جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم علوم اللسان

تسميّة الأعلام في المجتمع الجزائري
دراسة لسانية واجتماعية
«منطقة تيارت وتيسمسيلت نموذجاً»

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في علوم اللسان
تخصص الدراسات الدلالية والتداولية

إعداد الطالبة:
شاري حورية

أعضاء للجنة المناقشة:

الرقم	الاسم وللقب	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	خولة طالب الإبراهيمي	جامعة الجزائر2	رئيسا
02	الحواس مسعودي	جامعة الجزائر2	مقررا ومشرفا
03	عبد الرزاق عبيد	جامعة الجزائر2	عضوا
04	بن يوسف حميدي	جامعة المدية	عضوا
05	كريمة سالمي	جامعة تيزي وزو	عضوا

السنة الجامعية
1441/ 1442هـ- 2020/ 2021م

جامعة الجزائر-2-أبو القاسم سعد الله
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية
قسم علوم اللسان

تسميّة الأعلام في المجتمع الجزائري
دراسة لسانية واجتماعية
«منطقة تيارت وتيسمسيلت نموذجاً»

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في علوم اللسان
تخصص: الدراسات الدلالية والتداولية

إعداد الطالبة:
شاري حورية

إشراف الأستاذ الدكتور:
الحواس مسعودي

السنة الجامعية
1441/ 1442هـ- 2020/ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكرُ أولاً وأخيراً لله العلي القدير الذي ألهمني الصبر وأنعم عليَ نعمة التوفيق لإتمام هذا البحث وإخراجه إلى الحياة.

ومن دواعي الاعتراف بالشكر الجزيل لمن هو متفضل عليَ بتوجيهاته السديدة ومساعدته، وصبره الكبير لا يسعني إلا أن أتقدم له بعظيم شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل"الحواس مسعودي"؛ على كل ما قدمه لي من مجهودات ولرعايته العلميّة. فشكرا وألف شكر.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من مدَّ لي يد العون، والمساعدة، ولو معنوية قريباً كان أو بعيداً مني، إلى أستاذي الذي كلما وهنتُ يعيد لي الأمل في مواصلة البحث والعمل من جديد، إلى أحبتي وأقرب المقربين إلي.

ملخص الدراسة

لا شك أن دراسة تسمية الأعلام وفق منظور الأسمائية اللسانية بالجمع بين النظام والاستعمال ذو أهمية كبيرة، حيث يخرجها من الدراسة القواعدية المعيارية وعدم تجاوز تفسير معانيها إلى مساحة أوسع تظهر فيها طرق بلورتها وفق مبدأ تأثيري تأثري، بفضل الدور المركزي الذي تلعبه في التداول بين أفراد المجتمع ظهورا واختفاءً وفي تكوين الهوية الجماعية والفردية للمجتمعات البشرية، وبمساهمتها في إثراء المعجم اللغوي وفي تطوره، كما تناقض ما قيل فيها من مقولات كمتحجرة، خاصة، وفارغة المعنى، ولا تفيد.

فتسمية الأعلام شخصية ومكانية فرضت حضورها المستمر عبر الزمن إما بتحولها من خلال حدوث تغير في ملامحها سواء بصفة جزئية أو كلية، وإما بتوليدها وأحيانا ثباتها.

الكلمات المفاتيح

الاسم العلم؛ الاسم العام؛ النظام اللغوي؛ الانغلاق، الانفتاح؛ التسمية الفردية الاستعمال؛ المنظومة الخارجية؛ المنظومة الداخلية؛ المشرع الاجتماعي؛ مسار التحول؛ تحول المتحول؛ التوليد؛ التّقطع؛ التجذر؛ الانقطاع؛ خط؛ التأثر؛ التأثير الاسم الشخصي؛ الاسم المكاني؛ الاستمرار؛ التجدد.

Abstract:

There is no doubt that the study of naming the proper names according to the linguistic onomastics perspective with a mixture of system and use is of great importance. As it eliminates them from the normative grammar study, and not to exceed the clarification of their meanings to a broader area in which the methods of their development appear according to the principle of mutual influential, due to the central role that it plays in the exchange between individuals; The society has emerged and disappeared; moreover, in the formation of the collective and individual identity of human societies, plus to its contribution to the improvement of the linguistic dictionary and its development, as contradicted by what was refer to it a fossilized, empty of meaning, and not useful.

The naming of proper names is personal and spatial, which imposes its continuous presence over time, either through its transformation in the features, whether partly or totally, or by its creation and sometimes its stability.

Key Words:

Proper Name; Common Name; Linguistic system; Closed openness; Individuality naming; Use; the external system; the internal system; Social legislator; a path of transformation; the transforming of the transformer; the creating; Interruption; radicalization; blackout; Line; affectedness; the influence; personal name; Spatial Name; Continue Renewal.

Résumé:

Il est indéniable que l'étude de nomination des noms propres selon la perspective des Onomastique linguistiques en association avec le système et d'utilisation est d'une grande importance. il la retire de l'étude de grammaire normative qui ne permet pas la clarification de leurs significations dans un domaine plus vaste dans lequel les méthodes de leurs développement apparaissent selon le principe de l'influence mutuelle, en raison du rôle principal qu'elles jouent dans l'échange entre les individus dans la société en émergent et en disparaissent, dans la formation de l'identité collective et individuelle des sociétés humaines, sa contribution à l'amélioration du dictionnaire linguistique et son développement et elle contredit aussi ce qu'on lui a attribué comme description : froide, particulière, ayant un sens vide et étant inutile.

La nomination des noms des noms propres est a la fois personnelle et spatiale elle impose sa présence constante a travers le temps soit par sa transformation a travers des changements partielles ou totales dans ces caractéristiques ou bien par sa création et parfois par sa stabilité.

Les mots clés :

Nom propre ; nom commun ; Système linguistique ; La Fermeture ; L'Ouverture ; la dénomination individuelle ; L'Utilisation ; Le système externe ; système interne ; Le législateur social ; La voie ; La transformation ; Transformation métamorphe ; Lacération ; La fragmentation ; radicalisation ; Interruption ; Line ; La vulnébilité ; L'impact ; Le nom personale ; Le nom de l'endroit ; Continuer ; Le renouvellement.

مقدمة

مقدمة:

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الأبرار وعلى من سار على دربهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فقد عرف الإنسان منذُ وجوده على وجه الأرض بالبحث في ما يحيط به من الظواهر المختلفة، سواء كانت مجردة، أو غير مجردة، وهو ما يعرف عنده بـ"العلم" والذي نجده متعدد المشارب بتعدد الظواهر الكونية التي شغلته.وقد كان انشغاله هذا بغرض معرفة تلك الظواهر والتعرف على عللها وحقيقتها، لإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تصادفه في مسيرة حياته، وتكون سبب عرقلة تطوره الحضاري في شتى الميادين ومن بين هذه الظواهر التي اهتم بها لغته.

وإذا نظرنا إلى تلك الثلاثية الواردة أعلاه، والمتمثلة في:"الإنسان، العلم واللغة "نجدها مجرد رموز كتابية تدل على أشياء، بتعبير مبادئ التداولية في الدرس اللغوي حيث يدلّ رمز"الإنسان" على ذلك الكائن الحي الذي يتميز عن غيره من الكائنات بالعقل وأما رمز"العلم"، فهو دلالة على تلك النظريات المختلفة في البحوث المعرفية والعلمية كما يدلّ على التطور الحضاري الذي وصلت إليه الجماعات الإنسانية في مختلف نواحي الحياة في حين نجد رمز"اللغة" دلالة على الأصوات التي يعبر بها هذا الإنسان عن أغراضه المختلفة، وعمّا يشغله من أفكار ومشاعر وأحاسيس.

فهذه الرموز الثلاثة من منظور الدراسات اللغوية، وحتى في العرف الاجتماعي لدى مختلف المجتمعات، هي عبارة عن "تسمية عَلَمِيّة"، تحدد لنا الموجودات وتعّينها وتجعلنا نتواصل معها وبها، فهي ضرورة مُلحّة لتمييز المسمّيات على اختلاف أنواعها في كل مجتمع من المجتمعات البشرية الذي يُعدّ المجتمع الجزائري جزءاً منها، وضرورة لغوية تختزِلُ في ثناياها معاني كثيرة عن مسماها.فالتّسمية العَلَميّة لفظ للمسميات ودليل

عليها إذْ لها من الأهمية ما يمكن أن نقول عنها إنها عصب عملية التواصل، وتحقيق نجاحها بين الأفراد وفهم الغاية منها، كما أن الأصل فيها أنها ألفاظ لغوية (أصوات لغوية) تشكل مجالا خصبا للدرس للساني، لذا ارتأينا أن نتناولها موضوعاً للبحث ووسمناه بـ"**تسمية الأعلام في المجتمع الجزائري دارسة لسانية واجتماعية- منطقة تيارت وتيسمسيلت نموذجا-**".

ولقد كان لاختيار هذا الموضوع بالذات للبحث فيه أسباب شتى، نذكر أهمها:

حب الغوص في خبايا هذا النوع من البحوث اللغوية بعد الاطلاع على مقال للفيلسوف التحليلي التداولي جون سيرل(Searle John)، وما أثاره حول أسماء العلم ومعانيها فدفعنا إلى التعرف على معاني ودلالات أسماء الأعلام المتداولة في الجزائر من خلال منطقة تيارت وتيسمسيلت، ومنابعها في ظل التغيرات التي يعرفها المجتمع والبحث في العوامل المؤثرة في ظهورها كالتّسميّة الفردية؛ شخصية كانت أو مكانية واختفائها وتحوّلها، وفكرة الإبداع فيها مجتمعيا ولغوياً، بالإضافة إلى محاولتنا المساهمة في إثراء البحث العلمي اللغوي في هذا الجزء من البحوث المنتمية لعلم جديد ذي جذور قديمة والذي اصطلح عليه **الأسمائية**(Onomastics).

أهمية الموضوع:

إذا كانت التَّسمية العَلَميّة دليلاً على المسميات، وضرورة حتمية للتفاهم معها أثناء التداول كرموز لغوية تحمل في طياتها شحنات دلالية، تسمح لنا بالتعرف على انتماء حامِلها وتميزه. فمن خلال هذا الدور المحوري الذي تؤدّيه التّسمية العَلَميّة في حياتنا تظهر أهمية البحث في خباياها، وفهم معانيها ومقاصدها الاجتماعية، وحتى اللغوية، كما تظهر أهمية البحث من خلال الوقوف على حركتها، في جانبها اللغوي بين الظهور فتتجذر، والانقطاع فتختفي، وبين التأصل والتنقل حتى تستقر بفرض حضورها المستمر

في دلالتها على الأعلام أثناء الاستعمال والتواصل، وهذه الأهمية التي تحتلها التسمية العَلَميّة، تُعدُّ من بين الأسباب التي قادتنا لتكون موضوع بحثنا هذا، والبحث والتنقيب في شتى جوانبها.

ومن الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع أيضا، التعرف على واقع التسمية العلمية، ومناسبتها وإبراز دورها اللغوي، للمساهمة في إثراء معجم اللغة.

إشكالية الموضوع:

نسعى من خلال هذه الدراسة التي تعالج موضوع "التّسمية العَلَميّة"، إلى إظهار الجانب اللغوي فيها، وعدم اختلافها عن الاسم العام، أو أي نوع من الأنواع الاسمية الأخرى وحتى عن ألفاظ اللغة ككل، كما نسعى فيها لإبراز دورها المركزي في الاستعمال اليومي وفي تطور المعجم اللغوي، وهي معالجة تحاول الإجابة عن عدة تساؤلات؛ منها ما يلي:

-كيف كانت نظرة اللغويين للاسم العلم باعتباره حقلا من حقول الاسم؟ وما هي المعايير اللغوية المعتمدة لدراسته في مباحثهم؟

- ماذا وراء التّسمية الفردية العَلَميّة في حركتها التنقلية وتوليدها، سواء في منظومتها الخارجية أو الداخلية أو هما معا، وما هي الخلفيات التي تحكمها في المجتمع الجزائري؟ أهي نابعة من تراثيته المتأصلة فيه، أم وليدة تأثيرات تُثْبِتُ حضورها في كل مرحلة زمنية له، وما العوامل المؤثرة في ظهورها واختفائها؟

-من أين تكتسب التّسمية الفردية الشخصية والمكانية دلالتها، وما مكانتها عند المشرع الاجتماعي بمنطقة تيارت وتيسمسيلت؟

- هل يجعل الأشخاص الاسم العلم يتميز بالتنقل وعدم الاستقرار، ويجعله المكان يستقر ويثبت؟

-ما الذي يؤثر في تسميّة المكان: المشرع الاجتماعي أم القانوني؟ وهل المشرع القانوني يُسميه وفق متطلبات الاستعمال أم الوضع؟

منهج الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدنا المنهج التداولي(pragmatics) كونه يتماشى مع خصوصية الموضوع ويتلاءم معه، إذْ تجمع اللسانيات التداولية بين النظام والاستعمال الذي يراعي السياق في دراسة الظواهر اللغوية. وقد استندنا في هذه الدراسة إلى إجراءات **وصفية** و**تحليلية**، وكذا **تاريخية**، من خلال الوقوف على وصف العينات الاسمية التي جمعناها من البحث الميداني بالمنطقة، وتحليل معانيها ودلالاتها، إضافة إلى ذلك وقفنا على تطور تلك المعاني، وتغيرها عبر سيرورتها الزمنية، وكذا اختفاء بعض التّسميات وظهور أخرى في التداول الاجتماعي سواء بالتحول أو بالتوليد وأحيانا بالانقطاع، وتحليل الأسباب وراء ذلك، ودورها في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع.

وفي حقيقة الأمر إن طبيعة الدراسة الميدانية التي استطعنا من خلالها الوقوف على العينيات الاسمية بعد جمعها كانت من خلال التنقل بين مدن وقرى المنطقة سواء تيارت أو تيسمسيلت، على الرغم مما في الأمر من صعوبة، ذلك بعد رفض وكيل الجمهورية بالمنطقة منحنا الموافقة للاطلاع على سجلات الحالة المدنية متحججا بأن القوانين لا تسمح للأشخاص الاطلاع عليها حتى وإن كانوا باحثين باستثناء العاملين بالحالة المدنية وحضرته، وهذا رغم إظهارنا وثيقة تثبت أننا ننتمي لجامعة الجزائر(2) وبها كل معلوماتنا ومعلومات حول موضوع البحث، وهذا الرفض فرض علينا تغيير مسار البحث إلى التنقل بالمنطقة لجمع الأسماء من أشخاص منهم من هو أكبر سناً ومنهم من له دراية بتلك القرى والمدن، كما منحنا فرصة جمع القوائم الاسمية للمتعلمين في مؤسساتها التربوية لمختلف الأطوار التعليمية (الابتدائي، المتوسط والثانوي)، وهي أسماء كما نعلم أخذت من شهادة الميلاد لدى المتعلم بعد الترخيص لنا من مديرية التربية بمنطقة تيارت، أما بتيسمسيلت فقد ساعدنا العاملون بالمؤسسات بعد رفض مديرة التربية الترخيص لنا لجلب تلك القوائم.

وقد اتبعنا **خطة بحث** تحتوي على ثلاثة فصول؛ **ضمّ** كل فصل عناصر وضعناها بحسب طبيعة الفصول، وقضايا التّسمية العَلَمية التي أثيرت فيه على الشكل الآتي:

عنونّا الفصل الأول بالتَّسمية "دراسة تأصيلية تنظيرية بين المفهوم والتّمظهر". وقد تناولنا فيه مفهوم الاسم، وكيف عرّفه الباحثون في اللغة كمصطلح والأسس التي اعتمدوا عليها أثناء التعريف، كما عرجنا على تعريف كل نوع من أنواع الاسم، وخصائصه التي تميزه في إطار الوظيفة الموكلة إليه. أما **الفصل الثاني**، فكان عنوانه **صورة الاسم العلم في مباحث الدرس اللغوي**، وتم التطرق فيه إلى نظرة اللغويين لموضوع الاسم في صورته الواسعة، ثم للاسم العلم على وجه الخصوص بما أنه موضوع بحثنا، وكيف عاملوه مقارنة بالاسم العام، وأهم القضايا التي أُثيرت حوله والجوانب المتناولة فيه، وأحدث الدراسات اللغوية حوله، والتي تمثلت في "الأسمائية المعاصرة"، وما قدمت من آراء بهدف تغيير النظرة القديمة عنه. واقترحنا في إطارها تصنيفات جديدة لأنواع التسميات، في حين عنونّا **الفصل الثالث بالمَنهَل الاسمي العَلَمي الجزائري في منطقة تيارت وتيسمسيلت من زاوية لسانية**، وقد درسنا فيه بالتحليل والوصف العينات الاسمية الفردية التي جمعت من الواقع الاجتماعي بمنطقة تيارت وتيسمسيلت شخصية ومكانية.

وقد رافقتنا مجموعة من المراجع في مسارنا البحثي قديمة وحديثة، عربية ومترجمة وكذلك أجنبية، ففي العربية يأتي في مقدمتها كتاب سيبويه، إلى جانب كتاب ابن جني(المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة)، وكتاب(الصاحبي في فقه اللغة العربية) لأحمد بن فارس، كتاب(شرح المفصل) لابن يعيش، بالإضافة إلى كتاب (الأصول في النحو) لابن السراج، و(نتائج الفكر) للسهيلي، و(الحلل في إصلاح الخلل) للسيد البطليوسي، كتاب(العبر وديوان المبتدأ والخبر أو المقدمة) لعبد الرحمن بن خلدون.

هذا بالنسبة لأهم الكتب العربية القديمة، أما الحديثة فمنها، مثلا(علم الأسماء) لإدريس نقوري، و(الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق) لصاحبته زكية السائح دحماني، أما الكتب المترجمة فأهمها كتاب جون سورل(الأعمال اللّغوية-

بحث في فلسفة اللغة-)، ومن المراجع والبحوث الأجنبية فنذكر، مثلا كتاب جون ستورات ميل(John Stuart Mill) بعنوان نظام المنطق(a system of logic)، وشاول كريبك(Saul Kripke) بعنوان التّسمية والضرورات(Naming and Necessity) بالإضافة إلى بحوث جورج كلبير(Georges Kleiber) منها، مثلا: أسماء الأعلام والأسماء العامة مشكلة في التّسمية(Noms propres et noms communs un problème de dénomination)، وبحث وليام برايت(William Bright) بعنوان ما هو الاسم تأملات الأسمائية(What is a Name? Reflections Onomastics) وغيرها.

وفي الأخير نحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذه الدارسة رغم بعض الصعوبات، أهمها صعوبة الحصول على الكتب التي نشرت حول الأسمائية المعاصرة على قلتها، والتي تخدم موضوعنا إلى حد ما، وعملا بالحديث الشريف:"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإنه لا يسعنا في هذا المقام إلا التوجه بالشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الدكتور الحواس مسعودي الذي أشرف على هذا البحث، إذ لم يبخل علي بجهدٍ في النصح والإرشاد والتوجيهات والحث والتشجيع الذي كان له أثر كبير في مواصلة البحث كلما ضعفت، كما أشكره على التقييم والتقويم السديد بتوفيق من الله وعلى منحه لي مساحة واسعة وحرية مطلقة في التعامل مع البحث فشكرا ثم شكرا، فلم يبخل علي بتوجيهاته السديدة وآرائه النيرة التي أضاءت لي الطريق وكان لها الأثر في إنجاح هذا العمل وإخراجه للحياة في الصورة التي عليها، فجزاه الله عني كل الخير. كما أشكر كل من دعمني من قريب أو بعيد ولو معنويا.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين وصل اللهم وسلم على رسولنا محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام.

الفصل الأول

الفصل الأول

التَّسمية "دراسة تأصيلية تنظيرية بين المفهوم والتّمظهر"

تمهيد

1- التّسمية في اصطلاحات اللغويين

1.1- تعريف الاسم

2.1- إشكالية الحدود في الاسم، هل هي تعريف له؟

3.1- تعريف التّسمية

2- الاسم في تمظهره العام-أنواعه وخصائصه-

1.2- الاسم العام

1.1.2- الاسم العام تعريفه، أنواعه، خصائصه

2.1.2- مفهوم العمومية في الاسم العام كنموذج للمثالية الاسمية

2.2- الاسم العَلَم

1.2.2- تعريف الاسم العَلَم

2.2.2- أنواع العلم في التصنيف الأسمائي الحديث

3.2.2- خصائص العلم بين القواعد المعيارية والاستعمال

3- الاسم المعين

خلاصة

تمهيد:

إنّ الحديث عن التّسميّة(Naming)، وما تحمله من دلالات، ومعان في وسط أي مجتمع من المجتمعات البشرية، يجرنا إلى الحديث عن الاسم(Name)، في شقه النّظري بالوقوف على مفاهيمه الاصطلاحية عند الباحثين قديمهم وحديثهم، وما قدموا من آراء بغرض التأصيل له، نظرا لأهميته في الكلام، إذ يستعمل في مختلف الوضعيات التّواصلية، سواء في التواصل بمفهومه الضيق الذي لا يتجاوز الفرد مع ذاته لفهم ما يحيط به من موجودات، فهو تواصل فردي يخرج عن دائرة العموم، أو التواصل بمفهومه الواسع والذي يكون بين الأفراد. ولما كان للاسم هذا الدور المحوري في حياة الفرد والمجتمع ارتأينا البحث في جهازه المفاهيمي لمعرفة مدى انعكاسه عليه في تمظهره العام كرمزٍ لغوي يواكب حركيته التواصلية في دلالته على المسميات.

1-التّسمية في اصطلاحات اللغويين

1.1- تعريف الاسم:

إنّ تناول أيّ موضوع والبحث في قضاياه، يمرُّ عبر تحديد مصطلحاته التي يُعرفُ بها، ويتم من خلالها التعرف على معانيه، وهو ما ينطبق على الاسم الذي كان منذُ القديم من أهم الموضوعات البحثية في عدة مجالات معرفية، فهو عنوان كبير ومجال معرفي فسيح، يمكن أن يُقارن بمناهج مختلفة، ومن زوايا متعددة بحسب طبيعة كل تخصص[1] بما فيها الدراسات اللغوية، إذْ خصص الباحثون في هذا المجال حيزاً هاما له في مفهومه العام، وحاولوا إعطاء تعريف محدد له أثناء تطرقهم إلى تعريف الكلام وتصنيفه.

---

[1]- ينظر: إدريس نقوري، **علم الأسماء**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1435هـ- 2014م ص128.

ففي الدرس اللغوي العربي-مثلا- كان هناك اهتمام واضح بالاسم منذُ سيبويه (ت 180هـ)، الذي لم يمنحه تعريفا ليحصره في قالب معيّن، وله أسبابه في ذلك، إلا أنه فصّل في تعريف الكلام وتحديد أقسامه، وجعل الاسم أول هذه الأقسام بقوله: «فالكلم: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى»[1]. وقد يعود عدول سيبويه عن إعطاء تعريف محدد للاسم إلى السمة التوسعية التي يتمتع بها كأهم أقسام الكلام على الإطلاق ويشرح السيرافي(ت368هـ) معنى لفظة "الكلام" في هذا القول بأنها تعني «الاسم والفعل والحرف»[2].

ولننتقل من سيبويه وتقسيمه للكلام إلى أحمد بن فارس(ت395هـ)، الذي أعطاه تعريفا دقيقا قائلا الكلام: «حروف مُؤلَفة دالة على معنى»[3]يستعملها المتكلم بهدف تحقيق ما يرمي إليه من مقاصد.

إذن الكلام-كما اتفق عليه اللغويون العرب قديماً- ثلاثة أقسام رئيسية، وهو اتفاق يؤكده أحمد بن فارس، فيقول: «أجمع أهل العلم أن الكلام اسم وفعل وحرف»[4]. في خضم هذا التقسيم جعلوا الاسم يحتل المرتبة الأولى مما يدل أنهم كانوا مدركين أهميته، كما أن تقسيم الكلام إلى أنواع، وتصنيف كل نوع في مرتبة معينة، وجعل الاسم أوله، كان مبنيّاً عندهم على عدة أسس أهمها الأساس الشكلي، والدور[5] الذي يؤديه كل

(1)– أبو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ط3 1408هـ1988م، القاهرة، 12/1.

(2)– أبو سعيد السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1 2008م، بيروت– لبنان، ص82.

(3)– أبو الحسين بن زكريا الرازي أحمدبن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط1، 1414هـ – 1993م، بيروت– لبنان، ص81.

(4)– أحمد بن فارس، المصدر نفسه، ص82.

(5)– ينظر: المنصف عاشور، **ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي – بحث في مقولة الاسمية بين التّمام والنّقصان** الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون، ط3، 2015م، تونس، ص35.

قسم في عملية التخاطب. ويفسر هذا صراحة قول الرضي الاستراباذي(ت686هـ): «إنما قُدِمَ الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو: زيدٌ قائمٌ»[1] وما يدعم مكانة الاسم أيضا اقترانه بالعلم إذْ يقول الخالق جل جلاله: ﴿ وَعَلَّمَ آدمَ **الأسماءَ** كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المِلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي **بأسماءِ** هؤلاءِ إن كُنتُم صَادِقِينَ﴾[2]. فالاسم هو العلم بالأشياء والأصل في كل لغة[3]، ومن هذا الباب فهو ركيزة أساسية في الكلام البشري.

والاسم(Name/Noun) كلفظٍ لغوي، كلمة سامية يعود تداولها في اللغات السامية إلى عهدٍ قديمٍ يُقدّر بأكثر من خمسة وأربعين قرنا، حيث عُثِرَ عليها في النقوش الأكادية تحمل تاريخ منتصف الألف الثالثة قبل الميلاد[4]. أما بالنسبة للجذر الذي اشتقت منه فنجد اللغويين العرب القدامى يرون أنها مشتقة من جذر ثلاثي، هو(السين، الميم والواو) وإن كان فيه نوع من الخلاف بينهم حول ترتيب حروف هذا الجذر، فلغويو مدرسة البصرة جعلوه مرتباً على الشكل: (س، م، و)[5]؛ بمعنى(سمو) في ترتيبهم. أما لغويو مدرسة الكوفة -وإن أبقوا على الأصل الثلاثي للجذر- فإنهم يرون أن ترتيبه يكون على نحو: (و، س، م)[6] ليشكل لفظة(وسم) بتقديم حرف(الواو) على حرفي(السين) و(الميم).

---

(1)– الرضي الإستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط2 1996، بنغازي– ليبيا، 27/1.

(2)– سورة البقرة، الآية 31.

(3)– ينظر: إدريس نقوري، علم الأسماء، ص70–71.

(4)– ينظر: إدريس نقوري، المرجع نفسه، ص133.

(5)– ينظر: كمال الدين أبو البركات ابن الأنبا ري، **الأنصاف في مسائل الخلاف**، دار الفكر،6/1.

(6)– ينظر: ابن الأنبا ري، المصدر نفسه، ص نفسها.

ولهذا الترتيب في جذر الاسم ما يبرره عند الاتجاهين معتمدين على ما يعنيه في دلالته على المسميات. فأهل البصرة يرون فيه معنى(العلو) على مسماه، ويدل على ما تحته من معنى[1]. أما أهل الكوفة فيرون في(وسم) أنه يتضمن معنى العلامة وهو بمثابة وسمٌ على مسماه لِيُعرَفَ به، فحذفت(الواو) التي هي(فاء) الجذر وحلت همزة الوصل لتعوض المحذوف[2]. ومع هذا الخلاف في ترتيب الجذر الذي اشتق منه الاسم إلا أنه لا يمنع من كونهما يلتقيان في المعنى نفسه، وهو دلالة على الراية العالية والعلامة والسمة المنبهة إلى الشيء، وكلها معان لا تلبث أن تكون سمة وعنوانا قد يحصل إلى معنى آخر هو التعيين والتعريف[3].

وهناك من الباحثين من ذهب إلى أن أصل كلمة(اسم) من جذر ثنائي وليس ثلاثياً، وهو(السين، والميم)، أو(الشين، والميم)؛ أي(سم، شم)[4]، لتعرف في ما بعد تطوراً عبر الزمن حتى أصبحت بثلاثة حروف كما هي عليه اليوم، وإن كان الحرف الأول منها همزة وصل، ومن المعروف أنها تسقط في الخط العربي أثناء النطق بالكلمة في السياق[5]، والتي قال عنها لغويو مدرسة الكوفة أنها عوضتْ(الواو) المحذوفة كما ذكرنا سابقا. يقول بن يعيش(ت643هـ): «وفي الاسم لغاتٌ: اِسمٌ. بكسر الهمزة، واُسم بضم الهمزة، وسِمٌ بكسر السين من غير همزة، وقالوا سُمٌ بضم السين»[6]، وقد أثبت البحث اللغوي في مقارنة اللغات منذُ القرن التاسع عشر ميلادي(ق.19م) أن اللغات

---

(1)– ينظر: ابن الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 6/1.

(2)– ينظر: ابن الأنبا ري، المصدر نفسه، ص نفسها.

(3)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص49.

(4)– ينظر: إدريس نقوري، علم الأسماء، ص133.

(5)– ينظر: إدريس نقوري، المرجع نفسه، ص نفسها.

(6)– موفق الدين أبو البقاء بن علي بن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط1، 1422هـ–2001م، بيروت– لبنان، 1/ 83.

السامية بما فيها العربية عرفت ألفاظها الجذر ثنائي على قلته كما تعرف الجذر الثلاثي[1]. أما بالنسبة لصيغته الصرفية فهي «صيغة جمع التكسير»[2].

وبناء على هذا الرأي الذي أرجع أصل كلمة(اسم) مشتقة من جذر ثنائي، نشير إلى أن هناك بعض الكلمات في لغة الضاد قد جاءت ثنائية الجذر في أصلها رغم أن أكثر كلماتها ترجع إلى جذر ثلاثي بعد تجريدها من الحروف الزائدة، وهذا ما ذكره فؤاد حنا طرزي أثناء اعتراضه على الرأي الذي أرجع كل الكلمات في العربية إلى أصل ثنائي وأطلق عليها النظرية الثنائية بقوله: «ولسنا...ننكر أن هناك ألفاظاً في اللغة هي ثنائية الأصل، وأنَّ قسماً من هذه الألفاظ لا يزال يحتفظ بثنائيته حتى الآن»[3]. فهذا القول يدل أن هناك كلمات في العربية كانت ثنائية الجذر، ثم تحولت إلى جذر ثلاثي أو رباعي فهي ليست ظاهرة غريبة على العربية، وما يشهد عليها ضمائر الغائب كـ(هن وهم) كما قال بها فؤاد حنا طرزي.

ومن تعريفات الاسم، تعريف أحمد بن فارس بأنه عبارة عن «سِمات دلاّلة على المسميات لِيُعْرَفَ بها خطاب المخاطب»[4]. نفهم من هذا القول أنه بالاسم تتكشف معاني المتكلم للسامع فيفهم مقصودها. أما السهيلي(ت581هـ) فقد عرفه بأنه: «اللفظ الذي وضعَ دلالة على المعنى»[5]، ثم يشرح المقصود بـ(المعنى) أنها الموجودات[6] والتي تنقسم في نظره إلى نوعين، مادية ومعنوية، ولم يقف عند هذا الشرح، بل تجاوز

---

(1)– ينظر: محمود فهمي حجازي، **اللغة العربية عبر القرون**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978م ص31.

(2)– إدريس نقوري، علم الأسماء، ص133.

(3)– فؤاد حنا طرزي، **الاشتقاق**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2005م، بيروت– لبنان، ص109.

(4)– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص89.

(5)– أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ– 1992م، بيروت– لبنان، ص30.

(6)– السيهلي، نتائج الفكر في النحو، ص 30.

ذلك إلى التوضيح بدقة نوع العلاقة التي تربط الاسم بالموجودات كرمز لغوي دالا عليها وبين الدور الكبير الذي يلعبه في فهمها والتفاهم معها بقوله: «والمعنى هو الشيء الموجود في العيان إن كان من المحسوسات كزيد وعمرو، وفي الأذهان إن كان من المعقولات كالعلم والإرادة فذلك الموجود...وضعتْ له عبارة في اللسان بما يترجم عنه ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته...»[1]. وما يمكن أن نلاحظه على التعريف رغم تركيزه على الجانب الوظيفي للاسم إلا أنه ذو طابع فلسفي أكثر منه لغوياً، كونه يتحدث عن مسألة علاقة الاسم بالمسمى، وهي مسألة فلسفية أثيرت منذُ القديم.

فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أم معنى[2] أو هو«لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدل على واحد من أجزائه»[3]. تدل كلمة "تواطؤ" هنا على الصبغة الاجتماعية للاسم في التواضع عليه لِيُعرّفَ لنا الألفاظ اللغوية الأخرى التي تطلق على المسميات باختلاف أنواعها لكونه ينفرد بالدلالة عليها[4].

إنّ كلمة اسم في اللغات الأوروبية مشتقة من المصطلح اللاتيني(Nomen) أين يعبر عنها في الإنجليزية بمصطلحين(Name/Noun)، وإن كان كلاهما يستعمل غالباً للدّلالة على الأشياء[5]. أما في الفرنسية فيعبر عن الكلمة بمصطلح واحد(Nom)، وهو

---

(1)– السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 30.

(2)– ينظر: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش، **الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري**، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ– 2001م، بيروت– لبنان، 81/2.

(3)– أبو الوليد بن رشد، **تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة**، تح: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب 1978م، مصر، ص18.

(4)– ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الثقافة، والدار البيضاء، 1994م، المغرب، ص96.

(5) – William Bright, **What is a Name? Reflections Onomastics**, 2003, p670.

مصطلح يغطي كلا المصطلحين الإنجليزيين[1]، كما هو الحال في العربية التي لا يوجد فيها سوى مصطلح واحد يُعبر به عن الكلمة في مفهومها العام. يتم التمييز في اللغة الإنجليزية وحتى في الألمانية بين(Noun) و(Name) [2]، من خلال الاستعمال إذ كل واحد منهما يُوظف في سياق معين، فمصطلح(Noun) يستعمل حينما يتم التحدث عن الاسم في جانبه النحوي(grammatical). أما مصطلح(Name) فيُستعمل ليدل على مسألة العلاقة بين الاسم وما يشير إليه، وكانت موضوعاً واسعاً في الكتابة الأدبية للفلاسفة المتخصصين في الدلالة[3]. نستنتج إذن أن الجوانب التي يتناول فيها الاسم في اللغة الإنجليزية تحدد بحسب توظيف المصطلحين(Name/Noun) المتداولين فيوظف(Name) في الجانب الدلالي المنطقي أكثر.

وقد أثار جورج كليبير(Georges Kliber) دلالة المصطلحين الإنجليزيين(Name Noun)، وما يقابلهما في الاستعمال الفرنسي أثناء حديثه عن قضايا التّسمية[4] بقوله: «استخدمنا في العديد من المرات مصطلح الاسم(le terme de nom) للإشارة إلى العلاقة القائمة في معنى التّسمية(dénomination) دون تعريفه حتى الآن، ونحن نعلمُ أنه يُقابل في الفرنسية معنيين؛ معنى منطقياً، ومعنى فلسفيا(il a un sens logique et philosophique) في إشارته إلى تسمية الأشياء في الواقع بالإنجليزية(Name)، وله قيمة نحوية(grammatical)، وذو منحى موضوعي (substantif) قواعدي أكثر بالإنجليزية (Noun)»[5] وهذا الاستعمال الفرنسي لمصطلح(Nom) الذي يدل على الاسم في مختلف

---

(1) – Sir Alan Gardiner, **the theory of proper names**, oxford university press,London 1957, p4-5.

(2) – Sir Alan Gardiner, the theory of proper names, p4-5.

(3)– William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics, p 670.

(4)–Georges Kleiber, **dénomination et relation de nominatives**, 1984, p 81.

(5) – Georges Kleiber, dénomination et relation de nominatives, p 81.

الوضعيات السياقية والتخصصات المعرفية يمثل مشكلة حسب رأيه، وهو ما يؤكده محمد أمطوش في تعليقه على هذه المقارنة بأن المصطلح الفرنسي(Nom) يتسم بالغموض كونه يحيل على كلا الجانبين الدلالي والنحوي معا[1]مقارنة بالاستعمال الإنجليزي.

فـ«الاسم موجود وجوداً لفظياً في اللسان ومركب من أصوات ومقولاتها الصرفية ومعانيها المعجمية»[2] لها دور أساسي هي الإحالة «على شيء خارج اللغة»[3]. وعليه يمكن تعريف الاسم بأنه عبارة عن رمزٍ لغوي يتكون من ثلاثة أحرف تتآلف فيما بينها لتعريف الكلام، بل الاسم هو الكلام في حد ذاته.

2.1- إشكالية الحدود في الاسم، هل هي تعريف له؟:

تعددت تعاريف اللغويين للاسم بهدف الوصول إلى مفهوم يشمله ويحتويه إلا أن معظمها يدور في فلك مفهوم(الحدّ)، المستعار من أصوله الفلسفية، حيث يعتمده أهل المنطق والفلسفة كثيراً في تعريف الموجودات، ويوظفونه في المحوارات أين يكون جوابا عن سؤال[4] فحواه أداة الاستفهام(ما)، فهو عندهم كما يعرفه ابن سينا(ت427هـ) «قول دال على ماهية الشيء»[5].

---

(1)– محمد أمطوش، **في تخوم التسمية والاصطلاح**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 1435هـ 2014م، ص129.

(2)– زكية السائح دحماني، **الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق**، كلية الآداب والفنون الإنسانية المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2014م، منوبة– تونس، ص143.

(3)– مصطفى حركات، **العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي**، دار الآفاق، 2017م، الجزائر، ص36.

(4)– ينظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفي من علم الأصول**، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة،1/35–36.

(5)– أبو علي ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات مع شرح نصر الدين الطوسي**، تح: سليمان دنيا مؤسسة النعمان للطباعة 1413هـ– 1992م، بيروت، ص224.

أما لغةً فللـ(لحدّ) معان منها: «المنع»[1]، ونهاية الشيء أو التمييز بين الشيء وغيره[2]، وفي الاصطلاح، هو«قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز»[3].

نفهم من التعريف اللغوي والاصطلاحي أنّ(الحدَّ) «عبارة عن حاجز يَفصِل بين شيئين حتى لا يلتقيا في نقطة معينة، من هذه الزاوية وُظِفَ في تعريف الاسم لدى علماء العربية حتى يميزوه عن قسم(الفعل)، و(الحرف) بذكر ما يختلف به عنهما وما يتميز به من خصائص لفظية ومعنوية التي يرون فيها حدوداً له، وقد قام ابن الأنباري(ت577هـ) بإحصائها مصرحاً أنها «تنيف عن سبعين حداً»[4]عند اللغويين من بينها مقولة استقلاليته عن الزمان في دلالته على معنى معين في ذاته. فـ«هو المعرّف الجامع المانع»[5]في نظرهم،"الجامع" كونه يجمع حدود المقصود بالتعريف فلا يشذ منه شيء، و(المانع) لأنه يمنع أن يدخل دخيل في حدود ذلك الشيء المعرّف ليس منه أو يشذ منه شيء[6] فمن أهم مميزات(الحدّ) إذن أنه يضبط معالم الشيء في قالب محدد محدد لذا اعتمد عليه في تعريف الاسم.

---

(1)– علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر 2004م، القاهرة، ص74.

(2)– ينظر: محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح: رفيق العلم دحروج، مكتبة لبنان، ط1 1996م، ص623–624.

(3)– الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص74.

(4)– أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ابن الأنبا ري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي، 1377هـ–1957م، دمشق، ص9.

(5)– التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص623–624.

(6)– ينظر: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص60.

كان لمفهوم(الحدّ) حصة الأسد لدى عند اللغويين في فصول كتبهم النحوية التي تطرقوا فيها لتعريف الاسم، باستثناء سيبويه وإنْ اكتفى في تعريفه بتقديم أمثلة دون أن يحدّه بأي حدّ في قوله: «فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ»[1]. ويمكن أن نفسر اكتفاء سيبويه في تعريف الاسم بتقديم أمثلة له دون الخوض في تفاصيل أخرى أنه كان يبحث عن تعريف اصطلاحي له في صورته العامة تشمل جميع أنواعه لا تخص نوعا بعينه كما يمكن القول أنه لامس تلك الميزة التوسعية للاسم فاكتفى بتقديم نماذج منه، إلا أن من اللغويين من يرى عكس ذلك كالسيد البطليوسي(ت521هـ) الذي ذهب إلى أن عدم حد سيبويه الاسم، هو حدٌّ في ذاته حتى يميزه عن الفعل والحرف، ثم يناقض رأيه فيرى أنه يعبر في نظره عن شعوره بأن تحديده يرى فيه إشكالا يؤدي إلى خلاف بين اللغويين من بعده لذا ذكر أمثلة منه فقط، حيث يقول: «وأما سيبويه فإنه حدد الفعل والحرف ولم يحدد الاسم وكأنه جعل تعريته من حد الفعل والحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه. فالأشبه عندي أنه تعريته من الحد كالحد له»[2]. كما نراه في آخر قوله يصرح أنه حينما قال سيبويه حد الاسم هو قول يعبر عن رأيه الخاص ومجرد استنتاج فقط لا غير.

لقد علق ابن فارس على ما قدمه سيبويه من أمثلة في تعريف الاسم رافضا أن يكون الغاية منها تحديده واعتبرها تمثيلا للاسم لا غير وليست حدودا له[3]، وهو ما يؤكده السيرافي وينفيه عنه أيضا بقوله: «لم يحده بحد ينفصل به عن غيره...»[4]. أما السهيلي ففسر هذا العدول بوجود نوعين من المصطلحات التي تتداول بين اللغويين أثناء دراستهم للغة وظواهرها، نوع هم الذين تواضعوا واتفقوا على استعماله في ما بينهم

---

(1)– سيبويه، الكتاب، 12/1.

(2)– السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص65– 66.

(3)– ينظر: أحمدبن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، ص82.

(4)– أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 14/1.

وهي مصطلحات لا يعبر بها العرب إلا على معنى آخر، مثل(الظرف) و(الحرف)[1] لذا كان لابد من تبيينها للمبتدئ بالحد والرسم[2]، ونوع ثانٍ من المصطلحات المستعملة عند اللغويين لكنها موجودة عند العرب كما هي في أصل موضوعها في كلامهم، مثل (الاسم، الفاعل، والمفعول به) فليس فيها أي إشكال[3]ومنه فلا تحتاج إلى حدٍ ورسمٍ يُعَرّفها.

مع هذه الآراء المختلفة حول ما قدمه سيبويه من أمثلة عن الاسم، فبين من يرى أنها بمثابة الحد ومن نفى أن تمت له بصلة، وهو الظاهر كما رأينا بعكس اللغويين من بعده عرّفوا الاسم في نطاق دائرة ذلك المفهوم، منهم أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ) الذي أورد له السيد البطليوسي في حلله تعريفا مفاده أن «الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»[4]، فالاسم ينفرد حسبه عن غيره من أقسام الكلام بعدم خضوعه لمبدأ الزمان، والمكان.

يقول ابن السرّاج في حدود الاسم أنه: «ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمرو وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، والليل والساعة»[5]. إن الذي يطلع على هذا التعريف يلحظ غايته إعطاء تعريف للاسم في وجهه العام حيث اعتبره المنصف عاشور أنه «يمثل مرحلة أخرى في البحث عن حدٍّ ملائم للاسم»[6]من خلال إضافته لأمثلة جديدة لتشمل الاسم المعنوي وكذا الاسم

---

(1)– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص51.

(2)– ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص نفسها.

(3)– ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص51.

(4)– أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص61.

(5)– أبو بكر محمد ابن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1/ 36.

(6)– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص52.

الشخصي[1]، وحتى المكاني مع أنه صنفه بحسب نوعية الأشياء التي يتسمى بها، فكل ما هو شخص يعني عنده شيء ملموس يُرى بالعين المجردة. أما غير الشخص، فهو شيء معنوي لا يُرى، مثل (الحب، الخوف، الكراهية).

نبقى في مقولة استقلالية الاسم عن الزمان كأهم حدٍّ يفصله عن الفعل والحرف عند العديد من اللغويين فتظّهِر تلك الصورة التوسعية له كقول السيرافي: «كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل...فهو اسم»[2]، ويؤيده بن الحاجب(ت646هـ) في هذا المعنى، فيقول: «الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران»[3]

أما ابن عصفور(ت669هـ) وان توسع في هذه المقولة فلم يبتعد عن نفس المعنى الموجود في تعريف من سبقوه بقوله: «فالاسم لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه»[4]، أما الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، فأضاف لهذه المقولة تحديد الأزمنة[5] ماضٍ وحاضر ومستقبل. فعدم ارتباط الاسم بالزمان ولا يتعرض له[6]، هو حدّ يُعَرّفه ويمنع دخول الفعل والحرف في دائرته.

---

(1)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص52.

(2)– أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 15/1.

(3)– أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإحياء التراث، 1402هـ–1982م، العراق، ص63.

(4)– ابن عصفور الحسن بن محمد، **المقرب**، تح: عادل أحمد عبد الواحد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ط1418هـ– 1998م، بيروت– لبنان،ص68.

(5)– الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 35/1.

(6)– ينظر: أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي، **الكليات–معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**– تح : درويش محمد، مؤسسة الرسالة، ط3، 1419هـ– 1998م، بيروت– لبنان، ص83.

من القواعد الحدودية التي عُرّفَ بها الاسم خصائصه للفظية والمعنوية يقول توفيق قريرة: «فقد كانت أقدم تعريفات الاسم والفعل ترتكز على خصوصية من خصائصهما»[1]، وهي عبارة عن علامات تلحق الاسم بحسب استعماله في عملية التواصل وبحسب موقعه في التركيب الكلامي منها: الألف واللام التعريفية، وحروف الجر في أوله، وخاصية التصغير التي تدخل في حشوه، إضافة إلى التنوين في أخره وخاصية التثنية والجمع. كما نجد خاصيات معنوية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغيره من الخصائص التي أحصاها اللغويون، وتخضع دائما لمقياس استعمال الاسم في السياق.

يقول المنصف عاشور في كثرة حدود الاسم وتعددها: «لقد تعددت حدود الاسم واختلفت باختلاف وجهة النظر، ونوقشت على أساس مبدأين اثنين، مبدأ الاطراد ومبدأ الانعكاس وأفضى ذلك كله إلى ضرب من التوفيق بينهما حسب تصور جامع بينها ينطلق من التعريف بما يمكن أن نسميه ماهية الاسم المتمثل عامة في اعتباره دالاً على معنى غير مقترن بزمان وينتهي باستعراض خصائصه اللفظية والتركيبية المعنوية»[2] وعلى كثرة الحدود الاسمية إلا أن جميعها لم يسلم من النقد[3] من طرف اللغويين كأحمد ابن فارس الذي رفض أن يكون تفرد الاسم باستقلاله على الزمان في دلالته على معنى حدا له وحجته في ذلك أنّ هناك حروفاً، مثل(هل، بل) نعتبرهم «صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»[4]، لكنها ليست أسماء. أما فيما يخص

---

(1)– توفيق قريرة، **الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية–مقاربة نحوية عرفانية**– تق: عبد القادر المهيري ط1 كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القيروان، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع،2011م، تونس، ص53.

(2)– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص56.

(3)– ينظر: أحمد محمود نحلة، **في المصطلح النحوي–الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية**– دار المعرفة الجامعية، مطبعة الانتصار، 1994م، الإسكندرية، ص03.

(4)– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، ص85.

خصائص الاسم التي تزيد على ثلاثين خاصية كما أحصاها علماء اللغة في كتبهم[1] فهي ليست مقياسا يُستند عليه كحدٍّ يعرفه في عموميته إذ يعارضها ما يوجد في اللغة من كلمات تصنف ضمن قسم الأسماء ولا تشملها وهي عديدة منها: (كيف، أين، بين عند)[2]، وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي استند عليها ابن فارس لرفض فكرة الحدود في الاسم بقوله: «هذه مقولات القوم في حد الاسم يُعارضها ما قد ذكرته»[3].

فابن فارس يعارض مقولة الحد في الاسم كلياً ويميل إلى تعريف الاسم، تعريفاً عاماً يشمل كل أنواعه دون استثناء من غير للجوء إلى ما يتميز به من خصائص؛ لأن هناك أسماء لا تشملها، كما أن هناك أسماء تتوفر على بعضٍ منها فقط وليس كلها وبعضها الآخر تشترك فيها مع بقية أقسام الكلام، وإن لم يصرح بذلك، لكن يُفهم من قوله: «الاسم ما كان مستقرا على مسمى وقت ذكرك إيّاه ولازما له، وهذا قريب»[4]حيث ابتعد عن ذكر أي خاصية شكلية أو معنوية للاسم. كما أن لفظة "وهذا قريب" تدل على أن الاسم لا يمكن أن يعرف بالحد ويبقى ما ذكره حتّى في هذا القول أمرا نسبيا لا غير.

تتبع السيد البطليوسي الأسس التي يقوم عليها مفهوم(الحدّ) المتمثلة في الانعكاس والاطراد وشروط تطبيقهما على الأشياء، فلاحظ أنها تتناقض أثناء تطبيقها في تعريف الاسم، مما فتح الباب أمامه لينتقد أغلب تلك التعريفات، ويرى أنها لا تمت للحد بصلة كونها لا تستغرق كل أقسام الاسم، لذا فلا يصلح أن نسمي تلك الخصائص حدودا للاسم بل هي مجرد رسوم وضعت له على وجه التقريب والتمثيل لا

(1)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص54.

(2)– ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، ص83.

(3)– أحمد بن فارس، المصدر نفسها، ص نفسها.

(4)– أحمد بن فارس، المصدر نفسه، ص85.

أكثر؛ لأن من شروط الحد استغراق محدوده[1]، وهو شرط لا يتفق مع مقولة استقلالية الاسم عن الزمان في دلالته على معنى معين.

ورغم أن السيد البطليوسي انتقد فكرة الحدود في تعريف الاسم إلا أنه لم يرفضها في أساسها وإنما رفض طريقة تطبيقها، حيث نجده يبدي تحفظات على تعريف ابن السراج والسيرافي ويرى أنهما أقرب إلى الحد، لكن ليست حدودا مع تقديم ملاحظات حول كل تعريف في قوله: «وأما قول ابن السراج والسيرافي أقرب إلى الحد من الأقوال المتقدمة وإن كان قول ابن السراج لا يصح حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي فلا يصح حتى يزيد فيه يكون معناه في نفسه»[2]، ثم قدم بديلاً يمكن أن يكون حدا للاسم في نظره مبقيا على مبدأ التقريب دون الجزم بأنه حد له فيقول: «وأشبه الأقوال بأن يكون حدا أن يقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمان محصل»[3]، ويبرر مقترحه بتوافقه وشروط الحد وحكمه.

فالشيء إذا قلنا عنه حدا لابد أن يتوفر على مبدأين أساسيين هما:(الجنس) و(الفصل) في حكم الحد كما يقول الطوفي(ت716ه): «لا يحصُلُ إلا بذكر الجنس والفصل المتضمن لجميع ذاتيات المحدود، فكل حدّ تعريف وليس كل تعريف حدّا لأنه قد لا يتضمن جميع الذاتيات»[4]؛ أي لابد أن «يكون مركبا من جنس الشيء الذي لا

---

(1)– ينظر: السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص61.

(2)– السيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص63.

(3)– لسيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص 64.

(4)– نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط2، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1419ه– 1998م، المملكة العربية السعودية، 114/1– 115.

يشاركه فيه غيره»[1]. كما لابد أن يضم فصولاً«ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس»[2] وقد سمحت هذه القاعدة المنطقية للسيد البطليوسي أن ينتقد تعريفات اللغويين للاسم فحينما تقول، مثلاً(الإنسان حيوان ناطق) يعتبر حدا، حيث تمثل كلمة(حيوان) في عرف الحد جنس لـ(لإنسان) يشترك فيها مع بقية المخلوقات المنطوية تحت صفة الحيوانية. أما كلمة(ناطق) فتمثل فصلاً له، ينفصل بها عن تلك المخلوقات التي تشاركه في جنس الحيوانية فيتميز بها وينفصل عنها بخاصية النطق لأن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يوصف بأنه ناطق.

يعتمد السيد البطليوسي على القاعدة المنطقية التي ذكرناها ليشرح بالتفصيل مقترحه في(حدِّ) الاسم كما يلي: فحينما نقول:(الاسم كلمة) حسبه تعبر عن جنس الاسم لأن لفظة(كلمة) تجمع معها كل من الفعل والحرف[3]، فهم ينتمون جميعاً لجنس واحد وهو جنس الكلام. وأما قولنا«تدل على معنى في نفسها»[4]، فهي الأخرى بمثابة الفصل يُخلِصُ الاسم من قسم الحرف[5]، وقولنا «على معنى غير مقترن بزمان»[6]هو الآخر فصلاً يُخلِصُ الاسم من قسم الفعل[7]في نظره، لكننا نلاحظ هذا البديل الذي قدمه كمقترح وعده(حدا) يُعرّفُ به الاسم؛ يظهر أنه لم يخرج عن دائرة التوجه المنطقي الفلسفي وكأنها دائرة محكومة على الاسم ولا يمكن أن يخرج منها في الدراسات اللغوية.

---

(1)– السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص63.

(2)– السيد البطليوسي،المصدر نفسه، ص63.

(3)– ينظر: لسيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص64.

(4)– السيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص نفسها.

(5)– ينظر: السيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص نفسها.

(6)– السيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص نفسها.

(7)– ينظر: السيد البطليوسي، المصدر نفسه، ص نفسها.

يعد الرازي(ت604هـ) من الذين انتقدوا فكرة الحدود في الاسم كذلك من خلال رفضه للعديد من خصائصه أن تكون حدوداً له، منها خاصية الإخبار عنه أو المتحدث وخاصية الإعراب كون الإخبار عن ماهية الشيء في نظره هو حكم يحصل بعد تمام ماهيته[1]. أما بالنسبة لخاصية تحوله إلى حالة الفاعلية والمفعولية والإضافة، فهي ظاهرة تحدث للاسم بفعل الإخبار عنه. كما أن خاصية الإعراب هي خاصية طارئة في الأسماء بعد تمام ماهيتها أيضاً، لذا فكل خصائص الاسم عبارة عن تعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود[2]مثلما ذهب إليه اللغويون.

نشير إلى أن توظيف مفهوم(الحدّ) في عرف اللغويين مرادف في كثيراً من الأحيان لمفهوم (التّعريف) الاصطلاحي للمصطلحات اللغوية التي استندوا عليها في معالجة ظواهر اللغة وقواعدها النحوية، ويؤكد هذا قول الفاكهي(ت972هـ): «أن الحدَّ والمعرف في عرف النحاة، والفقهاء والأصوليين اسماً لمسمّى واحدٍ»[3]، لكن هناك من علماء العربية المتأخرين من فرق بينهما بعده مقاييس في تعريف المصطلحات والأشياء كالطوفي الذي يرى التّعريف أعم من الحدِّ[4]، ويقول أن مفهوم التعريف يطلق مجازا على اللفظ المعرف[5]، فـ«التعريف عام يشمل المفهوم والعِلم الذي ينتمي إليه والحد خاص أكثر دقة يعرض لتفاصيل المصطلح وخصائصه واستخداماته»[6]، ومع هذه

---

(1)– ينظر: محمد الرازي فخر الدين، **تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر 1401هـ–1981م، بيروت– لبنان، 42/1.

(2)– ينظر: الرازي، المصدر نفسه، 42/1–43.

(3)– عبد الله بن أحمد الفاكهي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة ط1، 1408هـ– 1988م، القاهرة، ص 49.

(4)– ينظر: الطوفي، شرح مختصر الروضة، 114/1.

(5)– ينظر: الطوفي، المصدر نفسه، 115/1.

(6)– رياض مصطفى عثمان،**المصطلح النحوي عند الزمخشري**، ص289. نقلاً عن فاتح محمد سليمان سة نكاوي معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر– دلالتها وتطروها– ط1، دار الكتب العلمية، 2012، بيروت، ص93.

الدقة التي يمتاز بها الحدّ في حصره الشيء المُعَرَّف إلا أننا نلمس فيه منحى منطقيا فلسفيا هو الغالب أثناء توظيفه في تعريف الاسم، ولعل طغيان المنحى المنطقي الفلسفي عليه يعود إلى كونه من المفاهيم الفلسفية كما أشرنا سابقاً.

إن المطلع على تعريفات الاسم يجد معظمها محاطا بمفاهيم المنطق والفلسفة عند أغلب اللغويين العرب، وهذا في اعتقادنا ما يجعل مهمة البحث اللغوي في موضوع الاسم تنحرف عن مسارها اللساني لأن مهمة اللغوي البحث في اللغة كظاهرة إنسانية تعبر عن الوجود وتناول كلماتها بالدراسة بما فيها الاسم دون إسقاطه على الأشياء التي يعبر عنها للوصول إلى ماهيته إذْ يرى فاضل مصطفى الساقي أن مسألة تعريف الاسم في عرف اللغويين عرفت خلافا فيما بينهم وهذا الخلاف يعبر في نظره عن حيرتهم واضطرابهم في إعطاء مفهوم واضح له وأشار إلى أن سيبويه لم يحد الاسم مكتفيا بالتمثيل فقط الذي يختلف عن التحديد[1] في رأيه.

إن استناد العديد من علماء اللغة العرب على مفهوم الحدِّ ومبادئه في تعريف الاسم ومعالجة قضياه النحوية ينطلق من القضايا التي يثيرها، ومن شعورهم بطابعه التوسعي الذي يتميز به وما تأكيدهم على أنه مفرد، دال بالوضع على معنى في نفسه[2] إلا دليل على أنه يحمل معنى الاستقلال بذاتيته وذو طبيعة اجتماعية[3] وإن كان توظيف مفهوم الحد في تعريف الاسم يبدو أنه يحمل في طياته نوعا من التقييد له من خلال محاولة حصره بوضع حدودا له لأنهم يرون في تلك الحدود استقرارا له يقول رياض مصطفى عثمان أن الحد: «عنصر مهم لاستقرار المصطلحات إلا أن

---

(1)– ينظر: فاضل مصطفي الساقي، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تق: تمام حسان مكتبة الخانجي 1497هـ-1977م، القاهرة، ص35.

(2)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص54.

(3)– ينظر: المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص نفسها.

الفقهاء والفلاسفة، والنحاة غرقوا في تفاصيل كثيرة أطلقوها على الحد، وخاضوا في تعريفات متعددة، فتداخلوا بين الحدِّ والتعريف ومنهم من فرق بينها»[1]. فالباحث في الاسم يصطدم بتلك الصبغة التوسعية للاسم ليس لأن له طابعاً فلسفياً فيحده بحدود أو لأن فيه جانباً معنوياً فلا نلمح آثار بعض كلماته، بل لأن الباحث يعبر عن الوجود باللغة والاسم هو اللغة في ذاته ليجد الباحث نفسه حينما يتطرق إلى الاسم كموضوع للدراسة أنه يعبر عن الاسم بالاسم.

3.1– تعريف التّسمية:

إن التطرق إلى مفهوم الاسم(Noun/Name)، وتحليل بنيته اللغوية في نظرنا لن يكون بمعزل عن التطرق إلى مفهوم التّسمية(Naming) من منظور لساني؛ لأن التّسمية في كنهها فعل يمارسه الأفراد، وهم يؤدون دورهم في المجتمع باللغة، لذلك نُعَرِّجُ على تعريفها من منطلق أنها رمز من الرموز اللغوية يُترجم ممارسات الجماعات البشرية فردية كانت أو جماعية في إطار نظام اجتماعي معين، قوانينه تتمثل في ما يحمله من معتقدات اجتماعية عرفية وثقافية ودينية، وفكرية سنتها مع تعاقب الأجيال وتطور حضارتها.

---

[1]– مصطفى عثمان، المصطلح النحوي عند الزمخشري، ص289. نقلاً عن فاتح محمد سليمان سة نكاوي، معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر– دلالتها وتطروها–، ص93.

تختلف لفظة(التّسمية) من حيث الشكل عن لفظة(اسم)، فهي مصدر من الشكل «سَميتَهُ أُسميه تَسْميَةً، فأنا مُسَمٍّ، وهو مُسَمّى»[1]؛ أي (التّسمية) ككلمة مشتقة من سَمّى، يُسمي تسميةً[2]، أما(الاسم)، فهو ليس «مصدرا»[3]، وبالتالي فهي تختلف عنه من حيث المعنى[4]، فالاسم «يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء كزيدٍ وعمرو وجوهر»[5] و(نور وشجر وقلم)، إلى غير ذلك من مصطلحات الأسماء، وإن كان كل واحد منهما يُلازم الآخر ملازمةً كون الاسم عبارة عن لفظ يطلق على المسميات بواسطة التسمية لذا اعتبره اللغويون يتضمنها[6]، فهي « تسوية شيء»[7]بالاسم أو هي فعل الإطلاق[8] لذلك اللفظ الهدف منه إعطاء لكل ما يحيط بالإنسان من موجودات وما يحدث حوله من ظواهر في الكون الذي يعيش فيه، وما يعيشه من أحداث وما يصل إليه من اختراع وما يحققه من إبداع اسم لبناء منظومة تواصلية تامة بكل مقاييسها لتمثل التسميات بذلك الكون والوجود[9]، وكلمة "تسمية" هنا لا نقصد بها تسمية الأعلام فقط بل تشمل الاسم العام أيضاً؛ أي تشمل مصطلح الاسم في عمومه عاماً وعلماً. يقول ابن النديم(ت377هـ): «ولم يزل ولدُ إسماعيل على مرِّ الزمان يشتقون الكلام بعضه من بعض ويصغون للأشياء أسماءً كثيرة بحسب حدوث الأشياء وظهورها»[10]، فهو

---

(1)– السيد البطليوسي، **رسائل في اللغة**، تح: وليد محمد السراقبي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1428هـ-2007م، الرياض، ص94.

(2)– ينظر: إدريس نقوري، علم الأسماء، ص107.

(3)– السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص94.

(4)– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص32.

(5)– السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص94.

(6)– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص30.

(7)– أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، رسائل في اللغة، ص94.

(8)– ينظر: إدريس نقوري، علم الأسماء، ص107.

(9)– ينظر: إدريس نقوري، المرجع نفسه، ص112.

(10)– أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم، **كتاب الفهرست**، تح: أيمن فؤاد السيد،مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي 1430هـ- 2009م، لندن، ص12.

قول وإن كان يقصد جماعة بشرية معينة لكنه يعبر عن منظومة المجتمع في ابتكارها وتواضعها على مصطلحات اسمية جديدة في تسمية الأشياء ما دعت الحاجة لذلك.

كما ذكر القرآن الكريم في أكثر من موضع لفظة الأسماء مقترنة بفعل التّسمية مما يدل على أن(التّسميّة) فعل يمارس من طرف الفرد والجماعة، ومن هذه المواضع قوله تعالى في ابتداع الناس تسميات الأوثان التي عبدوها بأسماء أعلام شخصية: «إِنْ هِي إلا أسماء سَمَّيْتُمُوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان»[1]، يُفسر أبو حيان التوحيدي(ت745هـ) لفظة "سَميْتُمُوها" أنها تحمل معنى الاختراع وتجديد الجماعة المخاطبة للألفاظ؛ أي ما تعبدون سوى تلك الألفاظ التي اخترعتموها وأحدثتموها أنتم[2]لا أنتم[2]لا أثر لأصحابها في الوجود، ويقول تعالى أيضا في ظهور مصطلح (المسلمين) الذي كانت بدايته فردية من طرف سيدنا إبراهيم عليه السلام:﴿ وجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَ جِهَادِهِ هُوَ اَجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجَ مِلَّةَ أَبِيكُمُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ **سَمَاكُمُ المُسْلِمِين** مِنْ قَبْلُ...﴾[3].

على الأهمية الكبيرة التي تؤديها التسميات في حياتنا، وفي موضوع الدرس اللساني إلا أن الباحثين في المعجمية لم يهتموا بها ولم يحاولوا إعطاء تعريف لها يقول محمد أمطوش: «لم يعر المعجميون بتاتاً انتباهاً لحد الساعة لتصور مفهومي للتسمية رغم أن هذه هي جزء هام من حقل أبحاثهم، وواقع تمس البعد المرجعي للوحدة المعجمية»[4]، فمن وظيفتها المهمة أنها تسمح للباحث المعجمي بتحديد إحدى السمات

---

[1]– سورة النجم، الآية 23.

[2]– ينظر: أبو حيان التوحيدي محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تح: عادل عبد الموجود وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، 1413هـ– 1993م، بيروت– لبنان، 127/1، 329/4، 309/5.

[3]– سورة الحج، الآية 78.

[4]– محمد أمطوش، في تخوم التسمية والاصطلاح، ص128.

الخصوصية للوحدة المعجمية وتسمح أيضاً بتعريفها[1]. ومع هذا التجاهل فقد رصدنا بعض التعريفات للتسمية عند اللغويين العرب في مجال النحو، وكذا عند علماء الأصول في ثنايا كتبهم أثناء تعرضهم للاسم وقضاياه، فقدموا بعضها رغم أنهم حصروها في الأعلام فقط دون تعميمها، وهي تعاريف تتعلق بالجانب الفعلي للتسمية حينما يقوم بها الفرد، منها أنها عبارة عن «وضع الاسم للمسمى»[2]، كما نلاحظ أنه يمس الجانب الحي اللغة حينما تكون أفعالاً يمارسها الأفراد، ثم تترجم إلى رموز لغوية وبمعنى آخر هو تعريف يرتبط بالجانب الوظيفي للغة.

تعريف التسمية عند سيبويه كما عند باقي اللغويين الذين جاءوا بعده مرتبطة بفعل يمارسه الفرد يهدف إلى تعريف المسمى وتوضيحه من خلال وضع علامة له والتي تتمثل في الاسم، يقول: «تقول: اخترت فلاناً...كما تقول عَرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها»[3]. أما أبو حيان التوحيدي-وإن التزم بالجانب الفعلي الوظيفي للتسمية- فقد اختار أن يربط تعريفها بالدليل الذي يدلنا على الأشياء بواسطة الرمز اللغوي المتمثل في الاسم، فهي عنده «جعل ذلك اللفظ دليلاً على ذلك المعنى»[4]، وفضل السهيلي تعريفها كفعل يقوم به الفرد والجماعة سواء بالفعل "سميتُ"، أو"علمتُ"، حيث يجعل من لفظة الاسم بمثابة الخاصية تُعرَّفُ بها المسميات على طريقة سيبويه في قوله: «تقول: سميتُ زيداً بهذا الاسم كما تقول علمته بهذه العلامة»[5].

(1)- محمد أمطوش، في تخوم التسمية والاصطلاح، ص128.

(2)- أبو البقاء، الكليات، ص84.

(3)- سيبويه، الكتاب، 38/1.

(4)- أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، 127/1.

(5)- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص32.

يمكن شرح تعريف السهيلي حسب ما يفيد حرف (الباء) الموجود في لفظة المشير "هذا" «أن الاسم واسطة تُعين على التواصل بالمسمى؛ وبمعنى آخر استعنتُ برمزٍ لغوي حتى أُعرِّفُ بذلك الشيء فيزول الغموض عنه، وإلا يبقى غريبا وغير ومفهوم بالنسبة لنا. فأنت حينما تسمي شيئاً أو شخصا أو ظاهرة معناه أن تعترف به وتكرس وجوده وحضوره. ومعناه أيضاً أنك تمنحه استقلاله أو تلبَّس بك»[1]، وبالأحرى يصبح مستقلاً عنك وإلا كيف تتواصل معه؟

وعليه «فتسمية الأشياء منعزلة محسوسة كانت أو معنوية هي الدلالة عليها في عموميتها»[2]؛ لأن من سمات التسمية الأساسية، أن تجعل من الاسم معرفا. ويرى شاول كريبك(Saul Kripke) أن التسمية كمصطلح بإمكانه التعبير عن الاسم في وجهه العام إذ يقول: «إذا أردنا مصطلحا عامّاً يغطي الأسماء والأوصاف نستعمل ربما مصطلح التسمية(the term designator)»[3]، ومن منطلق أن التسمية فعل يصدر عن الأفراد بصفة فردية أو جماعية سمتها «الاختيار من أجل تعيين الذوات والأشياء والأحداث»[4]على ماديتها أو معنويتها يترجمها الرمز اللغوي الذي اصطلح عليه بكلمة(اسم) يمكن أن نقسمها إلى فرعين رئيسيين هما:

---

(1)– إدريس نقوري، علم الأسماء، ص108.

(2)– يسر هبيل، **الإحالة بين اللغة والخطاب**، الدار التونسية للكتاب، ط1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم 2017م، تونس، ص186.

(3)–Saul Kripke, **Naming and Necessity**, Harvard university press Blackzell, 1980, p193.

(4)– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص49.

أ– تسمية فردية

ونجدها في الجانب الاجتماعي لأي جماعة بشرية موجودة في شكل منظومة اجتماعية ما، لها مبادئها الخاصة بها تضم طريقة تفكيرها ونظرتها للحياة والوجود بأكمله. كما تضم عاداتها وثقافتها وتوجهها الفكري والديني وغيرها من مكونات تلك المنظومة الاجتماعية، والتسمية في هذا الصنف تصدر من طرف الفرد، ثم يتبنى المجتمع ما صدر عنه من أسماء، وهي عديدة منها، مثلاً تسمية الأشخاص مثل(أحمد، إبراهيم فاطمة)، أو تسمية أفعالهم والطريق الذي يسلكونه في حياتهم كما مرّ معنا في تسمية إبراهيم للفئة التي تسلك في معتقدها الديني طريق التوحيد في عبادة الله سبحانه وتعالي في قوله:﴿ هُوَ **سَمَاكُمُ الْمُسْلِمِينَ**﴾.

فهنا التسمية جاءت من إبراهيم بصفة فردية ثم تبناها الناس وأقرها وثبتها القرآن الكريم تسمية الأماكن، مثل (الجزائر، عنابة، وادي ميناس، جبال والونشريس، سد كدية) بالإضافة إلى تسمية المحلات التجارية التي تتنوع بتنوع الخدمات التي تقدمها للمجتمع مثل(مجوهرات سارة، ملابس حريم السلطان، مقهى السلام)، وتسمية مختلف المنتجات والسلع التجارية مثل(كوكة كولة، رامي، مرندة، آندومي)، فالتسمية الفردية تتميز بتكوينها المغلق، ثم تنفتح وتتوسع بالحفاظ على استمرارية تواجدها، ويمكن أن نضع لهذا الصنف من التسميات المخطط التالي:

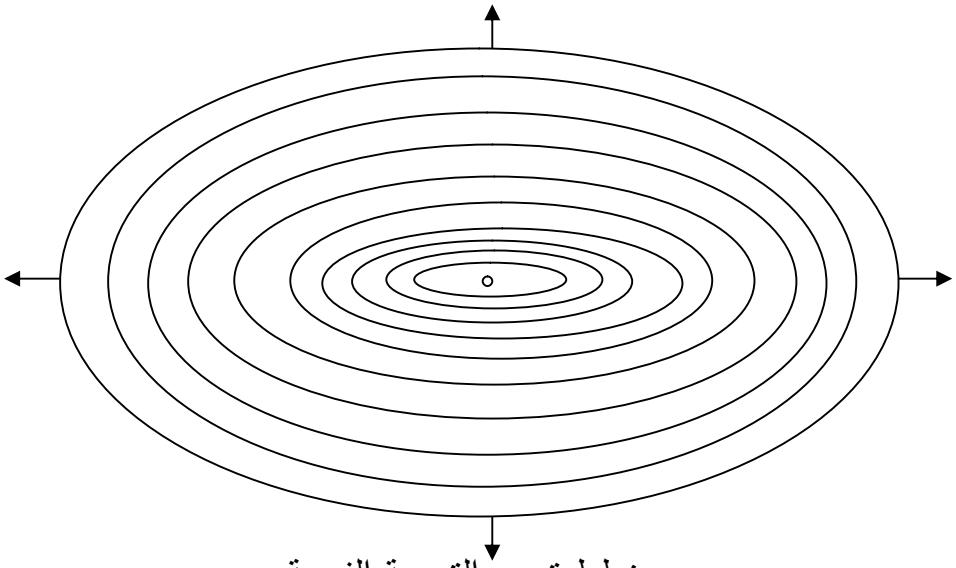

مخطط توسع التسمية الفردية

فلو جئنا لنعلق على الشكل أعلاه كما يظهره المخطط وتصورنا أن التسمية بمفهوم الفردية تبدأ في دائرة مغلقة، والتي تتمثل في الدائرة الصغرى، ولنقل عنها أنها ضيقة لدرجة لا تظهر سوى مجرد نقطة تمثل النمط الوجودي لتسمية حينما تكون في مستوى النظام لكن هي خاصية لا تدوم طويلا فيها حيث بمجرد وجودها تبدأ هذه الدائرة في التوسع إلى أن تبلغ مداها التوسعي سواء كان الاسم في حالته السكونية كما يمثله السهم أفقيا أم كان في حالته الحركية، ويمثله السهم عموديا، فمثلا اللفظة الاسمية (باديس) المنتمية للتّسمية الفردية توسعت في ثقافة وذهنية المجتمع الجزائري وربما حتى خارجه، إذ يُضاف إلى كونه اسم شخصي عزز تواجده وتوسع بإضافة مصطلحات أصبح يستعملها الناس في سياقات معينة فنقول، مثلا: (البادسيين) للحديث عن من تبنوا فكر(ابن باديس) في نضاله ودفاعه لاسترجاع الجزائر وحرية الجزائري من المحتل الفرنسي ونقول: (الباديسية) هنا نعبر عنها كفكر مستقل دون تبني أفكار معينة لها.

ب– تسمية اتفاقية

نجدها هي الأخرى في الجانب العلمي والسياسي أين تكون أكثر تنظيما وتحمل قصدية مباشرة وغير مباشرة، إذ تصدر من طرف الجماعة المنتمين إلى تخصص معيّن، وتكون بالاتفاق والتواضع على تسمية شيئاً ما منها، مثلاً تسمية النظريات المعرفية، والعلمية وكذا الظواهر الكونية التي تحدث، بالإضافة إلى المنشآت العمرانية ومختلف الأحداث والمناسبات وغيرها من التسميات، حيث تتميز بتحول أشكال اسمية عامة، أو عَلَميّة أو أي أشكال لغوية أخرى، مثل(الخورزميات، نظرية المحادثة عاشوراء، يوم النكسة)، أو تأخذ رموز مشفرة من أسماء متعددة لتكون اسما مفردا أو كلمة واحدة، كما هو في أيامنا هذه أين يضرب وباء مرضي العالم، والذي تواضع متخصصون في العلوم الطبية على تسميته بـ(كوفيد 19)، فكل جزء من هذا الاسم مأخوذ من كلمات تختلف عن بعضها البعض، وإن كانت تجتمع في العلاقة معه بطريقة أو بأخرى، فالحرف الأول والثاني منه "كو" الذي عُرِبَ حرفيا للشكل الإنجليزي"CO" مأخوذ من كلمة كورنا(Corona) التي تعني "التاج"، بينما يعود حرفاه الثالث والرابع "في" إلى الكلمة الإنجليزية فيروس(Virus) يقابلها في العربية الاسم العام(وباء)، وإن أصبح حتى لفظة (فيروس) الآن معربة وتستعمل مكانها، في حين الحرف الأخير(د) مصدره الحرف الأول من الكلمة الإنجليزية(Disease)، والتي يقابلها في العربية كلمة عامة(مرض)، أما الرقم(19)، فهو اختصار أرقام السنة التي ظهر فيها المرض (2019) ميلادية.

من المهم أن نذكر في سياق تصنيف التسميات، أنها تصنيفات عديدة وتختلف بحسب توجهات الباحثين في الأسمائية اللسانية المعاصرة(Onomastics)، حيث جعلها ولتر هنرييت(Walter Henriette)، مثلا إلى ثلاثة أنواع أساسية، هي:(التسمية

الشخصية، التسمية المكانية، والتسمية التجارية)[1]، فالاسم الشخصي، مثل(أحمد، فؤاد عبد الكريم)، والاسم المكاني منه، مثلا(بجاية، وهران). أما اسم المنتجات التجارية فمنها على سبيل المثال (ميشلان[*]، بيجو، أديداس، بيبسي).

2- الاسم في تمظهره العام-أنواعه وخصائصه-

في تطرقنا إلى مفهوم كلمة اسم، رأينا أن هناك عدة اعتبارات تدخل في تصنيف[2]الكلام إلى أنواع، منه شكله وما يطرأ عليه من تغيرات، والدور الذي يقوم به، فعلى أساسه يُقال اصطلاحاً هذه أفعال وتلك حروف، وتلك أسماء. وكما كانت هناك اعتبارات في تصنيف الكلام، هناك أيضا اعتبارات تجعل كل صنف يتفرع بدوره إلى أنواع، وهذا ما يجري على قسم الأسماء؛ إذ نجد فيه أصنافا كثيرة عند اللغويين كاسم الجنس والاسم العلم وأسماء «تأخذ الفعلية وأخرى تأخذ الحرفية»[3]، وغيرها من التقسيمات التي نراها تختلف من لغوي لآخر قد يطول الحديث عنها ويمكن أن نحصرها في هذا الجزء من البحث في ثلاثة أقسام رئيسية، هي:(الاسم العام والاسم العلم والاسم المعين).

---

(1)–Walter Henriette,**nom propre et nom commun: un statut provisoire**, 1995, p239.

نقلا عن زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص49.

***ميشلان(Michelin)**: اسم لشركة فرنسية عالمية تتاجر في مجال صناعة الإطارات المطاطية للسيارات وغيرها من وسائل النقل، ويعود أليها شعار الرجل المطاطي، وقد أخذت هذا الاسم من لقب مؤسيسيهامع نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، وهما الأخوة أندري ميشلان وإدوارد ميشلان (André Michelin, Édouard Michelin)، وفي الحقيقة أغلب أسماء المنتجات التجارية والشركاتها تسمى نسبة لأصحابها.

(2)– ينظر: نعيم علوية، **بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م، ص270.

(3)– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص37.

1.2- الاسم العام تعريفه، أنواعه، خصائصه:

1.1.2- تعريف الاسم العام(common name/common noun)

هو الاسم الذي «يسميه المناطقة بالاسم الكلي»[1]، وكمصطلح يُستعملُ في عدة لغات أوروبية ليدل في«معناه»[2]على الكلمات التي لا تحدد شيئاً بعينه حتى تكون أسماء وبهذا الاستعمال هو عبارة عن عنوان، أو حقل كبير تتدرج تحته أنواع عديدة من الأسماء سواء تلك التي تشترك فيها مسمياتها، في بعض الخصائص، مثل(رجل امرأة نبات)، أو أنوع أخرى كالصفات وما يشبه الأفعال وحتى المستوحاة من الأصوات مثل(عالم، محسن، أعور، حذار، غاق للغراب). فكلمة(رجل)، مثلاً لا تحدد رجلاً بعينه بل تضم كل البشر الذين يشتركون في خاصية الآدمية والذكورية بدون استثناء.

والاسم العام ليس مصطلحا جديدا في العربية فقد وظفه سيبويه قديما بالمعنى الذي عليه عند الاستعمال الأوروبي حينما تحدث عن الأسماء التي تأخذُ صيغة الدلالة العامة، أو صيغة التنكير لكن دون إعطاء تعريف محدد له في عدة مواضع منها قوله: «إنما كان نكرة لأنه من أُمةٍ كلُّها له مثلُ اسمه...فاسمُه يخلطه بأمته حتى لا يُعْرَفَ منها»[3]، ومن الأمثلة التي قدمها لفظة(رجل)، وعلق عليها قائلاً: «أن تقول هذا الرجلُ...تريد كل ذكرٍ تَكْلَمَ ومشَى على رجلين فهو رَجُلُ»[4]. ويقول في باب الأسماء التي تلحق أخرها حرف التاء ترسم مربوطة على الكلمة لتأنيثها كـ(شجرة، جمعية، طاولة نابغة مدرسة): «اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك

---

(1)- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط 6، مكتبة لأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م ، ص282.

(2)- إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص282.

(3)- سيبويه، الكتاب، 1/ 422.

(4)- سيبويه، المصدر نفسه، 2/ 93-94.

كان...اسما عاما لكل واحد من أمته»[1]، كما يقول في ذات الموضع: «أما الاسم العام فنحو قول العجاج: جارِيَ[*]لا تَستتكرى عَذِيرِي»[2]، وشرح عبد الرحمن الحاج صالح(1927-2017م) المقصود بـ"الأمة"عند سيبويه أنها تعني الجنس واسمها هو ما يصطلح عليه بالاسم العام[3]، ويمكن أن تعني عنده الشيوع والعموم.

من اللغويين العرب القدامى الذين وظفوا مصطلح الاسم العام دون التصريح به ابن السراج مستعملا لفظة "عم" التي تفيد العموم، وعرفه في إطار صفة التنكير قائلاً: «كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تُعرّف به أحداً بعينه إذا ذكر»[4]، ثم أصبح هذا النوع من الأسماء عند أغلب اللغويين العرب فيما بعد يُسمّى بمصطلح اسم الجنس[5]المأخوذ من لفظة الأجناس؛ أي الأشياء الموجودة والمنتظمة في مجموعات معيّنة، وحسب ما تتميز به من صفات مادية حسية تشترك فيها. يقول ابن الحاجب: «من هذه الأجناس ماله اسمُ جنسٍ واسمُ علمٍ»[6].

توسع علماء العربية بعد مرحلة سيبويه في تعريف الاسم العام إلا أن أغلبها يجسد مفهوم الجنسية كما اتفقوا على تسميته، ومن هذه التعريفات أنه «ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه»[7]، أو«ما علق على شيء لا بعينه»[8]، ويعني عند

---

(1)- سيبويه، الكتاب، 2/ 241.

***جاري** أي جارية وهو اسم نكرة قبل النداء كما شُرِحَ في هامش الكتاب من الجزء الثاني الصفحة، 231.

(2)- سيبويه، الكتاب، 2/ 241.

(3)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، ص81.

(4)- ابن السراج، الأصول في النحو،1/ 148.

(5)- ينظر: عبد الرحمنالحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص81.

(6)- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 74.

(7)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 91/1.

(8)- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1/ 68.

المتأخرين منهم «الاسم الموضوع للحقيقة من حيث هو حالة كونه مُلغىً فيه وضعاً اعتبار الفردية»[1]إذ رأوا فيه أنه يعبر عن مفهوم البداية لأسماء لم يسبقها سابق أُخذت منه، فهي الأصل[2]ليس قبلها شيء لتكون فرعا عليه.

ونجد من اللغويين المحدثين الذين وظفوا مصطلح(الاسم العام) إبراهيم أنيس(1906م- 1977م) أثناء اقتراحه تقسيما جديدا للكلام، جاعلا الاسم في ثلاثة أقسام رئيسية هي: الاسم العام والاسم العلم والصفة[3]، واقترحه كبديل لمصطلح(اسم الجنس) في الدرس اللغوي العربي[4]، ثم عرفه بأنه الاسم الذي تشترك فيه أفراد كثيرة بفعل وجود وجود صفة أو مجموعة من الصفات في تلك الأفراد من حيث المعنى[5]، وهو التعريف نفسه الذي نجده عند الحاج عبد الرحمن صالح، حيث يتفق معه بأنه تسمية لفئة من الأفراد تشترك في صفات تختص بها[6].

فـ«الاسم العام هو ما ليس له إلا وضع واحد »[7]، وهو«موضوع للفرد المبهم»[8] المبهم»[8] ولا يحدد شخصاً بعينه وإن كان الإبهام ظاهرة طبيعية في اللغة كما يقول الحاج عبد الرحمن صالح: «فكل أوضاع اللغة هي بالضرورة مبهمة أي غير دالة في أصل وضعها على شيء معين»[9].

---

(1)- الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص112.

(2)- ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 70، 96.

(3)- ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص88،83،82.

(4)- ينظر: إبراهيم أنيس، المر جع نفسه، ص نفسها.

(5)- ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص82.

(6)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص81.

(7)- إدريس نقوري، علم الأسماء، ص73.

(8)- أبو البقاء، الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-، ص87.

(9)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص93.

أما بالنسبة لاعتمادنا عليه في هذا الجزء، فلأننا نراه عنوانا واسعا يشمل جميع أنواع الأسماء التي تنضوي تحت ما يصطلح عليه(اسم الجنس) في الدرس اللغوي العربي سواء الأسماء المشتركة في رابطٍ واحد يربطها، أو الأسماء التي تصفها لنجده «يستوعب...أكبر دائرة»[1]منها، فهو أكثر دقة في التعبير عن هذه الموسوعة من الأسماء إن صح القول من مصطلح (اسم الجنس) في اعتقادنا؛ لأن لفظة(الجنس) الحاملة لمعنى الجنسية، حينما أطلقت على هذه الرموز اللغوية، أخذت حسب معناها قياسا لمبدأ مطابقة اللغة للواقع الذي تنقسم فيه المسميات إلى أنواع أو أجناس مثل(الحيوانات، النبتات، الأشياء)، وما تتصف به من صفات، فسميت بـ(اسم الجنس) قياسا عليها. كما أنه مصطلح يضع الاسم في حقل الفلسفة أكثر منه في اللسانيات ومن جانب آخر هناك أسماء، مثل (إنسان، رجل، حيوان)، وغيرها تتسمى بها الموجودات قد تتوافق مع مصطلح الجنس إذا ما أبقينا على مبدأ التطابق الذي طبق عليها قديما لكن هناك أسماء عبارة عن صفات لتلك الموجودات وأفعال تقوم بها، مثل(بخيل، كريم صدِّيق كاتب، مكتوب، ناصر)، والقائمة طويلة، فهل ينطبق عليها مفهوم الجنسية؟

2.1.2– مفهوم العمومية في الاسم العام كنموذج للمثالية الاسمية

فكما طبق على مصطلح(اسم الجنس) مبدأ المطابقة لواقع تنوع المسميات حُلِّلت أسماء هي الأخرى حسب طبيعة مسمياتها التي تَسمت بها، وفق قانون المادية واللامادية، فالمادي هو اسم عين، «والمراد باسم العين ما كان شخصاً يُدركه البصر كرجلٍ، فرسٍ، ونحوهما من المرئيات»[2]، كما يشمل الأسماء الواصفة للحالات التي يكون عليها(الرجل، والفرس)، مثل(جالس، كاتب، واقف). أما اللامادي فهو اسم معنى

---

[1]– توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية، ص119.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 92.

غير صفة[1]، فهو «عبارة عن مصادر...مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر»[2]تعبر عن مفاهيم ذهنية، ومن أمثلتها (علمٌ، جهلٌ، حبٌ، كرهٌ، حلمٌ)، أو يكون صفة [3]تقع على تلك المفاهيم الذهنية، مثل(مفهوم، معلوم)، وقد فضل علماء العربية تسمية اسم المعنى غير الصفة «بالمعاني ولا يسمونها صفات»[4].

ومن صفات الاسم العام عندهم، أنه يوصف بالكمال والتمكن في معناه بفعل تنكيره، يقول سيبويه: «النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم معرفة»[5]. يقول ابن السراج كذلك: «النكرة قبل المعرفة، ألا ترى أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم»[6]. فخاصية العمومية تثبت وتؤكد مفهوم الأصل في الاسم العام كما يقول الفاكهي: «النكرة...أصل المعرفة لاندراج كل معرفة تحتها»[7]. وليس هذا فحسب، بل هناك عدة مميزات تؤكد هذا التأصل فيه كاستغنائه عن خاصية الإضافة، ولِمَا يجري عليه من حالات إعرابية كالتنوين أو نون التثنية أو الجمع[8]، وقبوله للحركات الثلاث(ضم، فتح، كسر) التي يترتب عنها تحوّله إلى حالة الفاعلية، أو المفعولية أو الإضافة. هذا الظواهر النحوية تلحق الاسم في إطار أداء وظائفه في الوضعيات التواصلية بحسب السياق الذي تستعمل فيه، لها دور وظيفي محوري في الكلام عامة والأسماء خاصة، فللتنوين مثلا دور وظيفي تفطن له علماء اللغة العرب منذُ القديم يتمثل في تمييز النكرات عن المعارف كخاصية تتصف بها يقول

---

(1)- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 68/1.

(2)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 92.

(3)- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 68.

(4)- ابن الحاجب، المصدر نفسه، 1/ 68.

(5)- سيبويه، الكتاب، 241/3-242.

(6)- ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 148.

(7)- الفاكهي شرح الحدود في النحو، ص133.

(8)- ينظر: الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص24.

المنصف عاشور: «حدد النحاة التنكير بسمة إعرابية مميزة هي التنوين باعتباره علامة الفصل والقطع بين النكرة والمعرفة»[1].

لكن صفة الكمال والتمكن التي ترفع الاسم العام إلى المثالية لا تنطبق على كل أقسامه إذ يوجد قسم من هذا النوع، وهو الاسم العام المشتق يناقضها تماما؛ لأنها صفات مشتقة من غيرها دالة «على بعضِ أحوالِ الذاتِ»[2]، والصفة منذُ القديم تصنف تصنف ضمن قسم الأسماء يقول محمود أحمد نحلة: «أما الصفة فلم يجعلها سيبويه ولا النحاة بعده قسماً بذاته من أقسام الكلام...وأن النحاة وسيبويه يميزون بين الصفة ببنية صرفية وباباً نحوياً ويضمونها إلى الأسماء»[3]، ومنبع اشتقاقها الفعل ليضم هذا القسم كل من اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة بالإضافة إلى المصدر بأنواعه كونه «ينزح عن صفة التعيين إلى العموم والإبهام وهو متوغل في الإطلاق وغير مقيد في دلالته»[4]على المسميات.

من الأسماء التي تدخل في دائرة الاسم العام المشتق أيضاً اسم التفضيل، وصيغ المبالغة واسما الزمان والمكان، واسم الآلة لأنها «تتبع خطّ الصفة وتتدرج في نسب مختلفة بين تمام التعيين وإبهام الدلالة على العموم والشيوع الكائن في اسم الجنس غير مأخوذ من سابق له»[5]، فهو الأصل.

(1)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص229.

(2)- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 441/1.

(3)- محمود أحمد نحلة، في المصطلح النحوي، ص3.

(4)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص183.

(5)- المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص183- 184.

يمكن للاسم العام أن يستوعب ما يطلق عليه اسم الفعل في العربية والذي نعتبره ثاني نوع من أنواعه، وإن دلّ على ما يدل عليه الفعل إلا أنه لا يقبل علامته[1]فنجده «يتأرجح بين الاسمية لفظا والفعلية معنى وعملا إعرابيا»[2]، وصُنّف بدوره إلى صنفين حيث اصْطُلح على الصنف الأول اسم الفعل المرتجل؛ أي ما كان منذُ أول الأمر اسماً للفعل، مثل(شَتّان، وصه)، فهو راسخ في مفهوم الأصلية وممثل للمثالة، والصنف الثاني يسمى اسم الفعل المنقول، وهو الذي وضع لغيره ثم تحول إلى اسم فعل مما يجعله ينزح إلى مفهوم الفرعية المأخوذة من أصولٍ أخرى سبقتها في الوجود، ومن أمثلته(مكانك دونك، عليك)[3]، وغيره من الأمثلة كثير في الاستعمال العربي قديمه وحديثه. ويلخص ابن يعيش خصائص هذا النوع ووظيفته في القول التالي: «وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها...الغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة. وتكون هذه الأسماء معرفة ونكرة، وتستعمل على ثلاثة أضرب: منها ما يستعمل معرفة ونكرة نحو: إيهِ فهنا معرفة لأنها من غير تنوينوإيهٍ...ومنها ما يُستعملُ إلا معرفة نحو: بَلْهَ بمعنى دع، وآمين، ومنها ما لم يستعمل إلا نكرة منونا نحو: إيهًا»[4].

يضم اسم الفعل أيضا صنفاً آخر من الأسماء نحسبه النوع ثالث من الاسم العام اصطلح عليه اللغويون باسم الصوت، أو حكاية الصوت، وهو عبارة عن كلمات تطلق تقليداً لأصوات الحيوانات. يقول ابن الحاجب: «وأما أسماءُ الأصواتِ فعِلّةُ بنائها أنهُ لم توجدُ فيها العِلةُ المقتضيةُ للإعرابِ وهو التركيبُ، ولأنها وُضِعَتْ مفردة صوتاً لحكايةٍ

---

(1)- ينظر: مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، تح:عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، ط2 بيروت، 1414هـ-1993م، 1/ 155.

(2)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص129.

(3)- ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص181- 182.

(4)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 3/80 -81.

وإما لغيرها على ما ذكِرَتْ معانيها...كقولك: غَاقِ حكاية صوت الغرابِ...وفي هذه الأسماء لم يختلف في أنها أصوات، وأسماء يمكن أن تقدرَ أصواتاً ويمكن أن تقدر أسماء أفعال كالألفاظِ التي تقالُ للبهائم زجرا وردعا...كقولك: نَجَّ للبعير»[1]. من هنا نقول إن الاسم العام «يعتبر أول أصناف الأسماء من حيث كثرته في اللغة، ومن حيث تنوع أدواره التي يؤديها معنوياً ونحوياً، وتكوينه لقائمة مفتوحة الصفات وغير الصفات»[2].

أما الأسماء الأخرى؛ كالاسم الممدود والمقصور والمنقوص، فإننا لا نرى أنها تصنف كنوع اسمي مستقل لمجرد كون حروفها الأخيرة معلولة إما بـ(الألف) أوبـ(الياء) فهي ظاهرة صرفية تمس الاسم في تمظهره العام فتكون في الاسم العام، مثل(القاضي عصا، الرّحى)، كما يمكن أن تكون في الاسم العلم، مثل (عيسى مصطفى، شيماء) وينطبق هذا على الاسم المنسوب، كون «النّسبة ظاهرة تصريفية اشتقاقية تتصل بالأسماء. فهي عملية صياغية نحوية تنقل الاسم إلى مفهوم النّسبة...هذه اللّاحقة المفضية إلى الزّيادة الدّلالية هي ياء مشددة يُنقل بفضلها الاسم إلى صنف آخر كنقل الاسم المحض إلى مجال الصّفات أو نقل الاسم العلم إلى ما شبه اسم الجنس»[3] نقول في العلم، مثلا: (عرب عربي، مالك مالكي، فاطمة فاطمي)، وكذلك الاسم المصغر يدخل في تلك الظواهر التي تغير الاسم من صورة إلى صورة أخرى، قد تغيره تماما فيصبح كلمة جديدة متحولة، وقد يحافظ على بعض ملامحه السابقة.

---

(1)- ابن الحاجب، الإيضاح في المفصل، 506/1.

(2)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص692.

(3)- المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص692.

صُنِفَ الاسم إلى نوعين على أساس ظاهرة التذكير والتأنيث فيه، والتي نحسب أنها«نوع من المعاني النحوية التي تصنف الأسماء المبنية على مفهوم الأصل والفرع»[1] ومهمتها هي تمييز بين التسميات التي تطلق على الجنسين، إذ هما معنيان يخصصان الأسماء في مختلف استعمالاتها، فلا يخلو منها اسم ملفوظ بها، لذا لا نعتبرها نوعاً من أنواع الأسماء. كما نجد علامة التأنيث بعدها صيغة صرفية جاءت من أجل دور وظيفي لتمييز الاسم، فقد تصيب الاسم المذكر أيضاً، مثل(طلحة، حمزة زكرياء). ونجد كذلك الاسم المرخم والمنادى، فكلاهما ظواهر يتحول بفضلها الاسم من حال إلى حال إما عن طريق الحذف، أو الزيادة في بنيته الخارجية الشكلية.

فالاسم العام -أثناء أداء وظيفته في الخطاب- يعبّر عن الأشياء متأرجحاً بين مبدأ الانفتاح والانغلاق، وهي ثنائية ضدية عنوانها الاختلاف حيث يظهر الاسم في انفتاحه أنه يحمل معنى عاماً مناقضاً لمفهوم الوحدوية، أو يظهر منغلقاً على نفسه فيحمل معنى منفردا ليناقض بذلك مفهوم العمومية كما يبينه المخطط التالي:

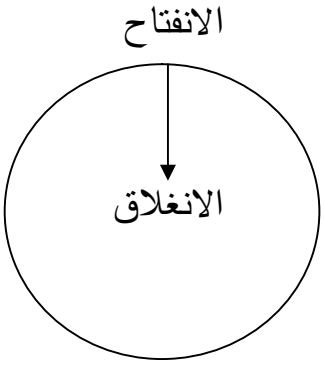

وتمتاز درجة العموم في الاسم العام بحركة انسيابية يتحكم فيها عامل خارجي يتمثل في الاستعمال، إذ تتسع وتضيق هذه الدائرة من المعنى الغارق في الشيوع إلى المعنى الأقل درجة في التوسع، بحسب نوع الكلمة المصنفة في خانة الأسماء

[1]– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص197.

العامة وبحسب استعمالها ضمن سياق معين. وكمثال على ذلك نذكر لفظة(كائن) التي نجدها تضم عددا من الأسماء، مثل(حي، حيوان، إنسان، نبات)، وغيرها من الكلمات. فيكون الاستعمال هو المحدد لعموميتها، سواء بمبدأ الانفتاح أم الانغلاق حيث يمكن أن تطلق لتنضوي تحتها كل المخلوقات التي تعيش على الأرض، أو حتى الأشياء التي لا تُرى بالعين المجردة، ويمكن أن تضم مخلوقات معينة تجمعها خاصيات معينة، فتخرج الكائنات التي تختلف عنها في تلك الخاصيات، كما يمكن أن توظف لتعيّن كائناً واحداً ينفرد بصفات خاصة به دون غيره «فكلما قلَّ يقع عليه الاسم، فهو أقرب إلى التعريف وكلما كثر كان أنكر»[1].

إذن، كلما ضم الاسم العديد من الأسماء ضمن دائرته، وكلما كانت مقدرته أكبر في استدعاء محيلات خارجية زادت درجة عموميته، وإن كانت المحيلات الخارجية مستقلة عنه، إلا أننا نجدها تنتمي إليه في الوقت نفسه؛ لأنها لا تفهم إلا به. يقول ابن السراج: «أكثر الأسماء نكرات، وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه، فشي أنكر من قولك: حي، وحي أنكر من قولك: إنسان»[2]. ولم يختلف عنه ابن يعيش حينما قال: «بعض النكرات أنكر من بعض، فما كان أكثرَ عُموماً، كان أوغلَ في التنكير، فشيء أنكر من جسم؛ لأن كلُّ جسم شيءُ وليس كلُّ شيء جسما، وجَسمٌ أنكر من حيوان؛ لأن كل حيوان جسمٌ، وليس كل جسم حيوانا وحيوان أنكرُ من إنسان، وإنسان أنكر من رجل وامرأة»[3]. فالاسم العام «كلما

(1)- ابن السراج، الأصول في النحو،1/ 148.

(2)- ابن السراج، المصدر نفسه، 1/ 148.

(3)- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 93.

نقلت صيغته من معنى إلى معنى آخر غير أصلي تقلص فيه احتمال الإبهام والاشتراك والعموم»[1].

وعليه، يمكن أن نعرف الاسم العام من خلال خصائصه وتعريفات اللغويين له بأنه عبارة عن وحدة مفاهمية كبرى، تضم وحدات مفاهمية صغرى، تشترك أسماؤها في مجموعة من الخصائص الشكلية والمعنوية.

2.2- الاسم العَلَم (Proper Name/Nom propre):

يعدُ ثاني قسم من أقسام الاسم في الكلام، كما يَعرِفُ نوعاً من التعقيد والجدل نظراً لطبيعته، سواء في بنيته الشكلية أم وظيفته، فهو أكثر كلمات اللغة لصيقة بحياة المجتمعات من جهة، ومن جهة ثانية الطريقة التي عولج بها منذُ القديم، إضافة إلى طبيعة التخصصات التي تناولته. فمن حيث بنيته كلفظٍ لغوي ترى زكية السائح دحماني أنه «يعسر التمييز في العربية بين الاسم العام والاسم العلم المنقول، لاشتراكهما في نفس الجذر ونفس الوزن ونفس المقولة. ولعل هذه الصعوبة في التفريق بينهما خارج السياق هي التي قد جعلت سيبويه يجمع بينهما في قسم واحد من أقسام الكلام»[2]، وهو رأي ذهب إليه وليام برايت بتأكيده على صعوبة تعريف مصطلح اسم العلم، وإن كان في اللغة الإنجليزية يُستخدم أهلها غالباً كلمة(Name) لما يمكن أن نطلق عليه بشكل أكثر دقة أسماء العلم[3].

---

(1)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص187.

(2)- زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص25.

(3)–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics, p 671.

وهي صعوبة في اعتقاده تؤكدها اختلاف اللغات في تحديده حيث يمكن أن «يظهر في اللغة الإنجليزية وبعض اللغات الأوروبية الأخرى بشكل واضح عادة في الكلمات أثناء الكتابة مع الحروف الأولى الكبيرة(capital letters) غير أن هناك لغات أخرى لا يمكن أن يحدد المصطلح فيها بوضوح، سواء في الكلام اللغوي أم في نظام الكتابة، مثل اللغة الصينية التي لا تملك حروفاً كبيرة في نظام كتابتها»[1]أضف إلى ذلك فالحرف الكبير الذي يعتمد عليه في اللغات كخصيصة عَلَمية لا يكفي ليُعرّف بها الاسم العلم، فحتى الاسم العام يكتب به إذا جاء في بداية الكلام ولاكتسابه بعض خصائص الاسم العلم، كما أنه قرينة مكتوبة وليست منطوقة تحسب على اللغات لا على الاستعمال، فهو ليست ظاهرة لسانية معيارية تشمل كل اللغات الأوروبية، إذ لا ينطبق على اللغة الألمانية كلغة تحسب على اللغات الغربية فيكتب فيها الاسم العلم والاسم العام بحرف عادي، وعليه فهي خصيصة نسبية لا نعدها مقياساً مطبقاً على كل اللغات في أوروبا[2].

أما من حيث معالجته رغم أنه عَرَفَ دراسة واسعة بين اللغويين والمناطقة نتيجة لكثرة استعماله في الخطاب والتسمية [3]، إلا أن الجانب الفلسفي والمنطقي كان هو الغالب في تلك الدراسة، مما أدى إلى دخول الاسم بصفة عامة والعلم بصفة خاصة نفق الفلسفة، فأثرت عليه أيما تأثير. فالاسم العلم هو القسم الاسمي الذي «يحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين من يسمون بأحمد مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا العلم

(1)–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 671.

(2)– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص41–42.

(3)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 696.

عليهم»[1]، فهذه النظرة الضيقة للاسم العلم تظهر من خلال دلالة المصطلحات التي أطلقت عليه عند اللغويين، والتي يمكن أن نستشف منها نظرتهم له كما سنرى في العنصر الموالي.

1.2.2- تعريف الاسم العلم

استعمل اللغويون العرب عدة مصطلحات للاسم العلم(Proper Name) يمكن أن نستنتج عن طريقها تعريفهم له. وهي مصطلحات معظمها تحصره في قالب الانغلاق مناقضة لمفهوم التوسع الذي وُضِعَ فيه الاسم العام(Common Name) فعُدَّ العلامة اللازمة المختصة، والعلم الخاص الواقع على المسمى لميزه عن سائر أمته[2]، وهو أيضا«ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه»[3]، بل أكثر من ذلك هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه[4].

بهذه المصطلحات حُصر الاسم العلم في قالب الانغلاق أثناء تعريفه، نتيجة إعطاء الأولوية للجانب المعياري حيث يكون فيه العَلَم بنية لغوية صغرى كونه يطلق على مسمّى واحد في بداية أمره، لكننا نعتبره وضع مؤقتا له؛ لأنها مرحلة تمثل كينونته وبمجرد وجوده تنطبع فيه سمة الانفتاح، ليؤكدها جانب خروجه للاستعمال، والتداول فيبدأ في التحرك بكل حرية من أجل التوسع، وهو جانب لم يؤخذ بعين الاعتبار في تعريفه. ونستند في رأينا هذا على قول إبراهيم أنيس عن المناطقة أنهم عند ما «يقررون أن العلم قد يطلق على مجموعة من الناس لا تجمعهم صفات معينة. وهم في هذا ينسون استعمال الناس للعلم، وينظرون إليه على أنه لفظ منفرد لا يكاد يجري

---

(1)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 283.

(2)- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 684.

(3)- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1/ 68.

(4)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 3/351-352.

على الألسنة، في حين أنا نعلم أن المتكلم حين ينطق بالعَلَمِ يربطه في ذهنه بمجموعة من الصفات الخاصة»[1]بذلك الشخص كونه «مختزلا لصفات المرجع»[2] التي لا تفارق مستعمل العلم في أي موقف من المواقف التواصلية كلما دعت الحاجة إلى توظيفه و«إذا اشتركت الأسماء فإن الفرد يختلف عن حاملي نفس اسمه بحزمة من الصفات الخلقية والأخلاقية الخاصة به»[3]، فالذي لاشك فيه أنه لا يستعمل الاسم العلم دون ما ينطوي عليه من الصفات مهما كان نوعها، وهي ميزة جعلت بعض الباحثين يجعلونها الوظيفة الوحيدة له، مما تأكد مبدأ انغلاقه متناسين أننا حينما نستعمل الاسم العام فهو كذلك يستعمل باستحضار صفاته، فمثلا إذا وظف المتكلم لفظة(إنسان) لا محالة يستحضر مباشرة ما يتميز به من خصائص منها: أنه (يمشي على رجلين) له خاصية (الضحك، البكاء) وغيرها من الصفات.

فالاسم العلم في تحقيقه لخاصية العمومية والتوسع يناقض الاسم العام إذ يبدأ في أول مظهره منغلقاً على نفسه، ثم يتوسع شيئاً فشيئا إلى أن يحقق انفتاحاً مطلقا بفضل الاستعمال الذي يمثل الشق الوظيفي للغة ومن أجله وجدت، وهو شق أساسي يضمن استمرارها لأن ألفاظ اللغة تحيا وتتولد من خلال الاستعمال ثم تخضع للنظام ويمكن أن نمثل لهذا التوسع والانفتاح بنفس المخطط الذي أوضحنا من خلاله انتقال الاسم العام من دائرة الانفتاح إلى دائرة الانغلاق بطريقة تعاكسية كما يلي:

---

[1]- زكية السائح دحماني، الأسمائية بين النظرية والتطبيق في اللسانيات الحديثة، ص31.

[2]- زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 3/351-352.

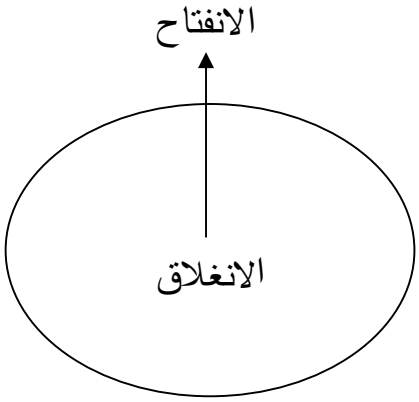

وما يؤكد لنا انفتاحية الاسم العلم، الأعلام المجازية التي اكتسبت شهرة فتحولت إلى مصطلحات عامة لظاهرة اجتماعية في شتى مجالات الحياة، مثل(أبي لهب فرعون قارون، حاتم، أشعب، جحا).

إنّ تعريف الاسم العلم لم يكن تعريفاً خاصاً به لذاته، بل بمقارنته بأصناف أخرى من الأسماء، فقورن بالاسم العام لاستيعابه عدداً كبيراً من الذوات، ولأنه أداة لينة طيعة تخضع للقواعد المعيارية، وهي سمة في نظر اللغويين كافية للحكم عليه بالانفتاح والشمول والأصل، كما أنها كافية عندهم لوضع الاسم العلم في دائرة الانغلاق والفرع. عُرّفَ العَلَم أيضا في إطار مبدأ المقارنة من حيث درجة امتلاكه لخاصية المعرفة بأسماء المعارف التي ينظر في درجة تعريفها ومدى لزومها معنى الإشارة في نظرية أعرف المعارف[1].

رغم التضييق على الاسم العلم من قِبَل الباحثين في اللغة كما لاحظنا يمكن أن نعرفه من خلال دوره في التواصل دون أن نعزله عن طبيعته اللغوية فهو في اعتقادنا بنية لغوية ذات طابع وظيفي تعبر عن ذهنية الجماعات البشرية وتعكس وجودهم عبر الزمن.

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 28– 29.

2.2.2– أنواع العلم في التصنيف الأسمائي الحديث

إن تصنيف الاسم العلم إلى أنواع في كل مرحلة من مراحل دراسته في شقه اللغوي يختلف باختلاف الكيفية التي دُرِسَ بها والمعايير التي طبقت عليه، فعند اللغويين العرب القدامى صُنِّفَ إلى منقول ومرتجل، وإلى مفرد ومركب، وكذلك إلى اسم ولقب وكنية بقطع النظر عن نوع الكلمة وشكلها. فهذه التصنيفات القديمة إذا نظرنا إليها بمنظور الأسمائية(Onomastics) المعاصرة، نجدها تدور في فلك صنفين رئيسيين في ظل تصنيفها العام لأسماء الأعلام، نوع يسمى أسماء الأشخاص(personal names)، أو أعلام الأشخاص، ويصطلح عليه كذلك بـ(anthroponyms)، نوع ثانٍ وهو أسماء الأماكن(place names)، أو أعلام الأماكن ويصطلحون عليها أيضاً الأسماء الجغرافية(toponymes)[1]، فهذان النوعان هما الأكثر تناولاً عند الباحثين قديمهم وحديثهم، لكن هذا لا يعني أن الاسم العلم يقتصر عليهما فقط، بل هناك أنواع أخرى عديدة له منضوية تحت مقولة(الشخص، المكان، الزمان)، وهي مقولة مرتبطة بالحدث الذي يتولد من خلاله الاسم، فعن طريق هذه المقولات تعددت تصنيفات العلم لدى الأسمائيين المحدثين خاصة في الدراسات الغربية، والتي يمكننا أن نجعلها تنحصر في ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ– أعلام الأشخاص(anthroponyms)

يضم(الاسم، اللقب، والكنية)، وإضافة اللقب والكنية إلى صنف العلم الشخصي كان منذُ القديم وليس حكرا على الأسمائيين، إذْ يعتبر بمثابة الاسم، يقول سيبويه: «الألقابُ والكُنى بمنزلة الأسماء نحو: زيدٌ وعمرو»[2]، فالاسم يمثل أول لفظ لغوي

---

[1]–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 670.

[2]– سيبويه، الكتاب، 2/ 97.

يحمله المسمى منذُ الولادة، وهي تسمية فردية في أغلبها يقوم بها الآباء إما من طرف الأب أو الأم، وبنسبة قليلة تكون بالاتفاق من طرف الأسر لمنح المولود الجديد رمزا لغويا لأجل التواصل معه في محيطه الأسري أولاً، ثم يتوسع هذا التواصل بحسب السن الذي وصل إليه، ليكن الاسم هنا في المستوى المغلق بالنسبة للنظام اللغوي كونه يطلق على مسمى واحد، في حين يمثل اللقب الاسم الثاني له يستعمله كرمزٍ لانتمائه الأسري بعدما كان في القديم يوظف كاسم لشخص نتيجة لصفة مادية، أو معنوية فيه، أو لخُلقٍ تخلقَ به مهما كان نوعه، فحَمِلَ معنى المدح أو الذم[1]، ثم تحولت وظيفته إلى ما هي عليه اليوم، فـ«هو ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الأول»[2]. أما الكنية فهي كل اسم يتصدره لفظ (أب)، أو(أم)، أو(ابن)[3]في الغالب، مثل(أبو بكر، أبو عمر أم عامر، أم كلثوم، أم الخير، ابن أحمد).

يكون علم الشخص سواء اسما، أو لقبا أو كنية مبنيا على مفهوم الأصل لكونه وضع من أول الأمر لتسمية الأشخاص فلم يكن موضوعا لشيء غيره، بل اخترع ابتداء للعَلَمية[4]، ومن أمثلته نذكر:(عمران، حمدان أيوب، إبراهيم)، وتعلق زكية السائح دحماني على هذا النوع من الأعلام الشخصية بأن «جلها أسماء دينية غير عربية لأنبياء بني إسرائيل، كانت في بداية وضعها حاملة لدلالة رمزية في لغتها الأم، فإبراهيم يعني أبا الشعوب، ويعني إسحاق الضحّاك، ويعني إسماعيل سميع الله»[5].

---

(1)- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 69.

(2)- إدريس نقوري، علم الأسماء، ص93.

(3)- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1/ 69.

(4)- الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 137-138.

(5)- ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 26.

كما يكون مبنيا على مفهوم الفرع؛ أي متحولا عن كلمة أخرى مفردة في أصل وضعها فيكون هذا التحول من «اسم جنس مثل: صقر، ورعد، وشمس، وقمر»[1]تعرف بأنها أعلام أجناس وضعت حتى تدل على ماهية الأشياء[2]، وليس لتعريفها وتخصيصها، مثل(أسامة) اسم علم للأسد، الذي يعد «شائعاً في الأُمَّة ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر...لا تريد أن تشير إلى شيء عرفه بعينه»[3] لكن يسمى به الفرد في مجتمعنا. يتحول من الأسماء المشتقة التي هي صفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، مثل (حاتم، ناصر، منصور فاتح، حسان)، وقد يكون تحوله عن فعل، مثل(يشكر، شمر، أحمد)، كما يتحول عن جملة مركبة من كلمتين فيكون بذلك على شكل جملة اسمية، مثل (عبد الله)، أو جملة في صورة اسم وفعل، مثل(تأبط شراً، جاء وحده، سر من رأى). ويقصد بالعلم المنقول «ما استعمل قبل العَلَمية في غيره، بأن كان في الأصل موضوعا لشيء ثم جُعل علما على شيء آخر. فهو علم على ثاني أحواله»[4]. كما نجد كثيرا من الأسماء الشخصية الدالة على ألقاب العائلات كانت في أصلها اسم عام تعبر عن ما يمتهنه أفراد المجتمع من مهن وحرف ثم تحولت إلى أعلام، مثل (خياط، جبار، جزار).

ب- أعلام الأماكن(toponymes)

تضم أسماء المدن، مثل (وهران، بجاية، بغداد)، وأسماء الشوارع منها، مثلا: (حي السبع، ساحة أودان، ديدوش مراد ساحة الشهداء، شارع أول نوفمبر، حي بلاطو)

(1)- ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 26.

(2)- ينظر: أبو البقاء، الكليات -معجم في المصطلحات والفروق اللغوية-، ص87.

(3)- سيبويه، الكتاب، 2/93-94.

(4)- الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 138-139.

وتضم أيضا أسماء الوديان، والأنهار كـ(ودي ميناس، واد العبد، نهر واصل، نهر النيل)، وكذا أسماء الجبال، مثل(جبل عمور، الونشريس، الأوراس).

ج- أعلام الهوية الثقافية

تضم أسماء الأعياد والمناسبات والأحداث التاريخية على اختلافها للجماعات البشرية فهي مرتبطة بهوية الإنسان وتعكس وجوده في محيطه العالمي، أو الإقليمي وحتى الداخلي في كثير من الأحيان، مثل(عيد الفطر، عيد الأضحى، عاشوراء)، فهي أسماء أعياد مرتبطة بالهوية الإسلامية يشترك فيها كل المسلمين على اختلاف انتماءاتهم العرقية وألوانهم ومرجعياتهم الفكرية، ومثل(يناير) الذي يرمز للهوية الأمازيغية في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا، ومثل مناسبة(أول نوفمبر، خمسة جويلية) الذي يرمز للثورة الجزائرية وتحرير الأرض بالقوة فيعبر عن مقاومة الجزائري ونضاله ضد الظلم والاستعباد.

3.2.2- خصائص العلم بين القواعد المعيارية والاستعمال:

نؤكد أن الاسم العلم يخرج من دائرة الانغلاق إلى دائرة التوسع من خلال الاستعمال، وهي خاصية خارجة عن النظام اللغوي، ولكن هذا لا يعني أن النظام اللغوي أبقاه في المستوى المغلق، وإن كنا لا ننكر تشدد قواعده المعيارية التي هي بمثابة قيود وضعها اللغويون كنتيجة لتوجهاتهم وقراءاتهم المطعمة بأفكار الفلسفة والمنطق في كثير من المواقف عليه، والمبنية على وظيفته الأساسية المتمثلة في تعيين المسمى عند السامع[1] فألبسته خاصية التخصيص والتعريف، ومن التراكيب النظامية اللغوية التي تنقل العلم من دائرة الانغلاق إلى دائرة الانفتاح والعموم في مظهره الشكلي التركيبي وتنقله من العلمية إلى اللاعَلَمية، ومن التعريف إلى التنكير نذكر منها دخول أداة

[1]- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 241.

التعريف غير اللازمة عليه التي تلحق الألقاب، مثل (العداوري، العافر، الشيباني) والكنية، مثل(أم الخير، أم العلو، أم السعد، أم هاني)، وبنسبة قليلة الاسم فيشترك فيها بذلك مع الاسم العام.

فهذا الانتقال الطارئ على العلم يختلف بحسب الوضعيات السياقية التي يكون فيها وحسب المعنى الذي يدل عليه إذ يمكن أن يحافظ فيه على مرجعه الأصلي أو على بعض صفاته، ونستثني هنا لام التعريف الموجودة مع بعض الأعلام فهي مستقرة معها منذُ وجودها والمسماة بلام اللازمة، أو العهدية في نظام اللغة العربية لها وظيفة تخصيص الاسم، مثل(الكعبة، الغار) ليصبح دالا على التفرد والتعريف والتعيين شيئا محددا دون غيره متفق عليه ثقافيا وتاريخيا وعقائديا[1]، وتصبح أداة التعريف في اتصالها بالاسم العلم معيار تركيبي يقوم على أساسه التفريق بين ما هو متحول وما هو ثابت منه.

من الأدوات التي تؤدي دورا مهما في تعميم العلم وتوسيعه(من) الجارة تحت مصطلح توكيد العموم في النظام اللغوي، مثل(هل من زيد؟ هل من رجل؟)، و(لا) النافية للجنس إذ يكون اسمها نكرة فنقول مثلا: (لا زيدَ في القسم)، بالإضافة إلى ظاهرة الإضافة للنكرة، مثل(كتاب الزيدين)، إذا لم يضفه المتكلم في خطابه إلى المعرفة[2]، ومقولة العدد التي تكسبه صفة الكثرة الدالة على العمومية كما أقرها سيبويه في قوله: «فإن قلت: هذانَ زيدان منطلقانَ وهذانَ عمران منطلقانَ، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرةً من قبل أنك جعلته من أمةً كلٌّ رجل منها زيدٌ وعمرو وليس واحدٌ منها أولى به من الآخر...ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ من الزيدينَ أي هذا واحدٌ من الزيدينَ

---

[1]- ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 26، 79- 80.

[2]- ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص 35- 36.

فصار كقولك هذا رجلٌ من الرِّجال»[1]، كما أثبت النظام اللغوي مقولة التثنية والجمع ومقولة التنوين المتواجدة بكثرة في العلم أنها تنقله من حالة التعريف إلى التنكير وهي خاصية ليست غريبة فيه كونه كلمات تنتمي إلى اللغة التي تنزح في وضعها إلى نظرية التنكير كأصل فيها[2]، فهذه الأدوات تفقد الاسم العلم سمة التعريف وتحوله تحويلا مرجعيا[3] إلى العموم.

وعلى ما تقدم ذكره لو بحثنا في نظام اللغة عن ما يحول العلم من التخصيص كمفهوم مغلق إلى العموم نجد وسائل لغوية كثيرة تقوم بهذا الدور، فمقولة الجنس المتواجدة في بعض الأسماء والمصنفة في مستواه الصرفي، مثل (فتيحة/ فاتح خليدة خالد، جميلة/ جمال) تكسبه خاصية التوسع، فحتى قبوله لمختلف الوضعيات الإعرابية من رفع وجر ونصب أين يكون فيها فاعلا ومفعولا ومضافا ورفض بعض أسماء الأعلام الخضوع لهذه المقولات تعد دليلا على شيوعه فيمنع من الصرف مثله مثل الاسم العام، يقول سيبويه: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه من الانصراف في المعرفة والنكرة نحو كبرياء ومثل أصدقا، زكرياء خنساء»[4]، ونجد أيضاً من الأعلام ما يكون صفة من خلال الاستعمال وفي حالة تحوله إلى اسم عام مُمَعجم أو مستبدل[5]؛ أي في العلم المجازي. كما يكون غني بالاشتقاق في ظاهرة النسبة التي هي «ضرب من الصّفة المضافة إلى ما ينسب إليه من أسماء الأعيان والبلدان»[6] عند اللغويين، مثل «بصري هاشمي»[7]، فالنسبة-كما نلاحظ-ظاهرة صرفية تصيب الاسم

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 103/2.

[2]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب التخاطب، ص 83.

[3]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 79.

[4]– سيبويه، الكتاب، 3/ 213-214.

[5]– ينظر: زكية السائح دحماني"الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص36.

[6]– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 162.

[7]– الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 25.

العلم الشخصي والمكاني بكثرة، فتخرجه من دائرة العلمية وقوة التعيّن إلى العموم بحرف الياء تضاف إليه في آخره فتحوّله ليدل على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معينة مثله مثل بقية الصفات من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة [1]، وكذلك في ظاهرة التصغير فتنقل الاسم العلم ليخرج بالتصغير من باب القوة العلمية إلى دائرة مجاورة للإبهام، وإن لم يخرج الاسم العلم تماما عن العلمية[2]، وإن عبّر ابن عصفور عن ظاهرة الاشتقاق التي تكون في أسماء الأعلام لكون أكثرها منقولا، وقد تكون مشتقة في النقل فتبقى على شكلها الاشتقاقي بعده[3].

والتحول في الاسم العلم كظاهرة اشتقاقية بزيادة السوابق واللواحق في جذع الاسم معجمياً ينقسم إلى أنواع؛ منها ما تحوّل دلاليا ولم يتولّد عنه جذوع مشتقة، ومنها ما تولّد عنه صرفيا جذع اسمي جديد. وهناك من الأعلام تحوّلت إلى تركيب عباري دون أن تتحول مكوناتها شكلاً، وهي ظاهرة إيجابية في العلم حيث تدفع به للمساهمة في إثراء اللغة بمفاهيم ومصطلحات جديدة خاصة في الأسماء التي ذاع صيتها وتساعد على الاقتصاد في الكلام[4]. فالاسم العلَم إذا نظرنا إليه في المستوى الصوتي يرسم بالصوامت والصوائت مثله مثل بقية أنواع الكلام رغم أنها تختلف طرق إنجازها في بعض الأحيان عن النظام، فتنطق نطقاً إفرنجيا بترقيق الأصوات أو تفخيمها وبإطالتها وتقصيرها[5].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 380/3.

[2]– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 173.

[3]– ينظر: ابن عصفور، الممتع، 48/1

[4]– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص175– 177.

[5]– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص33.

يشترك الاسم العلم مع الاسم العام في خاصية التحول حيث نجد العديد من أسماء العلمية كانت في أصلها اسماء عامة كما«يبين البحث التاريخي في أصل اللغات»[1]، ثم حُوِّرت بنيتها الأصلية بالتركيب المعرف باللام أو الأعلام[2]، وإذا ذهبنا إلى أسماء المدن نجد الكثير منها كانت أسماء عامة قبل أن تصبح أعلام، و«أسماء عناوين الكتب الشهيرة كالأيام لطه حسين، وقصر الشوق لنجيب محفوظ وأغاني الحياة لأبي القاسم الشابي، فتقول: أنهيت قراءة الأيام واستمتعت بأغاني الحياة واشتريت قصر الشوق»[3]. فالاسم العلم من حيث الوظيفة أكثر أنواع الأسماء استعمالاً في حياتنا اليومية كما أنه «في أغلب الحالات اسم عام مخصوص أصوله عامة وأنماطه الصيغية دالة شكلا، مثلا (البؤساء) لفيكتور هيغوو(البخلاء) للجاحظ، و(البحر الأحمر) لنوع من البحار، لكن دلالته الفعلية تبقى إحائية نصية تأتيه من صفاته الكثيرة التي يبرزها السياق، أو يسجلها التاريخ»[4].

3.2– الاسم المُعِيْن:

نعتبره ثالث أنواع الاسم في فضائه الواسع، وهو مصطلح نقترحه لتسمية ما يعرف عند اللغويين القدامى بالاسم المبهم فيمكن أن يجمع الضمائر بمختلف أنواعها سواء المستقلة بنفسها في الكلام أو المتصلة بغيرها أثناء توظيفها في حالاتها الثلاث متكلم مخاطب وغائب بالإضافة إلى المشيرات، أو ما يعرف بأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة كما ندرج فيهالاسم الاستفهامي وكذا الشرطي، فهي أسماء وإن كانت «تشبه

---

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، لأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص78.

[2]– توفيق قريرة، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية، ص119.

[3]– زكية السائح دحماني،لأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص93– 94.

[4]– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص 124– 125.

الحروف»[1]، بالإضافة إلى الاسم الظرفي وإن اعتبر خارج دائرة المعارف لدي اللغويين، يقول الحاج عبد الرحمن صالح: «لا يدخل النحاة الظروف في المعارف...إلا أنهم يعدّنها مبهمة مثل الضمير واسم الإشارة وأنها تحتاج مثلها إلى علامات لتعيين مسماه. فمن ذلك: اليوم وغدا وأمس وثم وهُنا وغيره»[2]، وهي عنده دلائل مبهمة[3].

والسبب الذي دعانا إلى وضع هذه الأنواع تحت عنوان واحد لأنها تلتقي في عدة خصائص منها خاصية الإبهام وعدم استقرارها على الشيء الذي تدل عليه، بل تتعداه إلى شيء آخر، كما تلتقي في خاصية عدم التمكن الإعرابي كمقابل للاسم المتمكن كونه لا يخضع لظاهرة الإعراب التي يتغير فيها الاسم من صورة إلى صورة أخرى بحسب سياق استعماله، فتبقى ثابتة على هيئة واحدة في معظم أنواعه. أما بالنسبة لتوظيفنا مصطلح(معين)؛ لأننا نراه كلمة مناسبة يتسنى لنا من خلالها الحديث عن هذا القسم من أقسام الاسم؛ فهي منبثقة من وظيفته في الخطاب، فهي «ألفاظا معينة في كل لغة»[4].

نشير إلى أن عبارات، مثل(المبهم)، و(غير اللازم)، و(غير المتمكن) مصطلحات وظفها لغويو العربية منذُ سيبويه للحديث على بعض أنواع الاسم المعين كالضمائر والإشاريات، فلو أردنا أن نُعرّفَ معنى الإبهام دون إسقاطه على استعمالات اللغويين يحضرنا مباشرة ما يقابله، وهو الوضوح، أما عند اللغويين فقد وظفوه في سياق حديثهم عن أسماء محددة لها خصائص محددة بالاعتماد على وظائفها في الكلام لتعني بذلك عدم استقرارها على مسمى واحد حينما تطلق عليه فتتغير من مسمى إلى مسمى

---

[1]- يسر هبّيل، الإحالة بين اللغة والخطاب، ص189.

[2]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص90.

[3]- ينظر: عبدالرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص92.

[4]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 290.

ليقابلها مصطلح الثبات الذي يتمتع به الاسم العام والعلم إلا أن العام في استقراره على المسمى يضم جنس أو فئة بأكملها. أما العلم فيستقر على مسمى واحد، وهذا ما يثبته ابن يعيش بالمقصود من لفظة الإبهام عندهم بقوله: « والمعنيُّ بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرها، ولا تختص مسمّى دون مسمى»[1]، ورغم أن خاصية الإبهام تشمل حتى الاسم العام إلا أن العام مبهم داخل جنسه، والاسم المُعِين مبهم لعدم ملازمته لما وضع له[2] من أشياء، وبالتالي توظيف مصطلح الإبهام على هذا النوع من الأسماء نابع من وظيفتها في التواصل.

تكون الأسماء المُعِيْنَة معرفَة في التخاطب دائماً بفضل القرائن وتتميز بصلاحيتها للدلالة على أي مسمى يوصف بوصف معيّن، فالضمير مثلا يستعمله في حالة التكلم أي شخص مهما كان يقول: (أنا)، وأي مخاطب نضع له الضمير(أنت) وأي غائب نتحدث عنه بالضمير(هو)، وأي مكان قريب أو بعيد نستعمل له الظرفين هنا وثم[3] لدلالة عليه، من هنا فتعريف الاسم المُعِيْن مبني على مفهوم عدم الثبوت والاستقرار على شيء واحد وإن تعددت المصطلحات التي عبر بها عليه كما هو في مصطلح غير المتمكن ومصطلح غير اللازم إذ يطابقه تماما وهو ما يعكسه قول الحاج عبد الرحمن صالح: «ومعنى غير اللازم أن يدل على شيء وينتقل إلى شيء آخر من جنسه في الخطاب بحسب ظروفه»[4].

---

(1)- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 3/348-349.

(2)- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص92.

(3)- عبدالرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، ص نفسها.

(4)- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه ، ص نفسها.

فإذا نظرنا فيما تتوفر عليه الأسماء المُعِينَة من خصائص، لوجدناها تقترب من الاسم العام والعلم في عدة سمات، حيث يصنف كل من الضمير واسم الإشارة في خانة أعرف المعارف «لأنها أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»[1]، ودخول أداة التعريف الزائدة دون أي وظيفة لها على الاسم الموصول، مثل(الذي) التي مثلها مثل اللام العهدية الموجودة في الاسم العلم، ويشارك ضمير العائد العلم رتبته عن طريق الاستبدال وتلتقي مختلف أنواع الضمائر معه في خاصية الدلالة على المعنى الواحد والإحالة على نفس الشيء[2] دون غيره وإن كان العلم في أداء وظيفته يخالف كل من الاسم العام والمعِيْن سواء ذات الوظيفة الرابطة النصية، أو الإشارية المقامية الإحالية ويستغني عن المسورات كونه يختص بالفرد، فالضمير يحيل لأنه يعود على اسم قبله[3].

ونظرا لوظيفة كل نوع من هذه الأنواع في الخطاب، والتي تؤدي بفضلها ما يؤديه الاسم العام أو العلم من أدوار، فيأخذ بعض حالاته الإعرابية الشكلية والمعنوية حينما يكون في العملية التواصلية أو في التركيب من الناحية القواعدية، فتقول في الاسم الظرفي، على سبيل المثال «يومُ الجُمعة ألقاك فيه، وأقلُّ يومٍ لا ألقاك فيه»[4]. يعبّرسيبويه عن وضعية لفظة "يوم" بقوله: «فصارت هذه الأحرفُ ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله...ويدخل النصب فيه كما يدخل في الاسم»[5]، ويقول ابن السراج: «اعلم أن الظرف إذا أخبرتَ عنه فقد خَلُصَ اسماً وصار كسائر المفعولات»[6]. كما نجدُ الأسماء الاستفهامية كـ(كم) التي « تقع في وجهيها مبتدأةً، ومفعولةً

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 2 /5–6.

[2]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص29.

[3]– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص37.

[4]– سيبويه، الكتاب، 1/ 84.

[5]– سيبويه، المصدر نفسه، 185/1.

[6]– ابن السراج، الأصول في النحو، 2/ 293.

ومضافةً»[1]حينما توظف في التركيب ويقوم الضمير«مقامَ الاسم، فإذا قلت زيدٌ ضربتهُ كان الهاءُ اسماً لها»[2]. يرى الحاج عبد الرحمن صالح الاسم المُعِيْن كالضمائر وأسماء الإشارة والظروف أنها عبارة عن دلائل كما يسميها،لأنها لا تنتمي لأي جنس وتصنف في المرتبة الثانية كما أنها تشبه الرموز الرياضية في وظيفتها لأنها تحدد قيمة غيرها[3] من هنا فحق لنا أن نسميها أسماء مُعِينة.

وللضمير دور نحوي يتمثل في تعويض الاسم وتوضيحه وبيانه[4]، ويكون في بعض المواقف معينا للاسم بهدف تأكيد المعنى في الخطاب في ذهن المتلقي وأحيانا يقوم بدور الاقتصاد باختصار الكلام وإيجازه[5]، وهو دور محوري فيه، ففي نحو نحو قولنا: (أحمد ضَرَبْتُهُ) فهنا المتكلم هو الذي يتحدث عن أفعاله فلا يمكن أن يقول: (محمد ضربتُ أحمد)، وإذا ذكر اسمه عليه أن يذكر ضمير المتكلم أولاً فيقول: (أنا محمد ضربتُ أحمد)، فيصبح الاسم هنا لمجرد التأكيد على الفعل والضمير هو الأساس في الخطاب.

وقد سمي الضمير بعدة مصطلحات في أبحاث اللغويين العرب إذْ نجد إلى جانب مصطلح الضمير أيضا مصطلحات، مثل المضمرات، الإضمار، الاسم المكنى[6] إضافة إلى مصطلح المبهم الذي يشمل كذلك اسم الإشارة والموصول واسم الظرف.

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل، 3/168– 169.

[2]–عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 2/920–922.

[3]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص82، 93.

[4]– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص262.

[5]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 920– 922.

[6]– ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو،1/ 148.

خلاصة:

- إن تعريف الاسم كان موغلا في التجريد من خلال تطبيق مفاهيم المنطق والفلسفة عليه كمفهوم الحدّ ومفهوم مطابقة الواقع بإسقاطه على المسميات.

- من سمات التّسمية أنها تعبير عن ابتكار الأفراد لألفاظ ومصطلحات جديدة سواء كان الابتكار فرديا أم جماعيا، كما أنها تسمح بتعريف الرموز اللغوية عامة كانت أو عَلَميّة.
- وظف سيبويه مصطلح الاسم العام وإن لم يمنحه تعريفاً محددا، وقد اكتسب خاصية التأصيل عند اللغويين قديما على اختلافهم لكونه يأتي نكرة في بداية ظهوره من منطلق أن التنكير هو الأصل والتعريف فرعا عنه.

- أغلب تعاريف الباحثين للفظة اسم العلم تتفق في نقطة واحدة، وهي أنه جاء للدلالة على المسميات.
- يُصنف الاسم العلم في البحوث الأسمائية المعاصرة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي: (أعلام شخصية، أعلام مكانية، وأعلام الهوية الثقافية).

- أعطى اللغويون العرب القدامى تقسيمات كثيرة للاسم العام فأسهبوا فيها، كما أعطوا تقسيمات للاسم العلم، وقد سيطر على طرق معالجة كلا النوعين التوجه المنطقي ومبادئ الفلسفة عندهم خاصة المتأخرين منهم كـ(الفاكهي) الذي طبق مفهوم الحد حتى في تعريف أنواع الاسم العلم.

- يكون الاسم المعين كـ(الضمير)، مثلا في كثير من المواقف نائبا عن الاسم وأحيانا يساعده.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

صورة الاسم العلم في مباحث الدرس اللغوي

تمهيد

1- الاسم العلم في الدراسات اللغوية العربية- بحث في الأسس والمبادئ-

1.1- مبادئ لغويي العربية في دراسة الاسم العلم

2.1- معايير اللغويين في تصنيف العلم وتفريعه

1.2.1- العلم الشخصي

أ- الاسم

ب- اللقب

ج- الكنية

2.2.1- العلم الجنسي

أ- علم الحيوان

ب-علم الأوقات

2- الاسم العلم في الدراسات اللغوية الغربية

1.2- المعيار اللغوي لدراسة الاسم العلم عند الغرب

2.2- الاسم العلم رهينة النظرية المرجعية، والوصفية

3- من قضايا العلم معانيه

4-الأسمائية اللسانية-علم وتاريخ-

خلاصة

تمهيد:

من المعروف، أن دراسة أي ظاهرة تبنى على قواعد تتلاءم مع خصوصيتها بما فيها ألفاظ اللغة التي تستند على عدة أسس؛ منها شكلها، وطرق استعمالها، فقد تستعمل في الخطاب الشفهي، أو الكتابي كمفردات منعزلة، أو في تركيب نصي بالإضافة إلى السياق الذي ترد فيه، والوظيفة التي تؤديها. فكل بحث مهما كان نوعه يأخذ هذه الأسس بعين الاعتبار ويرتكز عليها، لكن بنسب متفاوتة، ترجع إلى المرحلة الزمنية للدارسة، فمنها ما ارتكز على بعضها فقط، كما هي الحال في الدراسات البنيوية(structural)، ومنها ما أخذ كل تلك المبادئ، والأسس بعين الاعتبار، لفهم الظواهر اللغوية، وهذا ما تعكسه بحوث اللسانيات الاجتماعية(sociolinguistics)، وقد يدخل في تلك الدراسة طبيعة اللفظ المدروس أيضاً؛ لأن ألفاظ اللغة ليست على صورة واحدة شكلاً، ووظيفةً، ومن صورها الاسم العلم. فكيف كانت نظرة اللغويين له منذ القديم؟ وما هي المعايير اللغوية المعتمدة لدراسته في مباحثهم؟

1- الاسم العلم في الدراسات اللغوية العربية- بحث في الأسس والمبادئ-

1.1- مبادئ لغويي العربية في دراسة الاسم العلم:

بحث علماء العربية قديماً في موضوع العَلَم، وهو موضوع نجده مبثوثاً عندهم في كتبهم النحوية «في باب المعارف»[1]، التي صنفت إلى خمسة أنواع، منذُ سيبويه[2]، وهو بحث يقوم على مبدأ الأصل، والفرع وعلى مطابقة الأشياء وتماثلها في أساسه ومنابعه الفكرية بجعل الاسم العام الأصل، والنموذج المثالي يُقارن به العلم

---

[1]- إبراهيم السمامرائي، **الأعلام العربية- دراسة لغوية اجتماعية-**، مطبعة أسعد، بغداد، 1964م، ص5.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 5.

بدءًا من تعريفه، إلى ما يلحقه من تحولات في بنيته الشكلية والمعنوية؛ أو منظومته الخارجية والداخلية، لاشتمال الاسم العام على خاصية التنكير، كأصل يعكس وجود اللغة، ومقدرته على احتواء المجموعات فيكون عنوانا لها في حقل واحد يرمز إلى الانفتاح، والتوسع في مقابل الانغلاق، وإلى الجمعوية في مقابل الفردية، فأخذ بذلك مفهوم الاسم الجنسي، وأخذ العلم مفهوم الاسم الخاص؛ لاشتماله على خاصية تعريف مسمى بعينه «دون سائر أمته»[1]، وعلامة تمييزه من غيره[2]، وهي خاصية فرعا للنكرة وليس أصلا كما رأينا.

فعلى مفهوم الفردية، والتخصيص، والتعريف التي تضع الاسم العَلَم في دائرة مغلقة عند اللغويين أثناء الحديث عنه من منظور نظامي إذ نُوقِشتْ قضاياه، ووصفت مستوياته اللغوية، الصوتية، الصرفية والتركيبية في الدرس اللغوي العربي بحيث يجد المُطّلع في كتب النحو العديد من الأقوال الخاصة به غايتها تحديد ماهيته[3] وتحليل بنيته الشكلية، والبحث في مدى موافقتها لنظام اللغة سواء في هيئته الأصلية، أو بعد التغيرات الطارئة على تلك البنية نتيجة لظروف استعماله، فدرسوا في المستوى الصوتي مثلا عدد حروفه التي يتألف منها، كما هو عند سيبويه في قوله: «اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثةَ أحرف أو أكثرَ من ذلك كان اسماً خاصاً غالباً»[4]، مثل (سلمة، وضحة، خولة، خديجة) حتى أنهم بحثوا في نوعية تلك الحروف، وطبيعتها

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 2/ 5.

[2]– ينظر: المبرد، المقتضب، 4/ 276.

[3]– ينظر: فيبكا فالتر، **أسماء الأعلام العربية من القرن الجاهلي الأخير إلى العصر العباسي**، مجلة اللسان العربي، مطبعة فضالة، الرباط، المملكة المغربية، مج9/ 1، ص208.

[4]– سيبويه، الكتاب، 2/ 241.

هل هي صحيحة أم معلولة، والاسم العلم في هذا المستوى لا يختلف عن بقية أنواع الكلام في تأليفه الصوتي عن النظام الصوتي العربي[1].

أما في المستوى الصرفي، فبحثهم يشمل الاشتقاق كون الأعلام أكثر أنواع الأسماء معرضة له استنادا إلى قول ابن عصفور: «لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة في النقل، فتبقى بعد النقل»[2]، كما كانت في أصولها الأولى وقد تتغير مع مرور الزمن وكثرة استعمالها.

ويشمل، أيضاً أوزانه فصاغوا أسماء أعلام، مثل(موسى) على وزن(مُفعَل) و(عيسى) على وزن (فِعْلى)[3]، و(طَلْحَةَ) على وزن(فعْلَةُ)[4]. كما بحثوا في حروفه الأصلية والزائدة، كالعلم المكون من ثلاثة أحرف، مثل(عمر، زيد، علي)، أو أربعة أحرف إلى خمسة، وما زاد عليه، مثل(سعيد، زهراء، حمزة، إسماعيل)، كما بحثوا في طبيعة الأعلام التي تقبل التصريف من عدمه، يقول سيبويه في هذا الجانب: «فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميا، لم ينصرف وإن كان خفيفا...فمن الأعجمية: حمص، وجور. فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرّجل لو سميته بفارسَ ودمشقَ»[5]. ميز علماء العربية بين أعلام ذات أصول عربية وأعلام تُرجِمت من لغات أخرى إلى العربية، مثل(موسى، عيسى، إبراهيم يعقوب

---

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص33.

[2]– ابن عصفور، الممتع، 1/ 48.

[3]– ينظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 212– 213 .

[4]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 124.

[5]– سيبويه، الكتاب، 3/ 242– 243.

إسحاق)، والتي تسمى في كتب اللغويين أعلام أعجمية قد عُرّبت[1]، وكلها كانت دراسة لغاية تعليمية بالدرجة الأولى.

بما أن الهدف من دراسة ألفاظ العربية كان تقعيد النظام لغرض الحفاظ على نطقها نطقاً سليما كما كانت عند أهلها، فهو هدف تعليمي بحت كما ذكرنا، لذا فالحديث عن المستوى التركيبي في العلَم لا يختلف عنه في الألفاظ الأخرى، إذ وصفت فيه أسس النظام العربي باعتبارها خاضعة له. عالج اللغويون الظواهر الإعرابية الطارئة عليه لكونها موضوعة بإزاء معانٍ تدل عليها[2]، فالرفع عندهم يدل على معنى الفاعلية التي يحتلها الاسم العلَم في الكلام، والنصب دلالة على معنى المفعولية، والجر يدل على الإضافة، وتمثلها العلامات التي قد تظهر في آخر حرف من حروفه. يقول سيبويه في حالة الجر: «والجر إنما يكون في كل اسمٍ مضافٍ إليه»[3]، كقولنا، مثلاً: «مررتُ بعبدِ اللهِ، وهذا لعبد اللهِ»[4].

وإذا كانت علامات الإعراب(الضم، الفتح، والكسر)، تظهر مكانة العلم في تركيب نصي معين كتابي، أو شفوي، وهو يؤدي وظيفته، وتنقله من حالة إلى أخرى، فإن التنوين بأنواعه كعلامة للتنكير[5]، وغيرها من العلامات التي تثبت أن أن الانغلاق ليس قدرا محتوما وأبديا له إذ تنقله من المستوى المغلق إلى المستوى المفتوح إذا ما نظرنا إليه بنظرة اللغويين ذات النزعة التحجرية، فتضعه في مسار خطي متعاكس تماما مع الاسم العام، الذي ينتقل إلى المستوى المغلق بعدما كان

---

[1]– ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 149– 150.

[2]– ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 111.

[3]– سيبويه، الكتاب، 1/ 419– 420.

[4]– سيبويه، المصدر نفسه، ص نفسها.

[5]– ينظر: فيبكا فالتر، أسماء الأعلام العربية من القرن الجاهلي الأخير إلى العصر العباسي، ص210.

في المستوى المفتوح بخلع غطاء العمومية عنه، وإلباسه لباس التعريف. ويمكن أن نمثل لهذا الانتقال المتعاكس لكلا النوعين في إطار مبدأ الانفتاح والانغلاق بالمخطط التالي:

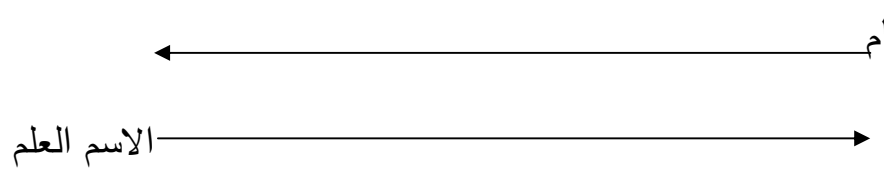

مخطط انتقال الاسم العلم والعام بالمتعاكس من الانغلاق إلى الانفتاح أو من الانفتاح إلى الانغلاق

كما هو مبين في المخطط أن الاسم العلم والعام يسيران على خط تعاكسي يتميز بالانقلاب والتحرك وعدم الاستقرار حينما يكون الحديث عن الانغلاق والانفتاح فيهما إذ لا يمكننا أن نحكم على العلم بثبوت الانغلاقية، فهي حالة مؤقتة فيه، مثلما الاسم العام لا يكون في كل أحواله منفتحا فينغلق، فإذا ألقينا نظرة على كل نوع، وهو في مستوى النظام بما وضع من قوانين وشروط على الألفاظ ومنع أن تتخطاها أو تخرج عنها كقانون التنكير، والجنسية مثلا، والذي من خلالهما يقال عن الكلمة منفتحة وقانون التعريف، وهو بدوره يعطي الحق للغوي يحكم عليها أنها منغلقة نجد الاسم العام ذا سمة انفتاحية، ثم انغلاقية فيه، يكون انفتاحيا كون خاصية التنكير والتجنيس تمثل طبيعته الوجودية، ويصبح انغلاقيا من منطلق أن خاصية التعريف تأتيه فيما بعد، فهي مرتبطة أكثر باستعماله، وبالتالي فهو يحقق مبدأ المطابقة والامتثال لمختلف قوانين النظام كيفما كانت.

هذا بالنسبة للاسم العام، أما العلم فنجده في مستوى النظام انغلاقيا، ثم انفتاحيا، لأنه بقوانين النظام يكتسب سمة التنكير، والتي هي بدوره لها علاقة بالاستعمال تماما مثلما اكتسب سمة التعريف كطبيعة وجودية مؤقتة فيه، وعليه يمكننا أن نقول: الاسم العام يكون من اللغة فيخرج إلى المجتمع، أما الاسم العلم يكون من المجتمع فيدخل إلى دائرة اللغة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن انتقال كل نوع من حالة إلى حالة أخرى قد يكون أمرا ضروريا تحتاجه هذه الأنواع الاسمية في موقف من المواقف الاستعمالية.

إن الألفاظ اللغوية تختلف في مراتبها، كما تختلف في بنائها، وأداء وظيفتها وهو اختلاف نابع من طبيعة الأشياء، والظواهر عامة بما فيها اللغة البشرية، لكن هذا لا يمنعها من أن تلتقي في نقاط معينة أثناء حركيتها، فيفرض عليها تبادل الأدوار من أجل الحفاظ على وجودها وضمان استمراريتها، بحيث يصبح انتقالاً متبادلاً يسمح لكل نوع أداء وظيفة الآخر بصفة دائمة، حتى ولو حافظ كلا النوعين على بعض سماتهما الأصلية، وهذا أمر طبيعي يدخل في التميز والتمايز عن بعضها البعض حينما يحدث التبادل ، ويمكن أن نمثل تبادل الأدوار بين الاسم العلم والعام بالمخطط التالي:

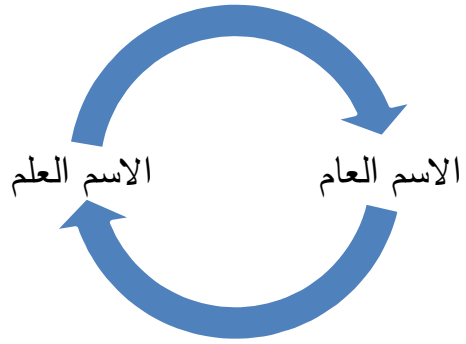

مخطط الانتقال الاسم العلم والعام بالتبادل

2.1– معايير اللغويين العرب في تصنيف العلم وتفريعه:

صنف اللغويون العرب الاسم العلم إلى أنواع بالاعتماد على معيارين، معيار النظام اللغوي في وجهه الصرفي، الصوتي والنحوي، ومعيار وظيفي يستند إلى الاستعمال، والذي يتوزع بين الإطار الفلسفي القائم على مفهوم الجنسية ومطابقته للواقع؛ أي تطابقه مع المسميات الموجودة في العالم الخارجي من أشخاص، وحيوانات وغيرها من الأشياء لعده جاء للدلالة عليها، وهذا نجده في معظم فصول كتبهم التي تطرقت إليه؛ فالمعيار اللغوي، معيار داخلي يختص ببنية الاسم العلم الشكلية من حيث أصوله الاشتقاقية والزيادة والنقصان في حروفه ووزنه، وفي حالته الإعرابية أو ما يدخل عليه من حركات كالضم، الفتح والكسر، وما ينوب عنها بقطع النظر عن موافقتها للنظام، أو مخالفتها له. أما المعيار الوظيفي، فمعيار خارجي يخص وظيفته والتي ترجع إلى طرق توظيف العلم للدلالة على المسمّى من طرف أفراد المجتمع وهذه الوظيفة بدورها تتعدد وتختلف بتعدد المراحل الزمانية لحياة الفرد الذي تسمّى بذلك الاسم، وعلى أساسهما صنّف كما سنرى، ونلخص المعيارين في ما يلي:

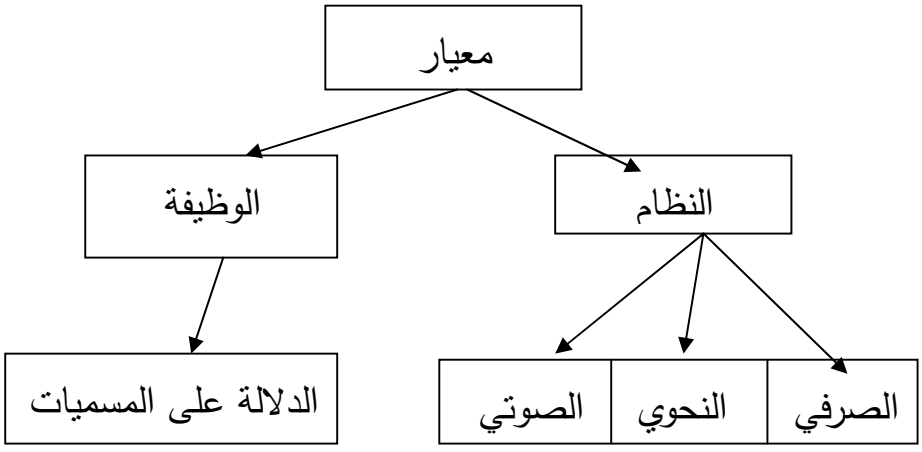

مخطط توضيحي يلخص المعايير المعتمدة لتصنيف العلم ودراسته في الدرس اللغوي العربي القديم

فإذ جئنا إلى معيار النظام اللغوي، صُنِفَ وفقه الاسم العلم إلى مرتجل ومنقول عند أكثر اللغويين، وعلى رأسهم ابن جني[1]؛ فالمرتجل كل علم ليس له أصول أُخذَ منها فيصبح هو الأصل؛ لأنه «اخترع ابتداء للعَلَمية»[2]، وقد وُصِفَتْ بنيته اللغوية قياسا على ما هو موجود من الكلام، فالصنعة فيه تتلقاه بالقبول، بما أنه يلتقي مع العديد من الأمثلة في واقع اللغة، مثل(حمدان) في العَلَمِ بمنزلة(سعدانٍ)، اسم لـ(نبات) وتتسمى به أيضا فصيلة(القرود) من الحيوانات، و(صفوان) لـ(لحجر الأملس) و(عمران) لـ(لشخص) يقاس على أسماء، مثل(سرحان) للذئب، و(حرمان، وعصيان) كصفات. فهذا النوع يقبله القياس لأنّ ليس فيه شيء يمجه، وهناك نوع ثانٍ فيه عُدّ خارجا عن القياس، مثل (مُحْبَب، هلال)[3].

أما الصنف الثاني، الذي أطلقوا عليه مصطلح المنقول، فهو كل اسم علَم له أصول اشتق منها، قد تكون أصول فعلية، مثل(شمر، يشكر، سمر، يزيد)، أو وصفية مثل(عتيق، سلول)، أو اسمية، مثل(صقر). ويضيف كثيرا من اللغويين كابن جني وابن يعيش أصولاً أخرى إلى هذه الأصول الثلاثة ينقل منها العلم، هي الصوت، مثل (بَبَّة)، فهو اسم تراقص به الأم ابنها في صغره فألصق به كاسمٍ له والمصدر، مثل (فضل، إياس، زيد، سعد)[4].

---

[1]– ينظر: أبو الفتح عثمان ابن جني، **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، تح: مروان العطية، شيخ الراشد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1408هـ– 1988م، بيروت، ص45.

[2]– الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص137– 138.

[3]– ينظر: بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص 54– 56.

[4]– ينظر: بن جني، المصدر نفسه، ص53. أو: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 98– 99.

ونلخص هذا التصنيف للعلم عند لغوي العربية القدامى وفق منظور النظام اللغوي في المخطط التالي:

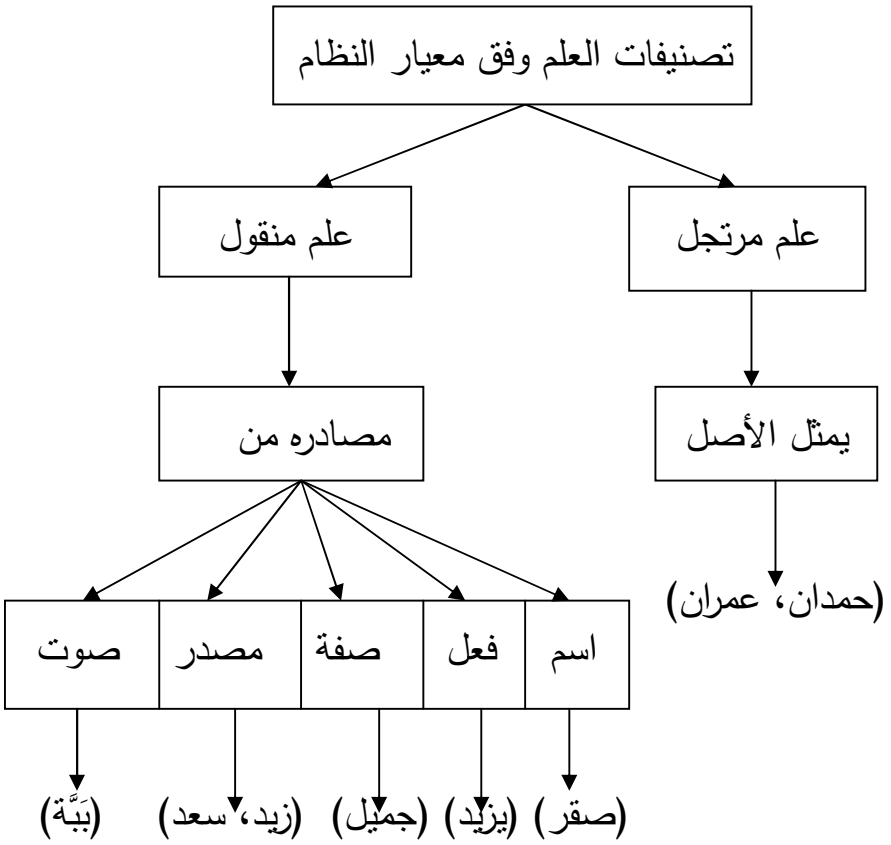

ولفظة "منقول" المعبرة عن العلم الذي يأخذ من أصول سابقة عنه في استعمالات بعض اللغويين العرب قديما، على رأسهم ابن السرّاج، مرادفة لمفهوم "التحول"(*)، أو بتعبير آخر لمفهوم "العلم المتحول"، الذي أثير في الأسمائية اللسانية الحديثة عند الباحثين الغربيين، وهي عنده تختلف عن لفظة "مشتق" رغم أن اللفظين

* استعملنا هنا مصطلح **المتحول**، للأمانة فقط نشير إلى أنه قد وظفه الباحث الفرنسي جورج كليبير(Georges Kleiber) في أطروحته الدكتوراه دولة سنة 1981 حول قضايا المرجع وأسماء الأعلام بمصطلح **المحول (modifié)**، إذ قابله بمصطلح **غير المحول (non modifié)**، بعدما نقله عن فيلسوف اللغة الإنجليزي تيلور بورج (Tylor Burge) سنة 1973م، الذي أراد به تشبيه الاسم العلم بالاسم العام في التركيب والعمل، والمقصود بالعلم غير المحول (no modifie)، الذي يشير إلى فرد خاص، فدلالته تعيينية مرجعية، أما العلم المحول (modifié)، فهو الذي تلحق به أداة التعيين لتخرجه من خاصية التفرد وتدخله في عالم العموم والتوسع، وله دلالة معجمية إحالية. ينظر: زكية السائح دحماني الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص85، 90.

يعبران عن نفس المعنى؛ أي أن هناك أصولا للاسم العلم، لكنه يرى أن هناك اختلافا بينهما، فلفظة "منقول" حسب طرحه تعبر عن الاسم الذي كان في بداية تواجده عاما ثم استعمل لتّسمية الأشخاص دون أن يطرأ عليه أي تغيرات في بنيته الشكلية، وهو ما كانت أصوله وصفية كـ(اسم الفاعل، واسم المفعول)، مثلا «فصار بذلك يدل على مخصوص بعد أن كان يدل على شائع»[1]، وهذا ما يعبر عنه قوله: «اعلم أن العلم على ثلاثة أضرب إما أن يكون منقولا من نكرة، أو مشتقاً منها أو أعجمياً أُعرب. فأما المنقول: فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفةٍ. أما المنقول من الاسم النكرة فنحو: حجر وأسد، فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سمّيت به صار معرفة، وأما المنقول من صفة فنحو: هاشم وقاسم وعباس، وأحمر، لأن هذه أصولها صفات تقول: مررت برجل هاشم وبرجل قاسم وبرجل عباس»[2]، في حين تعبر لفظة مشتق عن الاسم العلم المتحول الذي ليس له أصول في النكرة.

إذن، يمكن القول من منظور ابن السراج ليس كل عَلَم مشتق ندخله في مفهوم المنقول، ما لم يكتسِ خاصية التنكير، بدليل أن هناك أسماء عَلَميّة مشتقة لا نستطيع أن نقول عنها منقولة، لأنها فاقدة للعمومية كرمز لأصالتها، وهو ما نستشفه من قوله: «وأما الأسماء المشتقة: فنحو: عمر وعثمان فهذان مشتقان من عامر، وعاثم وليس بمنقولين لأنه ليس في أصول النكرات عثمان وعمر، إلا أن تريد جمع عمرة»[3] وبالتالي تعبر فلفظة منقول عنده على كل اسم غارق في العمومية والشيوع، وهي أقوى في التعبير من لفظة مشتق، وتشملها في الوقت نفسه.

---

[1]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 98– 99.

[2]– ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 149– 150.

[3]– ابن السراج، المصدر نفسها، ص نفسها.

هناك مِن اللغويين مَن اعتبر العلم المشتق، سواء من الصفات أو من صيغ أخرى أعلاماً منقولة ليصبح هذا المفهوم أكثر توسعا في طرق تحويله من العمومية إلى العلمية فينقسم إلى أسماء تحوّلت بالتّسمية، وهو عامل يُحدثه مستعملو الألفاظ في مجتمع من المجتمعات دون حدوث أي تغيير في بنيتها، أو بعد تغيرها مثل (عامر، صالح، محمود مسعود، أحمد، أسعد)[1]. أما في مفهوم ابن يعيش فنجد لفظة "النقل" خاصية غالبة في أسماء الأعلام[2]؛ لأنها تفيد معنى تحول الاسم من هيئة إلى هيئة أخرى مختلفة تماما على الأولى فبعدما كان في صنف الاسم العام أصبح في صنف الاسم العلم، وبعدما كان «بإزاء حقيقةِ شاملةِ، فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن تسمى به في الأصل»[3].

والعلم المتحول من حيث بنيته الشكلية ينقسم إلى قسمين عندهم «أحدهما ما نقل وفيه الألف واللام، فأقرت بعد النقلِ عليه وذلك نحو: الحارثِ والعباسِ»[4]. أما القسم الثاني فقد تحول من العام إلى العلم «مجرداً منها لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو: سعيد، مُكرم، حاتم، نائلة»[5]. وإن كانت بعض الأعلام المتحولة بأداة التعريف في استعمالات المجتمع الجزائري تجردت منها تماما، مثل(العباس) الذي يستعمل (عباس) من دونها، والمستعمل كمشرع أساسي للاسم العلم هنا يتوافق والنظام اللغوي دون أن يعلم، لأن التعريف في كلِّ عَلَمِ، مثل(الحارث، العباس)، لا يكون بأداة

---

[1]– ينظر: الكليات– معجم في المصطلحات والفروق اللغوية–، ص 84– 85.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 99– 100.

[3]– ابن يعيش، المصدر نفسه، 1/ 98– 99.

[4]– أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص46.

[5]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 99– 100.

التعريف، بل «بالوضع والعلمية»[1]، وحتى النظام في حد ذاته، هو وليد المستعمل في النهاية فهو الذي وضعه.

تطرق سيبويه لنوع آخر من الأعلام المتحوّلة كانت في الأصل صفات سمي بها أصحابها، وهي أعلام مرتبطة بحادثة وقعت لهم، ثم مع مرور الزمن تحولت إلى أسماء تسمّوا بها بعد تغلبها على أسمائهم الأصلية، وأطلق عليها مصطلح(العلم بالغلبة)، يقول: «هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكون لكل من كان من أمته أو كان في صفته، من الأسماء التي يدخلها الألفُ واللام، وتكون نكرتُه الجامعةَ لما ذكرتُ لك من المعاني. وذلك قولك فلان ابنُ الصُّعِقِ، والصَّعِقُ في الأصل صفةٌ تقع على كل من أصابه الصَّعَقُ، ولكنه غلب عليه حتَّى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو»[2]، فهي أسماء عامة غير رسمية تحولت إلى أعلام لكثرة استعمالها.

ودراسة الاسم العلم بالغلبة بتعبير سيبويه لم يتوقف عنده، حيث تحدث عنه العديد من اللغويين بعده، أمثال ابن السراج في قوله: «واعلم: أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت على أشياء فصارت لها كالعلم، مثل: زيد وعمرو نحو: النجم، تعني الثريا وابن الصِّعَق(*) وابن رألان وابن كُراع فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر»[3]، وابن يعيش في قوله :«قد يغلب بعضُ الأسماء الشائعة على أحد المسمّينَ به فيصير عَلَما له بالغلبة...والاسمُ إذا غلب واشتهر، صار كالمتواضع عليه، وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف، وذهاب الوهم

---

(1)– ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 156– 157.

(2)– سيبويه، الكتاب، 2/ 100.

* **ابنُ الصُّعِقِ**: هو اسم رجل قتل بصاعقة وعلى أثرها أصبح يُعرف بهذا الاسم، وغلب عليه حتى إذا قيل: الصعق لا يُفهم سِواه. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 125– 127.

(3)– ابن السراج، الأصول في النحو، 1/ 156– 157.

إلى شخص بعينه...فابن عمر غلب على عبد الله ابن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه. وابن عباس غلب على عبد الله بن عبّاس بن عبد الطلب رضي الله عنه. وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود. وابن الزبير غلب على عبد الله ابن الزُّبير ابن العوام، وذلك لشهرتهم بالعلم، كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال: العَبادِلَة»[1]، وإن لم يضيفوا على ما قدمه سيبويه شيئا ملتزمين بوصف بنيته الشكلية في الغالب إلا ما أضاف عليه ابن يعيش من شرط الشهرة لحامل الاسم العلم بالغلبة حتى يتحول إلى علم معترف به حسبه.

فإذا كان سيبويه وبعض من جاء بعده من اللغويين، قد تحدثوا عن العلم المتحول بالغلبة الذي كان اسما عاما، ثم دخل إلى حقل العلمية لكثرة استعماله نتيجة لاكتساب صاحبه شهرة واسعة في المجتمع، حيث يلتقي العلم بالغلبة في هذه النقطة مع العلم المجازي، فإنّ ابن جني قد تجاوزه في حديثه عن العلم الشخصي المتحوّل إلى الاسم العام يعبر عن ظاهرة اجتماعية لفئة معينة من الأفراد، فيخرج بذلك من المحيط المغلق الذي وضع فيه إلى محيط أوسع، في معرض شرحه بيتا شعريا لأحد الشعراء. يقول في عجز بيته أن: «الناس كلُّهمُ بَكْر إذا شبِعوا؛ أي إذا شبعوا تعادّوا وتغادروا؛ لأن بكرا هكذا فعلها»[2]، كما درس الاسم المستعار تحت مصطلح(الاسم الشخصي) على المجاورة والنسب، وهو ما يُعرَفُ بـ(العلم المجازي) في الأسمائية اللسانية المعاصرة الذي سيأتي الحديث عنها وعن مبادئها المنتهجة لدراسة الاسم العلم في أخر عنصر من هذا الفصل.

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 125– 127.

[2]– أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار المكتبة العلمية، 3/ 270– 272.

وفي المقابل، هناك بعض أسماء العلم المرتجلة لها ظواهر، وسمات تحولية، لا يوجد ما يقابلها في الكلام، فاعتبرت عنده حالات شاذة، كونها تتخطى الحدود المعيارية الموضوعة عليها يقول ابن الحاجب: «لاشك أن تثنية الأعلامِ وجمعها خلاف القياس»[1]، ويقول أيضاً: «العلم إنما وضعَ لشيء بعينه غير مُتأولٍ ما أشبههُ فإذا نكرتهُ فقد استعملتهُ على خلاف ما وضع له»[2]، فكلمة(سبحان) في نظره خارجة عن النظام، لأنها لا تستعمل إلا كعلم شاذ[3]. فهذه الظواهر في الاسم العلم عرفت نوعا من العزلة والتهميش لمجرد عدم موافقتها مع ما وضع من قيود معيارية في الدراسات اللغوية.

حكم اللغويون على الاسم العلَم الذي لا توافق بنيته الشكلية، أو الخارجية القواعد المعيارية بأنه علم منحرف إما بفعل تفكيك حروفه المدغمة، مثل(مَحْبَب) قياسا على(مَحَبّ)، الذي وزنه(مَفْعَل)، و(هلال) قياسا على(تَهلَلَ)، على وزن(تَفْعَل)؛ لأنه يقترب من تسمية العرب(هِلالاً) في شكله ومعناه، فهذا النوع شاذ؛ لأنه لا يوجد أصلاً في الكلام تركيبه على شكل(م، ح، ب)، أو(ت، ه، ل)، وإما بفعل تغيير في حركاته الإعرابية، مثل فتح ما يجب كسره، أو العكس في كل من(مؤهَب) الأصل أن يكون حرف(الهاء) مكسورا، و(مَعْدِ مكرب)، كان على حرف الدال أن يأتي مفتوحا. وقد يكون الخروج بقلب الحروف الصحيحة إلى معلولة والمعلولة إلى صحيحة، مثل(مَريم) الأصل فيه(مَرام)، و(مَدْيَن) الأصل فيه(مَدان)[4] و(داران) الأصل فيه الإعلال

---

[1]– ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 101– 102.

[2]– ابن الحاجب، المصدر نفسه، 1/ 100–101.

[3]– ينظر: ابن الحاجب، المصدر نفسه، 1/88– 90.

[4]– ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص55–57.

فصحح[1]، فهي كلها أعلام مرتجلة اعتبرت خارجة عن نظام اللغة، لأنها لا توافق القياس[2]، وقد رجحت فيبكا فالتر اقتباسها من اللهجات[3].

وإن كان خروج العلم عن نظام اللغة لم يأتِ من العدم، بل هي ظاهرة يفرضها الطلب المتزايد عليه في دائرة الاستعمال فيؤدي إلى تغير بعض ملامحه عبر سيرورته التطورية وهذا ما لامسه ابن جني قديما واعترف به في قوله: «وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للأجناس هو ما عليه من كثرة استعمالها»[4]، كما يعلل سبب هذه التغيرات الطارئة عليه بقوله :«وما يكثرُ استعمالُه مُغَيّرٌ عمّا يقلَّ استعماله. وإنما غُير لأمرين: أحدُهما المعرفةُ بموضعه والآخر المَيلُ إلى تخفيفِه»[5]. فبالرغم من أن بن جني لم يخرج عن دراسة العلَم دراسة لغوية تمس المستوى الصرفي، لكنه بين أن الاستعمال يلعب دوراً أساسياً في فرض منطقه للخروج على النظام، كما يعتبرونه.

يلد الاسم العلم من رحم المجتمع في كثير من الأحيان، وإن لم يتوافق مع القواعد المعيارية الموضوعة، فيثّبت وجوده الاستعمال، ويضفي عليه تلك السمة التوسعية، وهو ما أدركه علماء اللغة فصنفوه من المعارف التي لا يُعتمد «عليها في الأبنية، لأنه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام»[6]، كما أن هناك أعلاما خرجت عن القاعدة الصرفية في مقولة العدد، التي تقول أن العلم لا يثنى، ولا

---

[1]– ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص137– 138.

[2]– ينظر: الفاكهي، المصدر نفسه، ص نفسها.

[3]– فيبكا فالتر، أسماء الأعلام العربية من القرن الجاهلي الأخير إلى العصر العباسي، ص210.

[4]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 3/ 34.

[5]– أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص59– 60.

[6]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 102.

يجمع على خلاف الاسم العام فنجده يثنى ويجمع خاصة اللقب، مثل(زعاترة)[1] (قوادرية، لعمامرة، عثامنية).

صُنِفَ العَلَم وفق معيار النظام اللغوي بالاعتماد على طبيعة تركيبته الشكلية إلى مفرد، مثل(زيد، عمر، أحمد)، وعلم مركب، كـ(عبد الله، أبو بكر، امرؤ القيس ذو النون)، فسمي ضمن القاعدة التركيبية مضاف ومضاف إليه عند أغلب اللغويين لكن ابن الحاجب صنف المركب بحسب مفهوم ارتباط الاسمين مع بعضهما البعض إلى ارتباط حملي إذا كان قبل التسمية، مثل(تأبطَ شرا، برق نحره، ذَرَّى حَبَّاً شابَ قرناها، جاد الحق، سيبويه). أما إذا كان ارتباطه بعد التسمية فيسميه تركيب إضافة مثل(غلام زيد)، في حين لم يطلق على العلم المركب من كلمتين في كلمة واحدة، مثل (بعلبك، معد مكرب) أي مصطلح؛ لأنه يرى بين الاسمين لا يوجد أي ارتباط[2] وهو رأي يوافقه عليه الرازي وخالفه في النوع العلاقة الرابطة بين الكلمتين إلى علاقة على أساس الإضافة، مثل (عبد الله، أبو زيد)، أو علاقة على أساس الإسناد والتي تكون إما جملة اسمية أو فعلية، مثل (برق نحره)[3]، نلخص هذا التصنيف بالنظر إلى مظهره الخارجي في المخطط التالي:

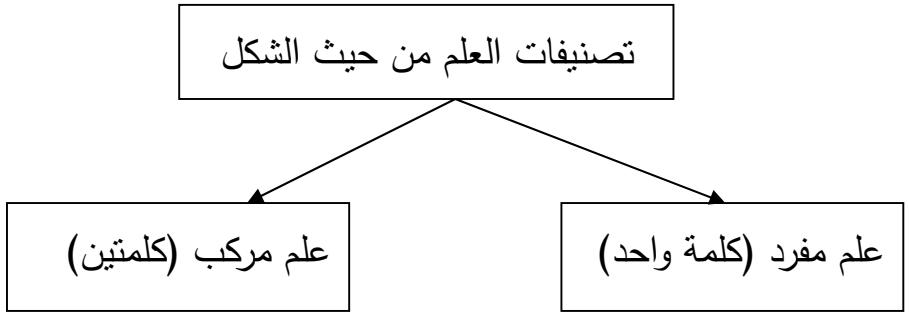

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص77.

[2]– ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1/ 69– 70.

[3]– ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 49– 50.

أما إذا جئنا إلى معيار وظيفته فصنف وفق مبدأ ثنائي عندهم، إذ نجد العلم العيني، والعلم المعنوي، فالعيني مسمياته تُرى بالعين المجردة، أما المعنوي فعكسه كما هو الحال عند ابن جني، إلا أنه ذكر أن بعض الأعلام تدل على أشياء محسوسة ومعنوية، مثل(أوس) الدال على الذئب، وقد يدل على العطية إذا قال: شخصا أُسْتُ الرجلَ أووُسُه أوساً؛ أي أعطيتُه[1]، لكونه مشتقا من المصدر، وبالتالي: إذا وظفه المتكلم في سياق كلامه بمعنى العطية فيكون اسم معنوي[2]، وجعل المعاني ضعيفة التعريف[3]، وهو نفس التصنيف ذهب إليه الرازي، وابن يعيش الذي يرى بدوره «الأعيان أقعد في التعريف من المعاني؛ وذلك أن العيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني»[4]، وفي المخطط التالي نلخص ما سبق من تصنيف العلم في إطار وظيفته من طرف اللغويين:

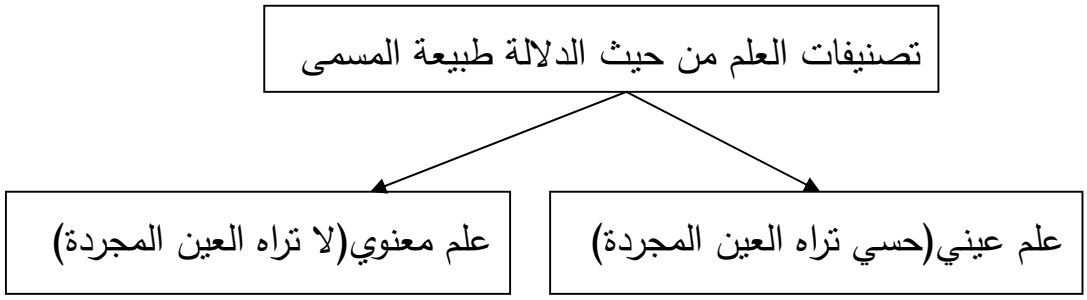

من تصنيفات الاسم العلم لدي علماء العربية قديما في إطار معيار الوظيفة تصنيف ابن الحاجب، وهو تصنيف أدى به إلى تقسيمه لنوعين أساسين محددا مصدره وفق وظيفته خارج النظام، حيث اعتمد على مبدأ استعماله بين الناس جاعلا العلم المتحول بالغلبة بعدما كان اسما عاما القسم الثاني في قوله: «الأعلام تنقسم

---

[1]– ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص46.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص46.

[3]– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص68.

[4]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 119– 120.

إلى قسمين: قسم يضعها واضع، وقسم يغلب عليه، والحكم فيها واحد، وأكثره الأول»[1]، فالقسم الأول عنده ما يضعه الأفراد للتسمية ويشمل المرتجل والمنقول أما الرازي فجعل علم الغلبة النوع الخامس في الأعلام بعدما تحدث عن مصدرها إذ يقول: «اعلم أن اسم الجنس قد ينقلب اسم علم»[2]، فالأعلام بالغلبة، هي أعلام فرضت نفسها فاتعرف لها بالعَلَميّة اتفاقياً لنظرا لاستعمالها المتكرر في فرد من أفراد جنسه[3] ويمكن أن نمثل لهذا التصنيف الذي جاء به ابن الحاجب في المخطط التالي:

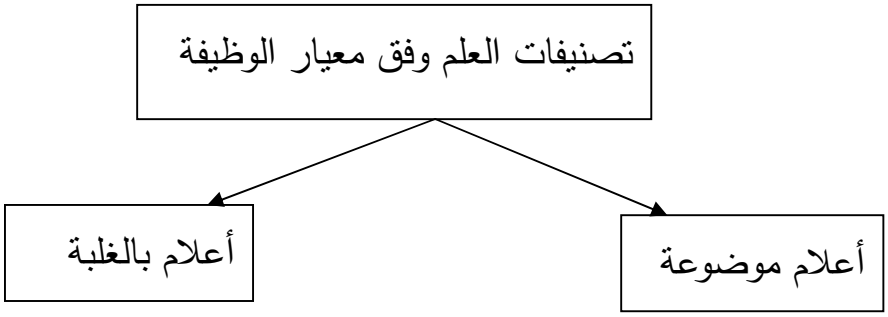

فالأعلام الموضوعة بتعبير ابن الحاجب، هي التي يبتكرها الناس في المجتمع للتّسمية بقطع النظر عن كونها مرتجلة غارقة في التأصل، أو مشتقة من ألفاظ فعلية أو اسمية أو أي نوع أخر، وما يترجم هذا في قوله المذكور أعلاه، لفظة "يضعها واضع"، وبالتالي يمكن أن يقابلها ضمنيا ما نصطلح عليه بالتّسمية الفردية. أما الأعلام بالغلبة، وهو مصطلح جاء به سيبويه كما لاحظنا سابقا، ثم استعمله من جاء بعده من علماء اللغة، فيعبر عنه قوله "وقسم يغلب عليه" فهي تسمية متفق عليه بين أفراد المجتمع أنها أعلام.

---

[1]– ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 79– 98.

[2]– الرازي، التفسير الكبير، 1/ 51

[3]– ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 255.

يظهر من التصنيف الثنائي للعلم أنه ينقسم إلى علم شخصي، وعلم جنسي[1]. وتصنيفه في هذه الثنائية يعود لطبيعة تكوين المخلوقات وأنواعها عندهم، يقول ابن يعيش: «اعلم أن الأعلام وُضِعتْ على الأشخاص ليتميز بعضها من بعض والأشخاص على ضربين: أدميةٌ وغير أدمية»[2]. إذن تطلق لفظة "الشخص" على أسماء الأعلام عامة كما يبدو لنا، ثم حصروها في أسماء الجنس البشري، ليميزوه عن الأسماء التي تتسمى بها الحيوانات، وهي تسمية مستوحاة من وظيفة العلم نفسها وعليه نضع المخطط كتالي:

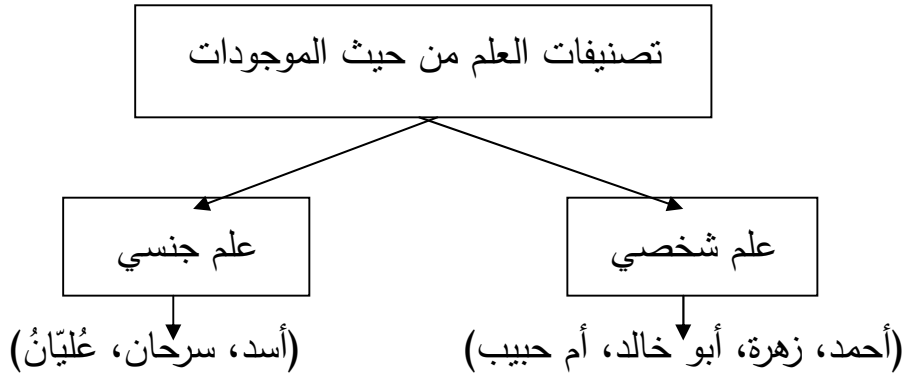

وكل من علم الشخص وعلم الجنس له أنواع خاصة به يمكن أن نقسمها كما يلي:

1.2.1- العلم الشخصي

أ- الاسم:

ويُسمى عند اللغويين العرب بالاسم الخاص: وهو تحديداً الذي وضع لتسمية شخص عند الولادة، مثل(أحمد، لميا، عمر، حنان)، يتميز عند أغلبهم بخلوه من

---

[1]- ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 49- 50. أو الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 146.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 109- 110.

إضافة(أب أم)، ولا يحمل معاني توحي بالمدح أو الذم[1]، كما يعرفه الرضي الاستراباذي أنه «لا يقصد به مدح ولا ذم»[2]، فمعناه في نظرهم وضع لتعريف مسمى بعينه على وجه الحقيقة، فهو مرتبط بالمسميات، والإخبار عنها[3]، وليس له وظيفة غيرها.

ب- اللقب:

اعتبر منذُ القديم أسما شخصيا عندهم، وعلى رأسهم سيبويه في قوله: «هذا قيسُ قفةٍ آخرُ منطلقٌ. وقيس قُفّةٍ لقبٌ، والألقابُ...بمنزلة الأسماء نحو زيدٌ وعمرو»[4]. الملاحظ أن اللقب لم يكن اسما عند العرب قديما، كما تشير إلى ذلك لفظة "بمنزلة" بل كان صفة في الشخص بعد ولادته كعاهة فيه، أو تصرف تصرفه أو خلق تخلق به حميداً كان، أو ذميماً فتتبعه ويتسمى بها، وهو اسم قد يسيء للشخص المسمى به في بعض المرات ويسبب له إحراج نفسي يصل أحيانا لدرجة الغضب منه وعقد نفسية وهي ظاهرة كانت شائعة عند العرب في العصر الجاهلي ونهى القرآن الكريم عنها في قوله تعالى: ﴿ولا تَنَابَزُوا بالألقابِ بيسَ الاسمُ﴾[5]، قال أحمد بن فارس في سياق الآية «أن رجلا من بني سلمة قال: نزلت فينا، وذلك أن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) قدم علينا وليس فينا رجلٌ إلا وله لقبان أو ثلاثة فجعل بعضنا يدعو بعضا بلقبه، فسمع ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم فجعل هو يدعو

---

[1]- ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،69/1.

[2]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 264.

[3]- ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 48.

[4]- سيبويه، الكتاب، 2/ 97.

[5]- سورة الجحرات، الآية 11.

الرجل ببعض تلك الألقاب فقيل له يا رسول الله إنه يغضب من هذا فنزلت الآية»[1]. ويقول كذلك: «مما جرى مجرى الاسم وهو لقب: مُدْركة وطابخة»[2]؛ أي هو ليس اسم لكنه يحتل مكانته.

اقتبس ابن يعيش تعريف اللقب من القرآن الكريم بأنه "النَّبَزُ" متطرقاً إلى شرح معاني بعض الألقاب، فيقوله: «اللَّقبُ هو النَّبَزُ، كقولهم: قُفَّةُ وبَطَّةُ، لقبين، فقّفةُ لقبٌ وبطّة لقبٌ. والقفة كاليَقْطِينَة، تُتّخَذ من الخُوص، يُشبَّه بها الكبيرُ، يقال: شيخٌ كالقفة وقيل للشجرة البالية»[3]، في حين فرق الرازي بينهما، فاللقب ينحصر حسبه قديما في كلمات تحمل معنى الذم منه في المدح، أما النبز فيوجد في الذم بشكل أخص[4] ومع هذا يعبر اللقب عن عادات كانت متفشية في المجتمع الجاهلي تتمثل في مناداة الشخص بما يكره من الصفات الذميمة في أغلبه، والتي مازال إلى يومنا هذا بعض الألقاب تحملها تدفع بالأشخاص إلى الخجل من ذكر للقب في، مثل: (بوبغلة، بوعين مَعوَج(*)، حمار، حمر العين)، بل هناك ألقاب لا تستطيع أن تذكرها أصلا بفعل ما تحمله من صفات تحط من قيمة الشخص.

---

[1]– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص94– 95.

[2]– أحمد بن فارس، المصدر نفسه، ص94.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 94.

[4]– ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 48.

* **مَعْوَج:** فهي تحمل معنى عدم الاستقامة سواء في الجانب الشكلي للشخص أي مظهره كجسد، وبمعنى أدق قبيح الشكل، أو مظهره الداخلي الذي يخص أفعاله وأخلاقه مما يجعلها تسبب حرج لصاحب اللقب.

لقد صُنّف اللقب لغويا على أنه اسم إضافة، وعلى هذا الأساس وصفت بنيته الشكلية الصرفية والتركيبية، كما هو عند المبرد (ت 285هـ)[1]؛ لأنه لا يمكن أن يأتي باسمين مفردين دون اعتبارهما اسم إضافة، إذ يُعدُ خروجاً عن نظام اللغة في تعبير ابن يعيش إذْ يقول: «فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين، لا على سبيل الإضافة، لا خرجوا عن منهاج استعمالهم، ولم يكن له نظير...فإذا أضيف الاسم إلى اللقب، صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية...فإن كان العلم مضافاً، أفردوا اللقب كقولهم: عبد الله بَطّةُ ليصير بمنزلة أبي بكر زيدٍ، فيكون من قبيل عطف البيان. فعبدُ الله كأبي بكرٍ وبَطّةُ كزيد، فلم يخرج عن حدِّ استعمالهم»[2]. من خلال القول نرى أن اللقب وكل أنواع الاسم العلم كانت دراستها لغوية تمس القواعد من حيث موقعه في الكلام وما يجري عليه من تغيرات صرفية ونحوية فذكر أن اللقب إذا جاء مع اسم جملة عُدّ بمثابة عطف بيان.

أما الفاكهي فاصطلح عليه بـ«علم اللقب»[3]، وجمع في دراسته بين وصف مكوناته المورفولوجية وتعريفه انطلاقا من وظيفته ومما يعنيه في استعمالات المجتمعات العربية في تلك المرحلة مقدما أمثلة عن كل نوع منه وما تفيده من معان إذ يقول: هو «ما أشعر برفعة المسمى. أي بمدحه سواء كان مضافا كزين العابدين أو مفردا كالمسيح والصديق والفاروق. أو أشعر ضَعَتِه أي ذمه كذلك. كبطة، وقفّة

---

[1]– ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، مصر، 1399هـ– 1979م، 4/ 16.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/107– 109.

[3]– الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص149– 150.

وعائد الكلب. أو من حرفين: كأنما أو من حرف واسم كيازيد أو من حرف وفعل كقد قام»[1].

ج- الكنية:

تعد من الأسماء الخاصة عند العرب لذا عَدّها سيبويه إلى جانب اللقب بمنزلة الاسم الشخصي[2] للفرد، وتتصدر بـ(أب، أم)، من أمثلتها(أبو عمر، أبو أحمد، أم كلثوم، أم هاني)، يعرفها ابن يعيش أنها مِن «كونت الرجل، وكنيته. وهو من الكناية وهي التورية. والكنية من الأعلام، وهي جارية مجرى الأسماء المضافة، نحو عبد الله وعبد الواحد»[3]، والكنية في المجتمع العربي القديم «لم تكن علماً في الأصل، وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلد له ولد دُعي باسمِ ولدهُ توقيراً له فيقال له أبو فلان، أو أم فلان أو أبو فلانة، ولذلك استقبحوا أن يُكَنِي الإنسان نفسه»[4].

فالقصد من التّسمي بها هو التعظيم[5]، ثم تطورت مع مرور الزمن فأصبحت عبارة عن أسماء يتسمى بها الطفل عند الولادة، لاسيما الإناث، مثل(أم السعد، أم العلو، أم الخير، أم هاني) لدواع ذاتية عند الوالدين كانت موجودة حتى في الاعتقاد العربي قديما كما يقول ابن يعيش: «وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان على سبيل

---

[1]- الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص149- 150.

[2]- سيبويه، الكتاب، 2/ 97.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 94.

[4]- ابن يعيش، المصدر نفسه، ص نفسها.

[5]- ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 264.

التفاؤل بالسلامة، وبلوغ سِنّ الإيلاد»[1]، يقول الرضي الاستراباذي في هذا المعنى: «وقد يكنى في الصغر تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك»[2].

لقد سمى العرب المولود إن كان ذكرا(أبو عمر)، للرجاء بأن يطول عمره و(أبو الفضل)، طمعا أن يجمع الفضائل[3] الخيرة، وقد يسمى الطفل في المجتمع العربي القديم بالكنية، مثل(أبو يحيى) إيماء ضد الموت ومن أسبابها أيضا قد يكون الشخص مشهورا وله أب مشهور كذلك فيتقارضان الكنية، أو لاشتهاره بخصلة فيكنى بها إما بسبب اتصافه بها، أو انتسابه إليها بوجه قريب، أو بعيد[4]، وهو الرأي نفسه الذي ذهب إليه الفاكهي بعد تطور الكنية إلى اسم يتسمى به المولود، فيقول إن: «الحكمة في الإتيان بها: قد يكون مجرد التفاؤل بالعَقِب، أو التعظيم، أو هما معا»[5]. أما في وقتنا الحاضر أصبحت في المجتمع الجزائري اسم يتسمّى به المولود مثله مثل الاسم وليس بالضرورة يكون لدواع ذاتية كونه أصبح علم يرمز للثقافة المجتمع الجزائري ونجد حتى أماكن قد تسمت به.

حدد الرازي الكنية فقال إنها عبارة عن أسماء، هي(أب، أم، ابن، بنت) مضافة إلى أسماء أخرى، مثل(أبو عمرو، أم كلثوم، ابن آوى، بنت وَردان)[6]، وسار الفاكهي على نهجه فحددها هو الآخر بمصطلح مثلها مثل اللقب، فسماها علم الكنية[7]، كما حدد أنواعها ومصدرها، إذ تكون في الاسم الشخصي، والجنسي مصُدّرة بأب، أو(أمّ)

---

(1)– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 94.

(2)– رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 265.

(3)– ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 49.

(4)– ينظر: الرازي، المصدر نفسه، ص نفسها.

(5)– الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص151.

(6)– رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 3/ 264.

(7)– ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص151.

حال كونهما مضافين لما بعدهما، كـ(أبي بكر- رضي الله عنه-، أم سلمة)، وأشار إلى أنها تختلف عن اللقب في بنيتها، فتأتي اسماً مضافاً إلى أحد الألفاظ المذكورة فقط، بعكس اللقب[1]، الذي يشبه الاسم الشخصي في تركيبه. فقد يكون اسماً مفرداً أو جملة، بدليل أنه أصبح مع مرور الزمن الاسم الثاني للشخص، يرمز إلى تجمع الأشخاص في شكل عرقيات صغيرة في المجتمع الواحد تتمثل في العائلات أو الأسر، وحتى الاسم قد يكون اسماً مضافاً، وليس اللقب والكنية، وحدهما يكونان مضافين، كما عبر عن ذلك ابن جني في كتابه(المبهج)، وإن جمع بين الاسم واللقب في خط واحد، فيقول: «أما المضاف فضربان: اسمٌ غيرُ كنيةٍ نحو: ذي النون، وعبد الله، سعيد كرو، وابن آوى. واسم كنية نحو: أبي زيد وأم علاء. وأما المركب فنحو: حضرموت وبعلبك وسيبويه»[2].

لخص ابن الحاجب الأنواع الثلاثة للعلَم الشخصي بقوله إنه ينحصر في «الاسم، والكنية واللقب، والدليل على حصره أنه لا يخلو هذا العلم، إما أن يكون مضافاً إليه أب أو أم أو لا، فإن كان فهو الكنية، وإلا فلا يخلو إما أن يكون فيه دلالة على المدحِ أو الذمِ، فإن كان فهو اللقب، وإلا فهو اسم»[3]. هذا عن العلم الشخصي وفروعه وجوانب الدراسة فيه لدى اللغويين العرب. أما بالنسبة للعلم الجنسي، فيقصدون به في مباحثهم أسماء أعلام تسمت بها حيوانات معينة عند الإنسان العربي، وتناولوها لغويا كما يلي:

---

[1]- ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص151.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص64- 65.

[3]- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 69.

2.2.1- العلم الجنسي

أ- عَلَمُ الحيوان:

وهو الاسم العلَم الذي يدل على المجموعات الجنسية لبعض الحيوانات التي خصها العرب بالتسمية، وذلك نظرا لمكانتها الاجتماعية عندهم، إما لقربها منهم والاستفادة منها في حياتهم اليومية، أو لرمزيتها في ثقافتهم القديمة آنذاك. فـ(الأسد) رمز للشجاعة، والقوة، والذئب رمز للمكر والدهاء، لذا وضعت لهما أسماء عَلَميَّة زيادة على أسمائهما العامة. وينطبق هذا على بقية الحيوانات التي نجد لها أسماء أعلام بحسب صفاتها الإحالية والإيحائية عندهم. يرى سيبويه أن السبب الداعي لتسمية هذه الحيوانات باسم علَم يعود إلى عمومية أسمائها الدالة على جنسها، فـ«الأسد ينصرف تصرف الرجل ويكون نكرةً، فأرادوا بأسماء لا تكون إلا معرفةً وتلزم ذلك المعنى»[1]. أما ابن يعيش فاصطلح عليها بمصطلح الأعلام غير الآدمية، ويرى دواعي تسميتها لدى العربي يعود إلى حاجته إليها والاستفادة منها، فيقول: «منه ما يُتخذ ويؤلَف كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلاما، ليمتازَ كلُّ شخص باسم ينفرد به كالناسيّ. وذلك نحو: أَعْوَجَ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب، كان في الجاهليّة سابقاً يُنسب إليه الخيل الأعوجيّة. عُليّانُ: جملٌ كان لكليب بن وائل، ضُمرانُ: وهو كلب، كسابِ، وهي كلبه»[2].

وقد خصص سيبويه للعلَم الجنسي باباً في كتابه، وصنفه في مقولة أسماء المعارف الخاصة بقوله: «هذا بابٌ من المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأُمَّة ليس واحدُ منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ

---

[1]- سيبويه، الكتاب، 2/ 94.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 109- 110.

غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة وللثعلب: ثُعالة وأبو الحُصَيْنٌ وسَمْسَمٌ وللذئبِ: دأَلانُ وأبو جَعْدةً وللضَّبعُ: أمُّ عامر وحَضاجرُ وجَعارِ وجَيْألُ وأم عَنثَلٍ وقَثَّام...وللغُراب: ابن بَريحٍ. فكل هذه يجري خبره مجرى عبد الله»[1]، ويقول أيضاً: «لا تريد أن تشير إلى شيء عرفه بعينه...ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم»[2]، فاستعماله لفظة "شائع"، و"كل" في حديثه عن هذا النوع من الأسماء تعني أنها أسماء عامة لأنك إذا قلت في كلامك للأسد(أسامة، أو أبو الحارث) فالسامع يتبادر إلى ذهنه كل فصيلة الأسود كجنسٍ من أجناس الحيوانات المفترسة وليس أسدا بعينه، ومع هذا يشبه سيبويه اسم العلم(أبو الحارث) بالكنية للرجل[3]، لأن له اسم تسمى به، مثلا(عمر)، ثم يضاف له اسم ثانٍ بعد إنجابه مولودا وسماه(أحمد) فينادى باسم ولده بعد إضافة صفة الأبوة فنقول له: (أبو أحمد). يقول ابن الحاجب: «كما وضعوا للأعلام من الآدميين اسماً وكنيةً وضعوا لهذه أيضاً اسماً وكنية والمضاف إليه في هذه الأعلام كلها مقدر في كلامهم علما يعامل في معاملته منع الصرف إن كان فيه علة»[4].

فالأعلام الجنسية عبارة عن أعلام دالة على الماهية من غير تعيين في الخارج[5]، لأننا نجدها «تتأرجح بين التعميم والتخصيص شكلاً لا دلالةً وتتعلق بأصناف من الحيوانات غير الآهلة[6]، ولأن «تعريفها أمرٌ لفظيٌّ، وهي من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها في كلّ واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصاً بعينه دون

---

(1)– سيبويه، الكتاب، 2/ 93.

(2)– سيبويه، المصدر نفسه، 2/ 94.

(3)– سيبويه، المصدر نفسه، 2/ 95– 96.

(4)– ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 47– 75.

(5)– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص685.

(6)– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص27.

غيره، إلّا أنّ الشياع لم يكن لأنه بإزاءِ حقيقة شاملة، بل لأجلِ أنّ هذا اللفظ موضوعٌ بإزاءِ كلّ شخص من هذا الجنس؛ فمن ذلك: أبو بَراقِشَ، وهو طائر ذو ألوان من سَوادٍ وبَياضٍ، يتغير في النهار ألواناً يُضربُ به المثل في التلون»[1]، فقد زاوج هذا النوع من العلم بين خصائص النكرة والمعرفة، ليخالف قاعدة النظام اللغوي التي تقول إن العلَم لا يكون إلا معرفة.

عدّ المبرد الأعلام الجنسية «ألقابا تميز جنسها من جنس غيرها»[2]، فحينما نقول: (أسد) ذكرنا اسم جنس لهذه الحقيقة؛ وقولنا: (أسامة)، فهو اسم علم لهذه الحقيقة يكون على سبيل الاشتراك اللفظي[3]، وقد اجتهد الفاكهي للبحث فيها حيث جعلها تنقسم إلى ثلاثة أنواع، واصطلح على كل نوع بمصطلح معين فأسماء، مثل (أسامة، أبو الحارث) للأسد اصطلح عليه بعلم الجنس. أما أسماء، مثل(أمِّ عِرْيَط) للعقرب، و(ثعالة) للثعلب يسميها أعلام أشخاص، وأطلق على أسماء، مثل(بَرّةَ، مبرّة) للبر والخير، و(فَجارِ) للفجرة أعلام معانٍ[4].

نلاحظ أن سيبويه رغم تصنيفه الأعلام الجنسية في باب المعارف، وحدد نوع المعارف التي تنتمي إليها فجعلها في خانة الأسماء الخاصة، لكن في الوقت نفسه يراها أسماء عامة لا يمكن أن تعامل معاملة الاسم الشخصي، ويبرر السبب الذي يمنعنا من معاملتها كأسماء شخصية قائلاً: «وإنما مَنَعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد، أن الأسدَ وما أشبهه ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 112– 114.

[2]– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، 4/ 319.

[3]– ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 48.

[4]– ينظر: الفاكهي شرح الحدود في النحو، ص152.

فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضا من بعض»[1]؛ أي السبب الذي جعل أسماء هذه الأشياء غير خاصة فعممت لأنها لا تعيش مع الأفراد «ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه، بأسماء كزيد وعمر»[2]. ويقول ابن يعيش: «وقد سموا ما يتخذونه، ويألفونه، من خيلهم، وإبلهم وغنمهم وكلابهم، وغير ذلك بأعلام، كلٌّ واحد منها مختصٌّ بشخص بعينه، يعرفونه به؛ كالأعلام في الأناسي وذلك نحو: أَعْوَجَ، ولاحِقٍ، وشَدْقَمٍ، خُطَّةَ، وهَيْلَةَ، ضُمْرانَ، وكَسابِ»[3].

كان الهدف من وضع لقب لحيوان أليف بعينه، دون بقية الحيوانات الأخرى من نفس فصيلته، لما يتميز عنها من صفات وخصائص كما يقول ابن يعيش: «وقد يجعلون لكلَّ واحد منها لقباً يخصّه دون غيره، نحو: أعوجَ ولاحقٍ، وذلك أنه قد يختصَّ بزيادة حُسنٍ، أو فضلٍ عَدْوٍ، فاحتيج لذلك إلى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصّة ليُخْبَر عن كلِّ واحد بما فيه من المعنى، أو يُؤمَر له بزياد نَظَرٍ»[4]، كما جعلوا لبعض الحيوانات الأخرى كنيات مثل أنثى الضبع التي تكنى بـ(أم عامر)، والأسد الذي يكنى بـ(أسامة، أبو الحارث)، ونجد كنية الثعلب(ثعالة، أبو الحصين)، والذئب(أبو الجون) وعقرب(شبوة، أم عريط)، والغراب (ابن دأبة) هناك من الحيوانات ما وضعت لها العرب اسم ثاني زيادة على اسمها العام، مثل ذكر الضبع فيسمى (قثم)[5].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 2/ 94.

[2]– سيبويه، المصدر نفسه، ص نفسها.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 109.

[4]– ابن يعيش، شرح المصدر نفسه، 1/ 111– 112.

[5]– ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 1/ 49.

ب- عَلَمُ الأوقات:

من أسماء الأعلام التي صنفت في حقل العلم الجنسي أعلام الأوقات المكانية والزمانية يقول ابن الحاجب: «وضعوا للأوقات أعلاما كما وضعوا للمعاني الموجودة وإن لم تكن الأوقات شيئاً موجوداً إجراء لها مجرى الأمور الموجودة. مثل غدوة والدليل على أنه علم قولهم سيرَ على فرسه غدوةُ، فغدوة...ووضع الأعلامِ الأوقاتِ كوضعِها في بابِ أسامةَ لا كوضعها في بابِ زيدٍ وعمروٍ، لأنها يصحُ استعمالُها لكلِّ فردٍ من الأوقاتِ المخصوصةِ كما يصحُ استعمال أسامة لكلِّ فردٍ من الأسادِ، ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد»[1]، فهذا النوع من الأعلام قد سمى بها العرب الأشياء معنوية القريبة منه لأن المكان والزمان هو الجزء الذي يشعر الإنسان بوجوده وبتنقلاته وبمختلف التحولات التي تشهدها حياته.

3.2.1- العلم المكاني

هذا نوع من الأعلام لم يتحدث عنه اللغويون، إلا ما وجدناه عند سيبويه من إشارات قليلة تصفه لغويا، في كتابه تحت تسميات، مثل: أسماء الأرضيين، وأسماء القبائل والأحياء[2]، حيث درس بنيته الشكلية وما يجري عليها من قواعد صرفية ونحوية كخضوعه لقاعدة الإعراب ودواعي خروجه عنها، ومن حيث تذكيره وتأنيثه فقد عامله مثله مثل الأنواع الأخرى من الأسماء مستندا على العديد من الأمثلة لأسماء الأماكن والقبائل من واقع المجتمع العربي آنذاك، يقول: «أمَّا واسِطٌ فالتذكيرُ والصرفُ أكثر...فلو أرادوا التأنيث قالوا: واسِطةٌ. ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف...وأمَّا حَجْرُ اليمامة فيذكر ويُصرف ومنهم من يؤنِّث فيجريه مجرى امرأةٍ

---

[1]- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1/ 92- 93.

[2]- ينظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 242، 246.

سُمِّيتْ بعمرٍو، لأن حَجْرا شيء مذكَّر سُمّي به المذكر. فمن الأرضيين: ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا، ومنها ما لا يكون إلا على التأنيث، نحو: عُمانَ، والزّاب، وإرابَ، ومنها ما لا يكون إلا على التذكير نحو: فَلْجٍ، وما وقع صفة كواسطٍ ثم صار بمنزلة زيد وعمرو»[1]. أما النماذج التي قدمها من أسماء القبائل والأحياء نجد، مثلاً (بنو تَميمٍ بنو سلَولٍ، معد، قريش)، وغيرها من الأمثلة، إذ يقول أثناء تقديمها معلقاً على ما يجري عليها من ظواهر قواعدية: «إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ وكان مؤنثا، أو كان الغالب عليه المؤنث كعُمان فهو بمنزلة قِدْر، شمس، دعد. وإن شئتَ جعلتَ تميماً وأسدا اسمَ قبيلة في الموضعين فلم تصرفه. أما أسماء الأحياء فنحو: مَعَدٍ وقريشٍ وثَقيفٍ. وكلُّ شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان فإنَّما أرادوا هذه جماعةُ ثقيف أو هذه جماعة من ثقيف...فإن أردت الحيّ ولم ترد الحرف قلت: هؤلاء ثقيف، كما تقول هؤلاء قومُك، والحي بمنزلة القوم، فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر. وقد تكون تَميمٌ اسماً للحيّ. وإن جعلتها للقبائل فجائز حسن»[2]. كما أشار لذهنية الإنسان العربي وطريقة تفكيره في التسمية وأسباب ظهورها في أعرافه الاجتماعية، وأشار إليها أيضا أحمد ابن فارس وابن جني[3]، فالعلم المكاني "واسط" سمي بهذا الاسم لأنه مكان يتوَسط البصرة والكوفة [4].

إن كل من تحدث عن أسماء الأماكن من اللغويين فيما بعد كان في ضوء آراء سيبويه، مثلما هو الحال عند ابن السراج أثناء قيامه بشرح الفرق بين العلم الشخصي إذا تحول إلى اسم عام عن طريق جمعه فيكتسب خاصية التنكير في قول المتكلم

---

[1]– سيبويه، الكتاب،3 / 243– 244.

[2]– سيبويه، المصدر نفسه، 3/ 242،248،250.

[3]– ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص95، وابن جني، الخصائص،1/ 66.

[4]– سيبويه، الكتاب، 3/242–244.

العربي: "زيدين"، مثلاً وبين أعلام مثل: "عرفات، أبانان(*) "، فالغاية من قوله: "زيدين" ليس أن يجعله اسم لرجلين بأعينهما لأنه لا يجد في تسمية الأشخاص أو الحيوانات عنده، بل نجده بشكل محدد في الأماكن والجبال، وغيرها من هذه الأشياء لكونها لا تزول وتبقي ثابتة فتصبح كالشيء الواحد[1]، وهو ما أكد عليه ابن يعيش أن الأعلام المُعَرَّفة، هي مثنى أو جمع تكون في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضاً[2]، ويرى الفاكهي في تطرقه إلى دراجات المعرفة في الأعلام أن أسماء الأماكن أكثرها معرفة، ثم تأتي أسماء الأشخاص، ثم أسماء الأجناس[3].

2- الاسم العلم في الدراسات اللغوية الغربية

لا يختلف اثنان على أن الاسم العلم رمز لغوي ينتمي إلى دائرة الكلام، مثله مثل الاسم العام، الفعل، والحرف، لكن طريقة الباحثين اللغويين في التعامل معه مختلفة، وهو ما لاحظناه على تلك الأنواع عند العرب، وبوجه خاص على الاسم العام، الذي نعدّه ضمن حقله إذا ما قسمنا الكلام إلى ثلاثة حقول رئيسية: حقل الأسماء، حقل الأفعال، وحقل الحروف. ولكي تكتمل لنا صورة الاسم العلم في الدراسات اللغوية بالنسبة لهذا الفصل لابد من إلقاء نظرة في أبحاث اللغويين الغربيين؛ حتى نتعرف على جوانبه التي درسوها، وكيف تعاملوا معه؟ بحسب ما يتميز به من خصوصية في بعض لغاتهم، كالإنجليزية، والفرنسية، مثلاً.

---

* **أبانانِ**: اسم علم لجبلين في بادية شبه الجزيرة العربية.

[1]- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 158/1.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 143/1- 144.

[3]- الفاكهي شرح الحدود في النحو، ص138- 139.

1.2- المعيار اللغوي لدراسة الاسم العلم عند الغرب:

وإن لقي الاسم العلم دراسات واسعة مع الباحثين الغربيين، سواء المختصين في اللغة أم من طرف الذين زاوجوا بين اللغة والفلسفة، فعالجوه من شتى جوانبه، إلا أنه حُصِرَ في زاوية محددة، وعملوه معاملة خاصة، تعتمد في أساسها على مبدأ العَلَم «اسماً ليس كالأسماء الأخرى»[1]، وهي زاوية إما يحكمها القانون المعياري ذو نزعة شكلية، والذي يمثل الجانب اللغوي البحت، أو يحكمها القانون المرجعي والوصفي الذي يمثل الجانب الفلسفي المنطقي بلباس لغوي. وعليه يمكن إظهار هذا التضييق على الاسم العلم من الناحية اللغوية في منطقها المعياري الشكلي بوضع شروط عليه كما هي الحال عند العرب، لكنها كانت أكثر تشددا، يمكن أن نصفها، بأنها قيود تمس مختلف جوانبه اللغوية، منها:

أن العلم عبارة عن اسم يتميز برسم حرفه الأول في صورة أكبر عن بقية الحروف التي تأتي بعده، وهذا المعيار الشكلي بمثابة تعريف له، كما تقول زكية السائح دحماني: «فمن المعايير الشكلية التي عُرّفَ بها الاسم العلم قديما ومازال يُعرّف بها في الكتب المدرسية أنه يُكتب في البداية بحرف التاج»[2]؛ أي حرف توضيحي أو استهلالي(capital letter) بمثابة تاج يوضع له للدلالة على أنه اسم علم مثل(George, Jacob, Maria, Sarah).

---

(1)- Sarah Leroy, le nom propre en français, 2004, p7.

نقلا عن: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص38.

(2)- زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص نفسها.

هذا الرسم يرفع في منظورهم مبدئيا اللبس بين لفظة(poison)، مثلا كاسم عام بمعنى(السمّ)، ولفظة(Poison)، وهو اسم علم لعطر فرنسي اكتسب العلمية مجازا لشهرته، مع أنه رسم مكتوب ولا يمكن أن يميز بينهما في الاستعمال حينما ينطق به المتكلم، كما أن الاسم العام قد يتشارك معه في عدة مواقف، مثل مجيئه في صدارة الجملة، أو إذا أردنا أن نخصصه ونكسبه السمة العلمية، مثل(la Révolution, la Seconde Guerre Mondiale)، أو في حالة تحيله نوع من الاحترام، والوقار والاعتبار، مثل (Docteur Gil, Professeur Pottier, Chère Madame)؛ أي الدكتور جيل، الأستاذ بوتيي والسيدة العزيزة[1]. إذن نلاحظ أن الحكم على الاسم العلم في الدراسات اللغوية يقوم على مبدأ المقارنة بينه وبين الاسم العام كما هو الحال عند العرب، وهي مقارنة حرمته الدخول في البنية الكبرى للقواميس العامة مثله مثل بقية الوحدات المعجمية، والسماح له بأن يكون حاضرا حضورا رمزيا كمداخل في الموسوعات وقواميس الأعلام لأنها ذات وظيفة شمولية وليست وصفية[2].

من المعايير الشكلية التي جعلت الاسم العلم ينظر إليه لغويا من زاوية بعيدة معيار الترجمة، فهو أداة عصية عليه إذا أردنا نقله عبره من لغة إلى أخرى، ليكتسب بذلك وضعا فوق لساني(translinguistique)، أو غير لغوي(extralinguistique) في نظر صارة لوروي(Sarah Leroy)، ومن الأمثلة التي قدمتها، أسماء الأماكن فاسم مدينة(San Francisco)، مثلا لا يترجم إلى الفرنسية بـ(Saint Françiois)، ولا إلى العربية بالقديس فرانسوا. واسم مدينة(Los Angeles) لا يتحول إلى الفرنسية بـ(Les

---

(1)- Sarah Leroy, **le nom propre en français**, 2004, p10.

منقول بالتصرف عن: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 38، 39.

(2)- زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص 38، 83.

Anges)، وإلى العربية بالملائكة[1]، فهو إذن تحوّل من وضعه اللغوي إلى اللالغوي مادام يبقى على صورته الأصلية فَيُخضِعُ بذلك المنظومة الشكلية في اللغة الجديدة لمنطقه لا منطقها هي؛ لأن من طبيعة الرموز اللغوية في نقلها من لغة الأصل إلى لغة غريبة عنها أن تكون خاضعة إلى لمنظومتها.

إذن من أهم المعايير التي تمثل النظام واستند عليها لغويو الغرب في دراستهم العلم وحكمهم عليه بالانغلاق والتحجر كتابة حرفه الأول بحرف كبير كسمة تميزية عن الاسم العام، وعدم ترجمته حينما ينقل إلى غير لغته الأصلية كما يخلصهما المخطط التالي:

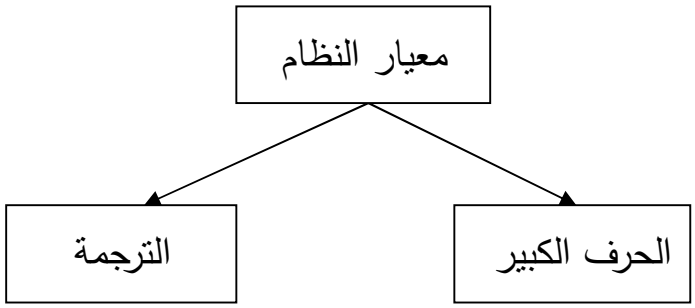

إن الأمر الذي لا شك فيه، هو أن كل لغات العالم لها ظواهر نحوية قد تتفق في بعضها، كما يمكن أن تختلف في بعضها الأخر، زد على ذلك وإن اتفقت في وجود ظاهرة ما فلا تتفق على آليات تجسيدها، مثال على ذلك ظاهرة التنكير والتعريف(article indefinite and definite)، التي لا نجدها على مستوى واحد في كل اللغات، حيث يظهر التنكير في ألفاظ عربية، بعكس التعريف دون رسم شكلي يدلل عليه، فتصبح طبيعة الكلمة ودورها في الخطاب مكتوبا كان، أو شفويا هي التي تتحكم في الظاهرة. أما بعض اللغات الأخرى كاللغة الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية

(1)- Sarah Leroy, le nom propre en français, p9.

نقلا عن: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 42.

والإسبانية وحتى الإيطالية، مثلا تجسدها برسم شكلي سواء في حالة التنكير أو التعريف، إذ يوجد في الإنجليزية أداتي تنكير (indefinite)، هي(a,an)، وأداة تعريف(definite) واحدة، هي(the)، أما في الفرنسية فمن أدوات التنكير(Un, Une, Des)، والشيء نفسه يقال في التعريف(Le, Le, Les)، وتُعدّ الأشهر، هذا الاختلاف في تجسيد الظاهرة عبّر عنه ويليام برايت بقوله: «هناك لغات أخرى تملك قواعد مختلفة في استعمال أداة التعريف والتنكير، وهناك لغات أخرى لا تستعمل الأدوات على الإطلاق، مثل اللغة الصينية»[1].

هذه الأدوات التي تجسد ظاهرة التنكير والتعريف برسم شكلي في بعض اللغات يقر بها اللغويون ويعطوا لها مصداقية في الاسم العام من حقل الأسماء دون الاسم العلم، فجعلوا من بين شروط تعريفه أن يكون خاليا منها، وهو المحيط الذي يُميزه رغم وجود حالات تفرض أن تكون هذه الأدوات حاضرة معه، يقول ويليام برايت عن هذه الحالة في الإنجليزية: «يُلاحظ الاسم العلم في الإنجليزية عادة ما يأتي مع أدوات إما أداة التنكير (indefinite)، التي هي(a,an)، أو أداة التعريف(definite)، المتمثلة في الرسم(the)، مثل جملة جاء جورج، وهنري من إنجلترا(the George and a Henry come from England)»[2].

فحينما تلحق أداة التعريف المفردة(Le) الاسم العلم المجازي (Harpagon)[*] في اللغة الفرنسية هو بمثابة مقاومة للحكم العام الذي ينفي دخولها عليه، مثال:

---

[1]–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 671.

[2]– William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 671.

* **هاربجون (Harpagon):** هو اسم علم لرجل برجوازي بطل مسرحية موليير كتبها في 1668م، بعنوان البخيل صور فيه بسخرية حياة برجوازي كان ثريا لكنه يتصف بالبخل الشديد ويصف فيها معاناة أسرته منه نتيجة لهذا البخل، فأصبح يضرب به المثل في التعاسة.

L'Harpagon est malheureux [1]، وإن عُدتْ عند اللغويين الغربيين الذين ضيقوا على الاسم العلم أنها حالات نادرة تصيبه لأن العلم عندهم لا يجمع ولا يقبل مقولة العدد باستثناء مقولة التقابل الجنسي التي هي مذكر/ مؤنث في أسماء الأشخاص بوجه خاص، مثل(Michel/Michèle)[2]، كما هو في العربية، حميد/ حميدة، نبيل نبيلة، خالد/ خالدة، تقول زكية السائح دحماني: «اعتبرت الأنحاء القديمة أيضا الاسم غير قابل للتغيير تصريفيا، فهو ثابت عدداً وجنساً وغير متفاعل مع محيطه التركيبي والسياقي. ولكن هذه المعايير ليست مطلقة، فقد كثرت الأمثلة التي تناقض ما اعتبرته الأنحاء القديمة قاعدة. فخرجت بذلك الأعلام عن الشذوذ والمعاملة اللغوية، واستدعت إعادة النظر في أحكام النحو التقعيدي»[3].

يصف بعض اللغويين الغرب وفق المعيار الشكلي اللغوي الاسم العلم بالجمود والتحجر لا حركية فيه انطلاقا من الظواهر الشكلية المتوفرة في لغتهم دون النظر إلى لغات أخرى التي قد تكون فيها تلك الظواهر مختلفة تماما فيختلف وفقها تصوير العلم والتعبير عنه، وهو ما اعتمدت عليه زكية السائح دحماني حينما ردت على رأي لويس يالمسلاف(Louis Hjelmslev) في حكمه المطلق والمتشدد الذي أصدره عن الاسم العلم بأنه خارج نظام اللغة فتقول: «إن الاسم العلم تلحقه في لغات أخرى ومنها العربية كثير من الخصائص النحوية التي تجعله كسائر الأسماء في التقسيم اللغوي وهذا ما لا يعرفه يالمسلاف عن هذه اللغات فهو لا يعرف هذه اللغات. وللعلم سمات

---

[1]– Georges Kleiber,**Y a-t-il de la métaphore sous les noms propres en antonomase**?, 1995, P5 -6.

[2]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 38- 39.

[3]– زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص 45.

اشتقاقية وإعرابية شكلية إضافة إلى دلالته على معناه ولا نعتقد أن العلم لا يحقق كأسماء الأخرى الوظائف النحوية»[1].

فالاسم العلم حتى وإن كان لا يلتقي مع بعض القواعد المعيارية العاجزة عن إخضاعه لقانونها، نجده يكيّفها وفق المميزات التي تتوفر فيه، وهي مميزات كافية تجعله يمتاز بدرجة عالية تخوّل له الخروج من الدائرة الضيقة إلى التوسع والتعميم، فلا توجد حدود ثابتة فيه مثله مثل الاسم العام[2]. يقول إبراهيم أنيس في السياق ذاته: «أن فصل الأعلام عن الأسماء العامة أمر لا يبرره الاستعمال اللغوي، ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية»[3]، ونحن بدورنا لن نبالغ أن قلنا نراه أكثر الرموز اللغوية في حقل الاسم قدرة على الحضور والاستمرارية والتكيف مع الواقع.

2.2- الاسم العلم رهينة النظرية المرجعية، والوصفية:

إن المطلع على معظم الدراسات اللغوية الغربية التي تطرقت إلى الاسم العلم قديمها وحديثها يجد لمفهوم المرجعية والوصفية(description and reference)، حصة الأسد فيها، ليختزل بذلك المعيار الدلالي، ويُميّع في إطارها، والذي يمثله وظيفته، فلا حديث عن الاسم العلم، إلا كآلية تدليلية لمرجع(reference) خارجي معيّن، يقول بالمر: «يستعمل الاسم العلم للإشارة إلى ناس معينين وأماكن وأوقات معينة»[4]؛ أي

---

[1]- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي، ص 693.

[2]- Sarah Leroy,**une date dans la description linguistique du nom propre :l'essai de grammaire de la langue française de Damourette et Pichon** ,2007, p122.

[3]- ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 288.

[4]- أف آر بالمر، **علم الدلالة**، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1985م ص26.

حينما تذكر الاسم العلم، وموقعه بين الرموز اللغوية، والدور الذي أُوكِلَ إليه، ينبغي عليك أن تذكر معه لفظة "معيّن"، فهي عند الفلاسفة واللغويين بمثابة القانون لا يمكنك أن تخرج عليه مما أكسبته نوع من التحجر، وأعطت الضوء الأخضر لوصفه بالشذوذ والخارج عن القواعد اللغوية، ويمكن أن نلخصهما في المخطط أدناه:

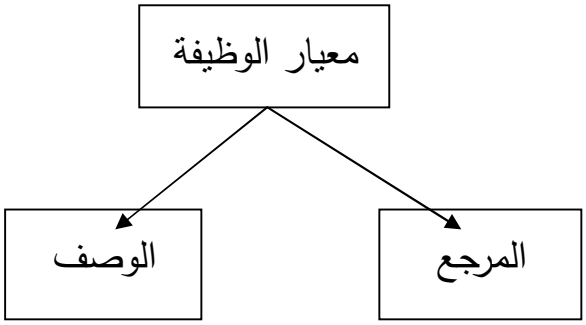

إن النظر إلى الاسم العلم من زاوية مغلقة يعود مصدره إلى تمييع المعيار الدلالي في النظرية المرجعية، والوصفية، والتي هي في الأصل ليست من اللغة، بل من الفلسفة والمنطق، وهو ما تؤكده زكية السائح دحماني في قولها: «وعلى المستوى الدّلالي، والتداولي على العلم في تعريفهم من الدلالة المعجمية، واقترن بالدلالة المرجعية، وهو معيار منطقي تقاس به الأعلام وليس حدا لغويا. فالوظيفة المرجعية تعيّن ذاتا مفردة وتشير إلى كائن محددّ قد يكون شخصاً أو مكاناً أو حدثاً»[1]. هذه الفكرة ليست جديدة، وإنما أثيرت منذُ القديم، حيث بحث الفلاسفة والمناطقة عن طبيعة وظيفة الاسم العلم الدلالية، أتقتصر على تعيين الشخص المسمى به، وبالتالي يصبح ذا وظيفة دلالية ذاتية(denotation) لا غير ولا يملك أي معنى معجمي(significance lexical)، أم تتعدى ذلك لتدل على خصائص الشخص المسمى فتكون ذا إيحاء

[1]– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص39.

(connotation) معجمي معين لا يختلف عن الاسم العام؟[1]، ليخرجوا بنتيجة مفادها أنّ وظيفته هي تعيين شيء معين.

ينبغي الإشارة إلى أن النموذج الذي اعتمدوا عليه للخروج بمقولة وظيفة العلم التعيين والتي حكمت عليه بالتحجر، نموذج مقارنته بالاسم العام، الذي تتلخص فيه كل صفات الكمال. يقول برونو أمبرواز (Bruno Ambroise)، وساندرا لاوجير (Sandra Laugier): «يوجد تمييز تقليدي بين أسماء الأعلام وأسماء الفئات وهو أن الاسم العلم ينطبق بشكل أساسي على كائن واحد، في حين ينطبق اسم الفصل على جميع الكائنات من نوع معين بقطع النظر عن عددهم لذلك(نابليون)، هو اسم علم في حين(الرجل)، هو اسم فئة»[2] فالدراسات القديمة تعتبر الاسم العلم خلافا للاسم العام دالا لا مدلولَ له، وليس وصفا بل له وظيفة التسمية البحتة، ويحدد الهوية، فهو يشكل علامة مفترضة على عنصر حقيقي، ولكن لا يقول شيئا عن ذلك العنصر[3] وهذا ما يعبر عنه الموقف الفلسفي، ويجسده جون ستيوارت ميل(John Stuart Mill) في قوله: «ليس لأسماء العلم مدلول(proper name are not connotative): فهي تدل (connote) على الأفراد الذين تسموا بها، لكنها لا تشير، أو تشير ضمنيا إلى أي سمات تخص هؤلاء الأفراد. عندما نسمي، مثلا طفلا باسم بول(Paul)، أو كلبا باسم سيزار(cæsar)، هذه الأسماء هي مجرد علامات تستخدم لتمكين هؤلاء الأفراد من أن

---

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص8.

[2] – Bruno Ambroise , **Sandra Laugier, philosophie du langage: signification, vérité et réalité, paris librairie philosophique**, place de la Sorbonne, 2009 ,127-128.

[3]–Sarah Leroy, une date dans la description linguistique du nom propre :l'essai de grammaire de la langue française de D'amourette et Pichon, p122-121.

يصبحوا موضوع خطاب...نسمي الاسم العلم كلمة تجيب عن الغرض لتبيين ما هو الشيء الذي نتحدث عنه، ولكن لا تخبرنا أي شيء عنه، ومع ذلك هذا اسم خاص فردي وليس بالضرورة وصفا»[1].

إذن، دراسة الاسم العلم من خلال قول ميل مبنية على الإقرار بأنه دال لا مدلول له من جهة، ومن جهة أخرى يختلف عن الوصف المحدد(definite description)، الذي اصطلح عليه الفيلسوف جوتلوب فريجة(Gottlob Frege) بالاسم العلم المركب(compound proper name)، مثل(مفدى زكريا شاعر الثورة الجزائرية الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية)، حيث توصل في بحوثه المنطقية إلى أن مثل هذه التعبيرات تمثّل قضايا الهوية(identity proposition)؛ لأن جملة(شاعر الثورة الجزائرية) موضوعها الاسم العلم(مفدي زكريا)، وهي وصف فريد لمسماه دون غيره.

فالعلم المركب مكافئ منطقيا للاسم العلم[2] ليثير فريجة بذلك جدلا فظهرت عدة آراء تعارضه وتقدم حججا لتمييز العبارات الوصفية المحددة(definite description phrases)، عن الاسم العلم، كحججِ برتراند راسل(Bertrand Russell) في نظريته الوصفية(theory description)، مؤكدا أنه ليس اسم علم، وأن هناك فرقا كبيرا بينهما يقول محمود فهمي زيدان: «هنالك تمييز حاسم بين اسم العلم والوصف المحدد والمقصود بالوصف المحدد عبارة اسمية أو وصفية فريدة محددة لا تنطبق إلا على شخص واحد فقط، هو مسمى اسم العلم، وأن ذلك الوصف المحدد لا يمكن اعتباره اسم علم، ويصحح راسل بهذا التمييز المنطقي بين اسم العلم والوصف المحدد نظرية

---

(1) –John Stuart Mill, **a system of logic**, Harper and Brothers, publishers, Franklin Square8eNew York ,1882, p40-41.

(2)– محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 14- 15.

فريجة»[1]، ورغم رفض راسل فكرة الاسم المركب هو اسم علم لكنه يتفق مع فريجة على «مبدأ الاستبدال لأسماء الأعلام بالصفات»[2]، وهو مبدأ لا نجده عند ميل فأصبحت دراسة العلم بذلك تدور إما في دائرة دلالته على المرجع، أو علاقته بالوصف المحدد(definite description).

دخلت نظرية المرجع في دراسة الاسم العلم-كما هي بالإيديولوجية الفلسفية- إلى الحقل الدلالي اللغوي دون تغيير فيها عن طريق من يصنفون بفلاسفة اللغة(philosophers of language)[3]، بدءاً من فريجة وراسل، واضعين شرطا أساسيا في هذه الدارسة، وهو لابد من وجود رابط مرجعي بين الاسم وما يحيل عليه وكيفية تحديده، وهل يحمل وصفا أم لا؟ وقد كانت آراء ميل أكثرها حضورا في أبحاث العديد منهم، وحتى في أبحاث اللغويين الذين تشددوا في التضييق على الاسم العلم وحصره في مقولة المرجع والوصف، كما هو الحال عند الفيلسوف شاول آرون كريبك(Saul Aaron Kripke) الذي يحسب على فلاسفة اللغة، متمسكا بفكرة الاسم العلم دال بلا مدلول في كتابه(Naming and Necessity)، معلنا فيه صراحة «أن المشكلة الأساسية لأي وجهة نظر، مثل وجهة نظر ميل، هي كيف يمكننا تحديد مرجع اسم ما، كما هو مستخدم من قبل متكلم معين؟»[4].

---

[1]– محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص 17.

[2]– زكية السائح دحماني، لأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 126.

[3]– ينظر: محمد أمطوش، في تخوم التسمية، ص128.

[4] – Saul Aaron Kripke, **Naming and Necessity**, Harvard University press Blackwell, 1980, p193-194.

هذا يجعلنا نستنتج أن دراسة الاسم العلم سواء عند ميل، أو غيره من الفلاسفة الذين يحملون الفكرة نفسها مرتبطة بمبدأ مطابقة الكلمة للواقع وشروط الصدق فيها فكريبك مثلا، حينما طرح إشكالية العلاقة بين الاسم والوصف، لم يخرج على هذا المبدأ وأعطانا نموذجا عن تسمية أشياء بأسماء لا تعكس واقعها المستعملة فيه، مثل (الإمبراطورية الرومانية المقدسة)، و(الأمم المتحدة)، إذ يقول: أنها لم تكن الدولة الرومان إمبراطورية، أو مقدسة في الأصل، والأمم لم تكن في حقيقة الأمر متحدة، بل مجرد أسماء، وليست أوصافا محددة (definite descriptions)، وإن كان هناك بعض المصطلحات يشك فيها الناس هل هي أوصاف أم أسماء لدينا حسبه، كمثال لفظة الجلالة (الله)، أنقول عنها تصف(الله) جل جلاله بأنه كائن إلهي فريد أم أنه اسم الله؟[1].

استعمل كريبك مصطلح التسمية(designator) ويراه الأنسب للتعبير عن الأسماء(names) والأوصاف(descriptions)، إذ يغطيهما معا، وأصر على وصف العلم(proper) بأنه تسمية جامدة(rigid designator) بديهيا لا تتغير، لأنه يقوم بوظيفة تعيين شيئا في كل العوالم الممكنة وأما التسمية غير الجامدة(designator no rigid) فهي شيء عارض(accidental)[2]، ولذلك فهو لا يحمل أي وصف.

من فلاسفة اللغة الذين أثاروا مسألة الوصف في أسماء الأعلام جون سورل (John Searle) ليخرج بنتيجة مفادها أنها «أوصاف معرّفة مختصرة»[3]، بل يمكن القول أنه «متى خطر العلم في ذهن أحدنا، خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة

---

(1) – Saul Aaron Kripke, Naming and Necessity ,p193-200.

(2) – Saul Aaron Kripke, Naming and Necessity, p193 -200.

(3)– جون سورل، **الأعمال اللّغوية– بحث في فلسفة اللغة–**، تر: أمير غنيم، منشورات دار سيناترا المركز الوطني للترجمة تونس، 2005 م، ص277.

التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً في ذهن المتكلم والسامع، بل ترتبط في أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم أو اتصلوا به في تجارب سابقة. فإذا اشتهر صاحب هذا العلم شاعت صفاته في دائرة أوسع، حتى تنتظم جميع أفراد البيئة اللغوية، وهنا يمكن أن نتصور أن هذا العلم ينتقل إلى وصف من أوصاف اللغة، متى أطلق دعا معه في ذهن الناس تلك المجموعة من الصفات»[1].

إن وصف الاسم العلم بالجمود والتحجر في نظر اللغويين أمثال بلي بيير هنري (Billy Pierre-Henry) نسبي ويدحضه مفهوم التعيين نفسه الذي يُسند عليه الحكم على العلم بالجمود، فهو لا يُعيّن الشيء نفسه؛ لأن الاسم نفسه يطلق على أكثر من مسمى سواء أكان شخصا، أم مكانا، أم شيئاً آخر لتتعدد بذلك مراجعه، كما أن الأسماء لا تبقى ثابتة على المسميات[2]، فقد يغير الشخص اسمه لدواعٍ نفسية كالحرج، أو تقوم مجموعة في أي مجتمع بتغيير اسم مكان ما فمدينة(الشلف) بالجزائر كانت تمسى (الأصنام). إن ما قدمه كريبك من آراء عن «نظرية المعيّن المتحجر...يهتم بالاسم العلم المنطقي لا اللساني وهي نظرية تطبق على اللغة الشكلية كالرياضيات. وقال المدافعون عنه إنه لا يهتم بالاسم بل بالفرد المعيّن بذلك الاسم»[3] يرى المنصف عاشور هذه الدراسة الفلسفية المنطقية للاسم العلم لا تضيف أي جديد

---

[1]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص287.

[2] – Billy Pierre-Henry, **pour une redéfinition du nom propre**, 1995, p139.

نقلا عن زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 131.

[3] – Jean LouisVaxeailre, **les noms propres-une analyse lexicologique**, Honoré Champion, Paris, 2005, p762 -770.

نقلا عن زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 131.

لمفهوم الاسم العلم[1]، وتقول زكية السائح دحماني أن الأطروحات المنطقية منذ ميل إلى فريجة، ثم راسل، فكريبك وغيرهم من الفلاسفة حول الاسم العلم «لا يدرس لذاته كمقولة لسانية لها مظاهر لغوية خاصة بها ككل مقولات اللغة، وإنما يوظف لمناقشة عديد القضايا الفلسفية، والمنطقية كالوجود وكعلاقة الاسم بالشيء، أو المرجع وثنائية التعيين والإيحاء. وهي مقاربات لا تخدم ظاهرة الاسم ولا تعالج القضايا الجوهرية اللسانية وخاصة التركيب والدلالة»[2].

ونلاحظ أيضاً وضع الاسم العلم في قالب الانغلاق من طرف أغلب فلاسفة اللغة الذين تناولوه وقد يكون بفعل توجههم الفلسفي المنطقي، لكن المشكلة حتى اللغويين وضعوه في هذا القالب فجون ليونس(John Lyons)، يصنفه ضمن تعبيرات الإحالة(referring expressions)، والتي تضم في الإنجليزية الجمل العبارات المحددة (definite noun phrases)، والضمائر الشخصية(personal pronouns)، ويرى له وظيفة أساسية، هي تحديد مرجع مفرد محدد[3]. ويذهب بالمر(F.R. Palmer) إلى الرأي نفسه قائلاً: «في كل اللغات كلمات أو تعابير، مثل جون سميث وباريس والأربعاء أي ما تسمى بالأسماء العلم، ووظيفتها بالضبط التسمية»[4] بالإضافة إلى جورج كليبير(Georges Kleiber)، في الآنة الأخيرة وإن تناول جوانب جديدة في الاسم العلم، وحاول إثرائها، منها مفهوم التسمية، التي يعاملها كفعل فيه وعلاقته بالمرجع في معظم بحوثه، منها(dénomination et relations De nominatives)

---

[1]– ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 695.

[2]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص133.

[3]– John Lyons, **semantics**, volume1, Cambridge university press, 1996, p179 -182.

[4]– أف آر بالمر، علم الدلالة، ص 24.

3- من قضايا العلم معانيه

من أبرز قضايا الاسم العلم جدلا، قضية المعنى(sense)، حيث نشر الباحثون الغربيون على وجه الخصوص العديد من البحوث حوله، وكان لب موضوعها، هل هذا الرمز اللغوي حامل للمعنى مثله مثل بقية العناصر المعجمية الأخرى[1] أم لا؟، وقد نُوقشت منذ القديم مع فلاسفة اليونان، وحتى مع اللغويين العرب، إلا أن عند الغرب كان النقاش أكثر اتساعا، واستمرارا إلى الدراسات الحديثة ذات الطابع اللغوي الفلسفي كمناطقة الفلسفة التحليلية، واللغة العادية، وحتى الدراسات اللغوية، تقول صارة لوروي: «في المجال اللغوي الأساس النظري الذي ساد في مطلع القرن العشرين هو ما يسمى بأطروحة أسماء الأعلام فارغة من المعنى، الذي يفرض أن الاسم العلم يشير بدون أن يعني»[2].

كما أثيرت في الدراسات المعاصرة حاليا مع ما يعرف بالأسمائية (Onomastics)، تقول زكية السائح دحماني: «مناقشة دلالة العلم على المعنى لها جذور ضاربة في أعماق التاريخ شرقاً وغرباً وليست وليدة الأسمائية الحديثة»[3]، ولعل من أسباب هذه القضية تشدُّد القواعد المعيارية على الاسم العلم، إذ جعلته يدور في حلقة المقارنة، فمعظم الفلاسفة واللغويون يرون المعنى حاضرا في الاسم العام

---

(1) – Sam Coates-Stephens, **the analysis and acquisition of proper names for robust text understanding**, 1992, p3-4.

(2) – Sarah Leroy, une date dans la description linguistique du nom propre :l'essai de grammaire de la langue française de D'amourette et Pichon, p122-121.

(3)– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص137.

وغائبا في الاسم العلم[1]، وعليه، فهو بنية مغلقة لا تحلل ولا تفيد نظام اللغة وظيفته محصورة في فعل التّسمية لا أكثر ولا أقل.

وإذا عرجنا على الدرس اللغوي العربي وبحثنا عن تداول قضية المعنى في الاسم العلم نجد من بين أقدم اللغويين الذين تطرقوا لها، ابن جني مع أنه يُظهر لنا في كلامه أنه مجرد ناقل للفكرة بإسنادها إلى غيره كما يبدو، حيث يقول: «قال أصحابنا: الأعلام لا تفيد»[2]، ثم نجد نفس الكلام كرره ابن يعيش حرفيا من بعده[3] لنفهم من قولهما أنهما ليس صاحبي الفكرة، وأنها كانت قبلهما. أما الرازي فنسبها إلى المتكلمين، بقوله: «قال المتكلمون: اسم العلم لا يفيد فائدة أصلاً»[4]، وعليه نتفق أنها كانت مطروحة عند الدارسين العرب على اختلاف توجهاتهم، ولا يمكن تحديد صاحبها، لكن يمكن تحديد الأساس الذي قامت عليه عندهم حسب قول بن جني وابن يعيش، ويتمثل في مقولة الوقوع؛ أي طريقة التي يقع بها الاسم العلم على المسمى فتجعله فارغا لا معنى فيه.

فالعلم لا معنى له بقياس الوقوع، لأنه يتسمى به الأبيض والأسود، الطويل والقصير، وقد تتسمى به الأنثى مثلما يتسمى به الذكر[5]، دون أن يتوفر فيه أي حاجز يمنع التقاء هذه المفاهيم التقابلية التي لا يمكن أن تلتقي بتطبيق قياس الوقوع

---

(1) – Georges Kleiber, **Noms propres et noms communs un problème de dénomination**, 1996, p. Introduction.

(2)– أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص 65.

(3)– ينظر: بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 1/ 27.

(4)– الرازي، التفسير الكبير، 1/ 48.

(5)– ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص65– 66. أو ابن يعيش شرح المفصل للزمخشري، 1/ 27.

على الاسم العام بعده الأصل حيث نجد فيه أسماء ذكورية لا تتسمى بها الأنثى. والأمر نفسه بالنسبة للأسماء المؤنثة فالاسم العام(رجل)، مثلا خاص بجنس الذكورة والاسم(امرأة) خاص بجنس الأنوثة كأجسام مادية موجودة في الواقع، فهم يعللون فعل تسمية الأشياء بالرموز اللغوية وفق ما تتوفر عليه من صفات محسوسة، فجنس الذكر في نظرهم سمي رجلا لأن له خصائص جسدية خاصة به تختلف عن الجنس الأنثى.

بينما اخترق الاسم العلم القاعدة المادية واللامادية، وجمع بينهما، فلا يوجد مانع في أن يُسمي الوالدين إذا ولدت لهما(بنت)، مثلا(زيد، أو عمر) في حين لا يجوز أن نسميها(رجل) كاسم يطابق الواقع إلا مجازا متناسين أن «المجاز وليد الحقيقة»[1]، كما أنهم تناسوا أن التّسمية بالأسماء العامة أو العَلَمية، اصطلاحية متواضع عليها سواء بسواء، وكان من الممكن أن نسمي هذا الشيء الذي في الواقع، والذي يتوفر على جملة من الخصائص المادية، بمصطلح آخر وليس بلفظة(رجل) مثلا، فـ«التفاح لم يسم بهذا الاسم، لأن هناك ارتباطا وثيقاً بين هذه الحروف وبين تلك الفاكهة المعينة. وكذلك الأمر في العلَم لا يكتسب مفهومه من لفظة، وإنما يكتسبه من تجارب الناس الذين يستعملون هذا العلم في كلامهم وأحاديثهم»[2]، إضافة إلى هذا، فحتى العرف الاجتماعي يمنع الأسر من تسمية البنات باسم علم ذكوري في الغالب العام مما يدفعنا إلى القول: إنّ وصف العلم بعديم الفائدة وتهميشه وعدّه خارجاً على القانون المعياري، ليس له مبررات كافية مادام يعيّن الأشخاص والمواقع ومختلف الأشياء[3] اللهم إلا كون دراسة ألفاظ اللغة عامة وموضوع الاسم خاصة قامت على مبدأ مطابقتها للواقع، وهو ما يؤكده حول التّسمية بالاسم العام والاسم العلم.

---

[1]– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص133.

[2]– ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص287.

[3]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص41.

أما عند الدارسين الغربيين، فالمصدر المحرك للقضية هو الاتجاه الفلسفي وازدادت حدة طرحها بعد نفي الفيلسوف جون ستيوارت ميل المعنى عن الاسم العلم في آرائه، مبررا ذلك بأنه مستقل عن سبب التسمية، وأنه ثابت لا يتغير، مشبهاً إياه بعلامة الطباشير التي قد يضعها السارق على منزل ما لكي تمكنه من معرفته مرة أخرى، فالعلامة بحسبه لها غرض، ولكن ليس لها أي معنى، لأنها لا تعلن أي شيء عن المنزل، بحيث لا يفهم منها أنها تعني، مثلا هذا هو منزل الشخص كذا، أو هذا المنزل يحتوي على الغنائم، والهدف من وضعها، هو التمييز فقط، فكذلك الاسم العلم لا معنى له (unmeaning)، وإنما مجرد علامة نربطها في أذهاننا بفكرة الكائن (object) في هذا النظام كلما تقابل العلامة أعيننا، أو قد يحدث لأفكارنا ونفكر في هذا الكائن الفردي[1]، خاصة وأن وظيفته الأساسية الإشارة إلى شيء فردي معّين[2].

فقد أصبحت خلفية الفيلسوف ميل[3]، في معاني الأعلام أكثر الخلفيات الفلسفية شهرة في أوساط الدارسين، وركيزة يستند عليها كل باحث غربي يصول ويجول في الإشكال المطروح لتعدد إجاباتهم، فمنهم من يراه فارغا لا معنى له، مثل الفيلسوف كريبك رغم إقراره أن العلم قد يتضمن دلالة إيحائية ضمنيا(connote)، بقي متمسكا بفكرة أنه بصورة أو بأخرى لا يملك أي معنى[4]، وسار اللغوي بالمر على نهج

(1) – John Stuart Mill, a system of logic, p40 -44.

(2)– ينظر: فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص13.

(3) – Sarah Leroy, une date dans la description linguistique du nom propre :l'essai de grammaire de la langue française de D'amourette et Pichon, p122-121.

(4) – Saul Aaron Kripke ,Naming and Necessity, p193.

الميليين إن صح التعبير، فقال عنه: «من الصعب أن نقول له معنى. فإننا لا نسأله عادة: ماذا يعني جون سميث؟ ما معنى باريس؟»[1].

في المقابل نجد فريقاً آخر من الباحثين وقف بين البين كصارة لوروي التي نفت عنه الدلالة (connotation)، لكنها ترى له بعض المعاني[2]. ولم يبتعد جيل جرانجر(Gilles Granger)، عن هذا الرأي فذهب إلى أن «الاسم العلم قد يكون قادرا على أن يحيط نفسه بهالة من الدلالات الهامشية لأنه لا يحمل دلالة أصلية»[3]؛ أي أن العلم يولد كدال لا دلالة له، ثم يبدأ في خلقها لنفهم أنه محكوم عليه بالجزئية وعدم جدواه من منظروهم.

هذا الحكم على العلم في حقيقة الأمر، بفعل خاصية التعريف البارزة فيه حينما يطلق على المسميات بالرغم من أن هناك أشخاصاً كثيرين يشتركون فيه دون أن تجمع بينهم أي صفات، ومن جهة أخرى بفعل محاولة معالجة قضاياه بتطبيق معيار الدلالي عليه، والذي لا تعرف أسبابه لغوياً، فمنع من دخول حقل القاموسية القائم على تعريف الوحدة المعجمية، وإبراز ما تتصف به من ظواهر معجمية كأحادية الدّلالة وتعددها وترادف الألفاظ[4]، فهو حقل يميل أكثر إلى عزل الألفاظ أثناء المعالجة. والسمة القاموسية في اعتقادنا يتميز بها الاسم العام في بداية وجوده، وهي سمة لا تتوافق مع وجود الاسم العلم وما يتميز به من خصائص، كونه يولد نتيجة لتعاملات اجتماعية مبدؤها التواصل، يقول إبراهيم أنيس: «ويظهر أن المناطقة في علاجهم للعلم

---

(1)– أف آر بالمر، علم الدلالة، ص26.

(2) – Sarah Leroy, le nom propre en français, p20.

نقلا عن زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص47-48.

(3) – Gilles Granger, **A quoi servent les noms propre** ?, 1982, p34.

(4)– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص147.

يقنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ، غير مدركين أن ألفاظ المعاجم ليست إلا جثثاً هامدة لا حياة فيها، ولا تكتسب الحياة إلا في أفواه الناس وعلى ألسنتهم. فالمتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة، وليس استعماله لمثل هذا العلم كاستعمال الرموز الرياضية أو العلامات...والذي يعنينا كلغويين هو استعمال الناس للأعلام في كلامهم وحديثهم»[1].

هناك فريق ثالث يُثبت المعنى للعَلَمِ، منهم الفيلسوف فريجة، إذ يؤكد أن الأوصاف تعطي الاسم العلم معنى ما، وسار على هذا النهج من بعده الفيلسوف راسل في نظريته الوصفية[2]، كما قدم جون سورل أدلة كثيرة تثبت امتلاك العلم للمعنى من بينها أنه يستعمل في القضايا الوجودية، ويساعد على نقل معلومات واقعية بحضوره في الجمل الخبرية[3]. أما أوتو جسبرسن (Otto Jespersen) فناقض آراء ميل تماما لأن الاسم العلم في نظره يستمد دلالته من الجانب الفعلي، والنصي التي أهملها هذا الأخير وأتباعه في تضييقهم عليه وركزوا فقط على ما يمكن تسميته الاسم القاموسي (the dictionary of the name)[4].

أما بالنسبة لآراء ميل ومن جاء بعده والمتمسكين بفكرة لا يمكن أن يوُحَى إلينا المعنى بوجود الاسم دون أي شيء فجسبرسن يشاطرهم الرأي، ويرى الأمر صحيحاً فعلا، إذ من المستحيل أن نقول ذلك، لكن علينا أن نتذكر أن هذه المقولة تقال حتى

---

[1]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص283، 284.

[2]–Saul Kripke, Naming and Necessity, p193 -194.

[3]– ينظر: جون سورل، الأعمال اللّغوية- بحث في فلسفة اللغة-، ص 275- 277.

[4] – Otto Jespersen, **the philosophy of grammar**, George Allen and unwin ltd London1924, p65 -71.

في كثير من الأسماء العامة ليبقى السياق الذي يوضع فيه الاسم، علما كان أو عاما هو وحده يخبرنا بالمعنى، كما أن وظيفة التخصيص والتعميم، وظيفة متبادلة بينهما ثم إذا لم يكن للعَلَم معنى كيف لأسماء أعلام، مثل دون كيشوت(Don Quixot) وسقراط (Socrates) بعد تحولها نتيجة الاستعمال تصبح تملك خصائص الأسماء العامة، هكذا فجأة من أسماء فارغة المعنى إلى أسماء لها معنى؟[1].

وإن كانت وظيفة الاسم العلم تعريف المسمى واختصار صفاته[2]، فإن هذا لا يمنعه من أن لا يكون له معنى، وهو ما يؤكده الرازي، إذ يقول: «أقول: حقاً أن العلم لا يفيد صفة في المسمى. وأما ليس بحق أنه لا يفيد شيئاً، وكيف وهو يفيد تعريف تلك الذات المخصوصة؟»[3]، وقد انتقد ابن دريد(ت 321هـ) ما تداول من كلام ينسب للخليل ابن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ) حينما سُئلَ عن معنى اسم "الدقيش"، فقال إنها مجرد أسماء نسمعها لكن لا نعرف معانيها في معرض حديثه عن الأصول الاشتقاقية للأسماء الأعلام العربية قديما رغم أنه شكك في أن يقول الفراهيدي مثل هذا القول، إذْ يقول: «وعدوا أسماء جهلوا اشتقاقها ولم ينقذ علمهم في الفحص عنها، فعارضوا بالإنكار واحتجوا بما ذكره الخليل بزعمهم: أنه سأل أبا الخليل: ما الدقيش؟ فقال لا أدري إنما هي أسماء نسمعها ولا نعرف معانيها وهذا غلط على الخليل، وادعاء على أبي الدقيش، وكيف يغبى على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد نصر الله وجهه مثل هذا وقد سمع العرب سمَّت: دَقْشا ودُقَيشا ودَنقْشا...والدقش معروف»[4].

---

(1) – Otto Jespersen, the philosophy of grammar, p71.

(2)– ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص64– 66.

(3)– الرازي، التفسير الكبير، 1/ 48.

(4)– أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، **الاشتقاق**، 1/ 4– 5.

بل إن وظيفة الاسم العلم لا تنحصر في التعريف فله وظائف أخرى، وهي كلها دلالات ذات معانٍ كوظيفة التصنيف والترتيب، والدلالة على جنس حامله، بالإضافة إلى مسايرته للتطور الزمني الذي يلحق المجتمعات فنجد أسماء قديمة وأخرى حديثة[1] تعكس ذلك التطور، فعلى سبيل المثال هناك أسماء، مثل(الجيلالي، جلول، قدور الحاج) تعد أسماء قديمة، بينما نجد أسماء، مثل (هبة، ريهام، إيناس، نور)، أسماء حديثة في المجتمع الجزائري.

أليس اسم، مثل(أبو براقش) يفسر عند اللغويين بأنه طائر يتلون ويبرقش الشيء؛ أي لونه، وهو ابن دابة الغراب، ولما كان يقع على البعير كثيرا سمي بذلك ويُفسر الاسم(أم رباح) بأنه علَم لطائر في ظهره حمرة، ومن صفاته أنه يأكل العنب[2] وهذا دلالة في حمل الأعلام للمعنى، لأنها تأخذُ من أفعالها والحالات التي تكون عليها وصفاتها، كما أن «لمفهوم الألفاظ درجات في أذهان الناس، وكذلك الأعلام لا يفرق بينها وبين الألفاظ العادية في اللغة إلا نسبة المفهوم أو درجته. وليس يبرر مثل هذا الفرق في المفهوم أن نجرد الأعلام من مفهومها، أو ننكر أن لها في استعمال الناس مفاهيم»[3]. إن العلم له تزاوج عجيب بين الوضع والاستعمال، ومن الصعب أن تفصل بينهما أثناء الحديث عليه وتحليله، بحيث يمكننا من خلال الاعتماد على البيئة التي ولد فيها أن ننشئ له تعريفا فيصبح مثله مثل الاسم العام، ولكل نوع لغوي خصوصيته ينبغي أن يدرس وفقها، لذا لا يجب أن نخضع العلم إلى خصوصية الاسم العام أو العكس، فـ«الناس في حياتهم العادية، في استعمالهم للألفاظ يقنعون من المعاني بتلك الفكرة السريعة التي لا يكاد المنطقي يتبين فيها المفهوم الحقيقي ومع هذا نحكم نحن اللغويين على أنه واضح في أذهان أفراد البيئة اللغوية. وليس من الضروري أن

---

[1]– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 135– 134.

[2]– ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 87.

[3]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 284– 286.

نطلب من الإنسان حين نسأله عن معنى السكر أن يوضح لنا تلك المعادلة الكيميائية التي تميز السكر من الملح مثلا»[1]، وقد اعترف هيلاري بوتنام(Hilary Putnam) أن الأفكار التي رصدها من قبل عن المعنى والمرجع، هي أفكار تشكو من خلل عدم الانسجام الداخلي[2].

وقد تظهر معاني بعض أسماء الأعلام غير مفهومة للشخص، مما يدفعه للحكم عليها بأنْ لا معنى لها، لكن هذا لا يعني أنها لا تملكه، إنما غموض دلالتها وعدم فهم معناها في الحقيقة راجع إلى القطيعة التي تحدث بين ما هو ماضٍ، والذي تعود إليه الأصول الأولى لتلك الأسماء، وبين ما جاء بعده. ففي كثير من الأحيان تأخذ الأعلام من اللغة المحلية للسكان القدامى، مثلما هي الحال في منطقة الغرب الجزائري التي عُربت بشكل كلّي بعد دخول الإسلام وانتشاره، وتبني اللغة العربية معه فتبدو لنا أسماء، مثل(تيارت، تازة، تغزولت، يازرو)، لا معنى لها، إلا أنها أسماء مكانية لها معانٍ في لغتها الأمازيغية الأصلية المندثرة في هذه المناطق، نتيجة عامل الزمن ونسيانها، وظهور جيل جديد منقطع تماما عن تلك المرحلة التاريخية، فأصبح يجهل معناها.

فبما أن الاسم العلم في واقعه لفظ يتلفظه اللسان، ويتألف كبقية الألفاظ اللغوية من أصوات، ويملك خصائص صرفية، وتركيبية (نحوية)، وله معانٍ يتواصل بها الأفراد لا نجده يختلف عن الاسم العام، وإن وجدت بعض الفروق، نعتبرها فروقاً طبيعية خاصة ونحن ندرسه كنوع من أنواع الاسم. وليس من المنطق أن تكون الأنواع متماثلة تماثلاً تاماً في كل الخصائص شكلاً ومضموناً، إنما ينبغي أن تكون مختلفة

---

[1]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص286.

[2]– ينظر: جورج لايكوف، مارك جونسن، **الاستعارات التي نحيا بها**، تر: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر ط2 2009م، ص10.

في نقاط كما تلتقي في نقاط أخرى، فإذا بنينا دراسة الاسم العلم على فكرة تماثله مع الاسم العام لماذا نعتمد التصنيف في الاسم؟ وعلى أي أساس نعتمده؟ وما الجدوى منه إذن إذا لم توجد تلك الفروق؟

4- الأسمائية اللسانية-علم وتاريخ-

قبل الحديث عن مسيرة الأسمائية اللسانية في دراسة الاسم العلم ينبغي أن نشير إلى بعض العلوم التي تشترك معها في دراسته، والتي أخذت جانباً من جوانبه، وجعلته موضوعها وفق ما يتناسب وتوجهها المعرفي والفكري، كـ(علم التاريخ)، وما يُعرفُ عند أهله بـ(علم الأنساب)، وتبحث بعض جوانب (علوم الدين) في مدى ارتباط الاسم بالعقيدة الدينية، كما يبحث(علم الإحصاء) في انتشار بعض أسماء الأعلام دون الأخرى يتتبعها إحصائيا، بالإضافة إلى(الأنثروبولوجيا) التي تبحث في العوامل المتحكمة في اختيار أسماء العلم وعلاقتها بهوية الشعوب، يقول علي محمد المكاوي عنها أنها: «تسعى لاستكمال الجوانب الناقصة(غير اللغوية) في دراسة الأسماء وعادات التسمية. وبالتالي فهي ترتكز على دلالة الاسم وحجم انتشاره، ومناسبات التسمية والمكانة الاجتماعية لصاحبه، وديناميات قرار التسمية في الأسرتين الممتدة والنووية. ومعايير التسمية واختلافها باختلاف الجماعات الاجتماعية، ومظاهر التغير في عادات التسمية، وأبرز العوامل التي أدت إلى حدوثه»[1]، وكذلك قد تناول الفلاسفة منذُ القديم تسمية الأعلام من جانب فلسفي منطقي، وما يعرف عندهم بالموضوع وقضايا المنطق من خلال مسألة الصدق والكذب وعلاقته بالمسمى.

أما دراسة الاسم العلم في محيطه اللغوي فقد كانت منذُ بدايتها تحكمها فكرة مفادها أنّ العَلَم جاء لتعيين المرجع، لذا لم يدرس إلا في إطارها، مما أدى إلى جعل هذه الدراسة يسودها الفكر المنطقي الفلسفي، وأُهملت لغويا العديد من جوانبه، وإن دُرِسَ بعضها، وألفت فيه القواميس قديما، فعند العرب مثلا نجد كتاب(الاشتقاق

---

[1]- علي محمد المكاوي، **البيئة والأسماء- دراسة في المعاني والدلالات**-، ص12- 13.

في الأسماء) للأصمعي (ت 217هـ)، الذي يدور حول الأصول الاشتقاقية لبعض الأسماء وتفسير معانيها كقوله عن اسم(مراداس) «مِرْداس: اشتق من الرَّدْس. قال: والرَّدْسُ، ضربُ الجَبَل بالمعول، والصّخرة العظيمة»[1]، وكتاب(الاشتقاق) لأبي بكر بن الحسين بن دريد، وقد تناول فيه بالشرح معاني أسماء القبائل العربية وطرق اشتقاقها ليُثبت مدى عمق ثقافة الإنسان العربي وتأصله في التّسمية من خلاله بفعل ما أثير حولها من تشكيك وطعن في مصادرها، يقول: «وكان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب أن قوما ممن يطعن على اللسان العربي وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل في لغتهم وإلى ادعاء ما لم يقع عليه اصطلاح من أوليتهم»[2]، كما نجده يشير إلى طرق العرب قديما وتفكيرهم في تسمية أبنائهم وعبيدهم، والظروف المحيطة بأسبابها[3]، بالإضافة إلى كتاب(المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة) لابن جني (ت 392هـ)، الذي تناول معانيها، لكنه تطرق إليها في إطار منطق خدمة القواعد المعيارية من خلال ما يخضع له العلم من معايير نحوية وصرفية.

وقد عالج أحمد ابن فارس في كتابه(الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها) بعض قضايا العلم في ظل نظرية تطور الأسماء ومعانيها فتتبع ماجدّ فيها من أسماء لم يعرفها العرب من قبل، بحسب تطور الأوضاع الاجتماعية، السياسية، وحتى الدينية، فذكر ظهور أسماء جديدة، وشرح معانيها واختفاء أخرى مع ذكر السبب الرئيسي لزوالها، وهو التخلي عن تداولها خاصة في صدر الإسلام، كما أشار إلى عادات التسمية عند الفرد العربي، وطرقها. وقد

---

(1)– أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، **اشتقاق الأسماء**، تح: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي مكتبة الخانجي، ط2، 1415هـ– 1994م، القاهرة، ص82.

(2)– أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، الاشتقاق، 1/ 4.

(3)– ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، المصدر نفسه، ص نفسها.

ارتكزت دراسته في العموم على ما يعرف بالاشتراك اللفظي، إلى جانب الظاهرة الصرفية في الأعلام[1].

ومن الذين ألّفوا في الأعلام العربية قديما أيضا البكري أبو عبيد(ت 487هـ) في مؤلفه(معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع)، وغيرها كثير من المعاجم لا يتسع الوقت لذكرها، فأغلب هذه الكتب توزعت مواضيعها بين التطرق لدلالات الاسم العلم، ومعانيه، وأسباب التسمية فيه، وبين تفسير ما كان منه غامضا، ومع ذلك تبقى دراسة مجحفة في حقه، وغير كافية، لكون اهتمامهم لم يتجاوز نطاق التأليف القاموسي، مثله مثل اهتمامهم بألفاظ اللغة العامة التي عنوا بتدوينها في قواميس لغوية، كما أنهم لم يدرسوه كوحدة معجمية ذات مكونات وخصائص، وذات قابلية لأن تُعَالج قاموسيا، مثلما تعالج الوحداتُ المعجمية العامة، مع أنه كان من واجب البحث اللغوي الاهتمام به، وتناول كل جزئياته، وعلاقاته الداخلية والخارجية، لأنه من مستوياته[2]، لا الوقوف عند أنواعه والإشارات القليلة إلى طرق انتشار بعض التسميات على بعض معياريا حينما يتعرضون للقواعد، بل حتى هذه الجوانب المذكورة قزم فيها العلم، وتميزت بنظرة ضيقة، فحصرته في الزاوية المرجعية بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة.

هذه النظرة التحجرية للاسم العلم من طرف البحث اللغوي بدأت تتراجع في الآونة الأخيرة عند الغربيين بعد إدراكهم «أن امتلاك اللغة يفترض أيضا امتلاك

---

[1]– ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص99.

[2]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية بين النظرية والتطبيق، ص7، 49– 50.

الأسماء الأعلام»[1]، فظهرت أبحاث تعالج الجانب المعجمي كأحد قضاياه تمس على سبل المثال الاشتقاق، والترادف، والاشتراك اللفظي، أما الدلاليا فتمس مثلا التسمية والإحالة وظاهرة الثبوت والتحول التي يعرفها هذا الأخير[2]، وهي قضايا تنطوي تحت مصطلح الأسمائية كفرع جديد ينتمي للدرس اللساني المعاصر، وقد ترجمه إبراهيم بن مراد على هذه الصورة العربية ليقابل المصطلح الإنجليزي(Onomastics)، والفرنسي (Onomastique)[3].

أما عند العرب فمازالت عجلة البحث اللغوي متأخرة في مثل هذه القضايا العَلامية، إن لم نقل منعدمة، باستثناء ما قامت به مؤخرا زكية السائح دحماني في كتابها(الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق). وخير دليل على ذلك تعليق إبراهيم السامرائي على اهتمام العرب بالاسم العلم قائلا:«لم يعن الباحثون الشرقيون، ولاسيما العرب منهم بدراسة الأعلام ذلك أن هذا الموضوع لم تعرض له إلا كتب النحو والصرف في موضوع العلم من باب كونه معرفة من المعارف. وفي هذا الباب يعرضون للكنية، واللقب واجتماع الكنية واللقب، ونظام هذا الاجتماع. وأما دراسة الأعلام، وتأريخية هذه الأعلام وتطورها، ودلالتها الاجتماعية والدينية...وأنها مظهر من مظاهر الحضارة، فلم تنل من اهتمامنا-نحن العرب- شيئا كثيراً»[4].

---

[1] – Alain Rey, le petit robert de noms propres, nouvelles éditions, presses de Maury imprimeur,2001, pXI. نقلا عنزكية السائح دحماني"الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق ص 38-41.

[2]– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص8، 139- 141.

[3]– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص16.

[4]– إبراهيم السامرائي الأعلام العربية دراسة لغوية اجتماعية، ص37.

وضعت الأسمائية اللسانية لنفسها مكانة هامة في الدراسات اللغوية المعاصرة نتيجة لما تختص به من أبحاث تخص الاسم العلم لغويا كانت غافلة عنها الدراسات اللغوية منذ قديمها إلى سبعينيات القرن العشرين ميلادي، بعدما بدأ الباحثون الغربيون ينبهون إليها أمثال فيلسوف فلسفة اللغة بيرج تيلور(Burge Tyler) الذي سعى لإخراجه من دائرة الثبوتية الفردية التي وضعه فيها معظم الفلاسفة، والمناطقة، وحتى بعض اللغويين، وعده من المتغيرات ولا يختلف عن العبارات العادية[1]، تقول عنه زكية السائح دحماني: «درس لأول مرة العلم باعتباره موضوعا لغويا وليس موضوعا منطقيا، فخالف مذهب أسلافه من المناطقة واهتم ببنية الاسم العلم في شكله المعياري وفي شكله المحول داخل الخطاب. حاول أن يثبت أن الاسم العلم ليس من الثوابت كما كان يعتقد قديماً، بل هو من المتغيرات، يستعمل في صيغة الجمع ويقبل علامة التعيين والتنكير كالاسم العام وتلحق به المسورات(les quantificateurs)»[2]، كما مثلت أطروحة الدكتوراه دولة لجورج كليبير في بداية ثمانينات القرن العشرين أيضا وتحديدا سنة(1981م) بعنوان(Problèmes de référence) فتحا جديدا في لسانيات الاسم العلم[3]، فهو من أهم اللغويين الغربيين الذين بحثوا في موضوع تحول العَلَم وثباته.

وما عزز مكانة الأسمائية اللسانية في البحث اللغوي ما تشتمل عليه من فروع وميادين علمية تختص في دراسة العلم بنظرة القائمة على الشمولية فلم تقف عند تناول أسماء الأشخاص(anthroponyms)، والأماكن(toponymes)، بل تعدت إلى الأسمائية

---

(1) – Burge Tayler, **Reference and proper names**, the Journal of philosophy, vol70, no.14, aug. 16, 1973, p426-439.

(2)– زكية السائح دحماني، الأسمائية بين النظرية والتطبيق، ص85- 86.

(3)– ينظر: زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص15- 16.

المائية(hydronymes)، المختصة في أسماء مجاري المياه على اختلافها من (بحار وأنهار، ووديان، وبحيرات، وشلالات، وعيون)[1]، والأسمائية الإثنية(ethnonymes)[2] التي تهتم بدراسة أسماء الأجناس البشرية المنتسبة إلى الأماكن أو البلدان، مثل (الأندلسي، الجزائري، المغربي النيسابوري)، والمدن، مثل(الوهراني، التهيرتي القسنطيني، البغدادي).

نجد فرعا أخر يدرس أسماء اللغات(glotonyms)[3]، مثل(العربية، الفرنسية الإنجليزية)، وفرعا آخر موضوعه أسماء الأماكن المأخوذة من أسماء الأشخاص، مثل (واشطن، الإسكندرية، مهدية، الحسينية). تقول زكية السائح دحماني: «إن ظاهرة التوليد الصرفي والتوليد الصوتي والتوليد الدلالي والاقتراض هي ظاهرة يمثلها اسم العلم الذي أولته الأسمائية الحديثة قيمة بعد أن كان موضوعاً من مواضيع العلوم الإنسانية الأخرى؛ كالمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس، توظفه لقضاياها الخاصة بها وليس لذاته كمقولة لغوية فاعلة، وبعد أن نفت عنه الدراسات القديمة الدلالة والإيحاء والاشتقاق، وأخرجته من القواميس العامة أعادت إليه اللسانيات الاعتبار واهتمت به لغوياً...وخلصته من رواسب الدرس المنطقي والمعياري»[4].

من فروع الأسمائية أيضا ما يهتم بالألفاظ المتولدة عن أسماء الأعلام بالإضافة إلى الأسمائية التحويلية، التي تهتم بظاهرة التحول في الأعلام، وقد ترجمتها زكية السائح دحماني بـ"الأسمائية المجازية" كمقابل للمصطلح الفرنسي

---

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص 16.

[2]–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 670.

[3]–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics ,p 670.

[4]– زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص17– 18.

(l'antonomase)[1]، وهي من أهم الفروع على الإطلاق، لأن موضوع الأسمائية في جوهره يدور حول هذه الظاهرة، كونها تمثل القلب النابض الذي يمد ألفاظ اللغة عامة بالحياة وليست الأعلام فقط، فهي الحلقة الفاصلة في تطورها، وتواجدها في الاسم العلم لا يقتصر على المجاز(metaphoric)، بل قد يكون تحولا عاديا يدخل في التعاملات اليومية، مثل تحول أسماء أشخاص، إلى أسماء لسيارات ومركبات في عالم الصناعة والتجارة، إذ هناك سيارة(مرسيدس، فورد، رينو، فيراري بيجو شيروكي)، فليس كل الذي يملك هذا النوع من السيارات يعلم أنها في الأصل أسماء لأشخاص، وقد يكون التحول معجمياً يقطع الصلة بين العلم وأصوله العَلَمية تماما فيجعل منها كلمة عامة، لتدخل في القاموس كما يكون تحولا سياقيا[2] على مستوى الخطاب فقط سواء في العمل الأدبي أو بين المتخاطبين، كقول أحدهما للآخر مثلا(إنه يتعنتر)، أو (يتفرعن).

خلاصة:

- اعتمد لغويو العربية قديما في دراستهم للاسم العلم على مبدأ المقارنة مع الاسم العام سواء في تعريفه أو في ما يلحقه من تحولات نحوية وصرفية، ومدى موافقته لقوانين النظام والتزامه بها في كل وضعياته، مما جعلتهم ينظرون إليه نظرة انغلاقية وما دعم تلك النظرة اتصافه بالفردية والتخصيص، والتعريف، وهي دراسة قائمة في أساسها على فكرة الأصل والفرع.

---

[1]– ينظر: زكية السائح دحماني، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص17.

[2]– زكية السائح دحماني، المرجع نفسه، ص 18.

- أغلب جوانب العَلَم المتناولة عند اللغويين العرب متشابهة فلا نجد كتابا في النحو تطرق إليه إلا وناقشه كصنف من أصناف المعارف الخمسة، كما تطرق إلى ما يجري عليه من تحولات نحوية وصرفية، وهي دراسة تمس الجانب اللغوي بقطع النظر عن نوعه اسما شخصيا أو مكانيا، وإن كان النوع الأول هو المتناول بكثرة عندهم.
- قسم اللغويون العرب قديما الاسم العلم إلى علم شخصي وضم عندهم الاسم، اللقب والكنية وعلم جنسي الذي يشمل أسماء الحيوانات، والأوقات الزمانية والمكانية، وكلها صنفت في خانة الأعلام الخاصة، كما تحدثوا عن تسمية الحيوانات، فمنها ما له اسم عام وعلم، مثل(الأسد)، ومالـه اسم فقط، مثل (الحمار)، في حين لم يتطرقوا إلى أسماء الأماكن إلا في إشارات ضيقة كما عند سيبويه، وأحمد بن فارس وغيرهم من اللغويين.

- لا تختلف نظرة اللغويين الغربيين للاسم العلم عن العرب قديما وإن توسعوا في دراسته وتناولوه من كل جوانبه، حيث حصر عندهم في دائرة الانغلاق إذا ما نظر إليه نظرة لغوية بقوانين المعيارية أو نظرة فلسفية لغوية بقوانين المرجعية والوصفية وفق مبدأ مطابقة اللغة للواقع.

- ما قيل في العَلَميّة من تحجر و خارج عن النظام باختراقه قوانينه ولا يفيد؛ أي غير قادر على إثراء المعجم اللغوي بألفاظ جديدة كلها أقوال ينفيها واقع العلم في حياة الناس ودوره المركزي ويؤكد على حمله للمعنى.

- أعطت الأسمائية اللسانية في وجهها المعاصر نفسا جديدا في تناول الاسم العلم من خلال التوسع في دراسته من كل جوانبه كتناول ظواهر معجمية تمس الاشتقاق والترادف والاشتراك للفظي، أو ظواهر دلالية تمس التسمية، والإحالة وظاهرة الثبات والتحول، ولم تقتصر على دلالته ومعانيه وأسباب التسمية فيه، كما سعت لإخراج

دراسته لغويا من نفق الفلسفة والمنطق وإعادته لمحيطه اللغوي بالجمع في الدارسة بين قوانين النظام والاستعمال.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

المَنهَل الاسمي العَلَمي الجزائري في منطقة تيارت وتيسمسيلت من زاوية لسانية

تمهيد

1- منظومة الاسم العَلَم الشخصي وشحناته الدلالية بين ثنائية التجذر/ الانقطاع والتأثير/التأثر

1.1- الاسم العَلَم الشخصي في ظل سلطة الاستعمال

1.1.1- التفكير المجتمعاتي وظاهرة تحول الأعَلاَم:

2.1.1 - التّسميّة العَلَميّة في خطي المسار التوليدي والتّقطعي:

2.1- حركية منظومة التسمية الشخصية استمرار وتجدد

2- البعد الرمزي للاسم العلم المكاني وتجاذبه بين مفهوم النظام والاستعمال الشعبي

خلاصة

تمهيد:

لا يخفى علينا أن الأفراد بطبيعتهم البشرية يشكلون مجموعات في المكان الذي يعيشون فيه، ولكل مجموعة نسيج اجتماعي تحكمه مبادئ وقواعد ونُظم، تخضع لنمط تفكير خاص بها، نابع من مظاهر عيشها اليومي بوجهيه العفوي البسيط، والمصطنع المعقد بكل تفاصيل حيثياته المغلقة والمنفتحة. فبالنمط التفكيري المتمايز بين المجموعات البشرية تتولد مكونات هويتها، وتُنظم نفسها في قالب معيّن حتى تصبح منظومات متكاملة المعالم والعناصر كون «هوية الشيء هي ثوابته»[1]. تقول خولة طالب الإبراهيمي في هذا السياق:«يستشعر الفرد باكراً أيْ منذ اندماجه الاجتماعي الأول في أي مجتمع من المجتمعات بأنه ينتمي إلى مجموعة ستلقّنه الوسائل التي بها يبنى هويته الاجتماعية والثقافية وذلك أن الهوية والثقافة غالبا ما تكونان مترابطتين سواء بالمقارنة أو التضاد مع المجموعة الأخرى التي يمكن أن توجد في المجتمع نفسه»[2].

إنّ من بين مكونات هوية المجموعات البشرية، منظومة أسماء العَلَم كأهم رموز اللغة على الإطلاق إذْ تلعب دور المترجم والصورة العاكسة للهويات، إلى جانب دورها المركزي في العملية التواصلية، إذ نعتبرها مفتاحها، كما لا ننسى دوره اللغوي من خلال تزويد معجم اللغة، وإثرائه بمفردات جديدة، وتصوير حركتها التطورية المسايرة لتطور المجتمع، يقول أوغست وليام شليجل (AugustWilhelm Schlegel) الذي عاش

---

[1]– محمد عمارة، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية**، دارا النهضة، ط1، القاهرة، مصر، 1999م، ص6.

[2]– خولة طالب الإبراهيمي، **الجزائريون والمسألة اللغوية عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري**، تر: محمد يحياتن، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص71.

بين فترتي (1767م-1845م):«إن الأسماء هي التمثال الأقدم للغة وللآداب ولتفكير الشعب»[1].

فهو قول يعطي صورة أوسع وأشمل لدور الأسماء ليؤكد لنا أهميتها بجعلها هي تاريخ الشعوب وإثبات وجودها على مر العصور والأزمنة، ومن هذا منطلق، ومن القول ذاته، نتناول في هذا الفصل بالدراسة جانباً من منظومة التّسمية العَلَمِيّة؛ ألا وهي الشخصية والمكانية عند المجتمع الجزائري، بعدما تناولنا في الفصلين السابقين الشق المفاهمي للتّسمية وفروعها، بالإضافة إلى نظرة اللغويين للاسم العلم على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم المجتمعاتية، وجوانب دراستهم له وكيف عاملوه.

وبين الانغلاقية والانفتاحية، نقف على منظومة التّسمية الفردية الشخصية والمكانية الجزائرية وتحديدا بمنطقة تيارت وتيسمسيلت كنموذج عنها، وهي منطقة تقع في الجزء الشمالي الغربي للجزائر، بهدف البحث في مصدرها ومسارات حركيتها، وما يطرأ عليها من تغيرات لغوية، وكذا دورها في إثراء المعجم اللغوي بحسب طبيعة كل منظومة ومكانتها بين الأفراد، وما تتميز به من خصوصية، وحتى في التمايز بينها وقد تم معالجتنا لها وفق منظور السكونية والحركية الذي يظهر فيها الاسم الشخصي مساره يكون إما استمرارياً، أو يأخذ مسارا توليدياً ليثبت تأثيره في ما يحيط به فيتجذر باستمراريته، وإما يسلك مسارا تّقطعياً فيختفي لفترة من الفترات، ثم يظهر من جديد أو مسارا تحوليا ليصبح متأثرا فيندثر بانقطاعه، في حين يظهر الاسم المكاني فيها أنه يمكن أن يسير في مسارٍ ثباتيا كما يمكن أن يكون تحوليا للحفاظ على وجوده.

[1]– أوغست وليام شليجل. نقلاً عن: فيبكا فالتر، أسماء الأعلام العربية من القرن الجاهلي الأخير إلى العصر العباسي، ص208.

1- منظومة الاسم العَلَم الشخصي وشحناته الدلالية بين ثنائية التجذر/الانقطاع والتأثير/التأثر

1.1- الاسم العَلَم الشخصي في ظل المؤثرات الاجتماعية وسلطة الاستعمال:

إنّ الاسم العلم الشخصي يمثّل هوية الأفراد، ويعبّر عنها، ويحدد انتماءاتهم بمختلف أبعادها الفكرية، والدينية والعرقية، والجغرافية بما تحمله من ثوابت ومتغيرات فهو بمثابة بطاقة تعريف يحملها كل فرد عن المجتمع الذي ينتمي إليه، كونه وليد تسمية فردية منبعها نوازع نفسية ذاتية، تتعدد أسبابها بتعدد اختبارات الحياة، ويسعى الأفراد لمعالجتها حسب تكويناتهم الفكرية والثقافية والعقائدية الممزوجة بطبيعة ذهنية تفكير المجتمع، فتظهر فيه أثار تلك الاختبارات الحياتية، وبالتالي نراه صورة تعبر عن الجوانب الذاتية للفرد، وعمّا يدور في كواليس نظامه الاجتماعي.

وبما أنه تسمية فردية، فإنه يبدأ انغلاقياً، وهي مرحلة تمثل طريقة وجوده؛ أي طريقة كينونته كرمز لغوي في النظام بقطع النظر عن سبب وجوده، وبمعنى آخر تمثل الطبيعة التي وُجدَ بها، وينتهي انفتاحيا، وهي نقطة فارقة تُظهِر تميزه إذا ما وضعناه في موضع مقارنة ببقية الرموز اللغوية الأخرى كالفعل والاسم العام، والاسم المُعِيْن مثلا، فكلها تجتمع في وظيفة التواصل كسبب وجودي، لكن تختلف من حيث مرتبتها فيها، التي بناءً عليها يُحدد كيفية تواجد كل صنف منها واستمراره، وهنا يدخل الاستعمال كسلطة مُؤثِّرة لتحديد الكيّفية اعتمادا على تلك الرتبة التي تكون نتيجة لوظيفته، ولأن الحديث عن الكينونة أو الطبيعة التي توجد بها الأشياء يسبق الحديث عن وجودها، وسبب وجودها، ومكانتها المسؤولة عن تحديد تواجدها، وكيف يكون؟ لذا علينا أن نفرق أثناء دراسة اللفظ بين شيء اسمه الوظيفة، وآخر اسمه المرتبة في الوظيفة؛ فالأول يكون فيه الرمز اللغوي أياً كان صنفه في موضع المُؤثِّر من

منطلق أنه طرف في العملية التواصلية، والثاني يكون فيه في موضع المُتأثر لأن الاستعمال يصبح هو اللاعب الأساسي لتواجده المستمر من عدمه بناءً على مرتبته في الوظيفة.

وللتوضيح أكثر، نقدم مثالا على ذلك تتوفر فيه كل أصناف الألفاظ المذكورة آنفا، نبيّن من خلاله الرتبة المركزية للاسم العلم في حياة الناس وخطاباتهم، فإذا قلت مثلا: (في المواعيد أحمد هو الإنسان الأكثر انضباطا)، أستطيع كمستعمل أن استغني عن حرف الربط (في)، والاسم العام (الإنسان)، وكذا الاسم المعين (هو) بعد إجراء تعديلات بسيطة، بينما لا أستطيع أن استغني عن لفظة (أحمد)، فيكون التركيب مثلا:

-(في المواعيد أحمد هو الأكثر انضباطا)

-(في المواعيد أحمد الأنسان الأكثر انضباطا)

-(مواعيد أحمد الأنسان الأكثر انضباطا)

- (مواعيد أحمد الأكثر انضباطا/ مواعيد أحمد أكثر انضباطا)

إنّ فحوى الخطاب ومضمونه بقيا كما هما في الأمثلة، ولم يتغير فيهما شيء رغم أننا حذفنا بعض عناصرهما في الأمثلة الثلاثة الأولى، وحتى عندما استغنينا عن كثيرٍ من عناصرهما في المثال الرابع الأخير، ولا يقتضيان سامعاً مُعيّناً ولا سياقاً مُعيّناً، بل إنّ السامع على عموميته لن يعطي أهمية لما حذف. لكن لو أردنا أن نستغني عن لفظة (أحمد)، ونبقي على بقية العناصر الأخرى يصبح الخطاب غير كامل، وقد يحتاج في مواقف معينة إلى سامع من نوع خاص، فإذا أعدنا صياغته بقولنا: (في المواعيد الإنسان هو الأكثر انضباطا)، أو(مواعيد الإنسان أكثر

انضباطا)، مثلا فهنا يحتاج الخطاب إلى إضافة عنصر لغوي آخر حتى يصبح مقبولا كلفظة (المجتهد) مثلا، وقد تمكننا من الاستغناء عن لفظة(إنسان)، وبالتالي تصبح لفظة ثانوية وليست هي مركز الخطاب، أما إذا قلنا: (في المواعيد هو الأكثر انضباطا مواعيده أكثر انضباطا) فيقتضي أن يكون السامع على دراية بالمتحدث عنه، فتصبح تلك الدراية أو المعرفة المسبقة بفحوى الخطاب هي مركزيته مما تجعل منه خطابا مغلقا يدور بين متكلم، وسامع معيّن له معرفة مسبقة وليس أي سامع.

وعليه، فالألفاظ (أحمد، إنسان، هو) اشتركت في الوظيفة التي تمثل سبب التواجد، أما كيفية التواجد واستمراره فقد حددتهما مرتبتهما في الخطاب. وبما أن لفظة (إنسان) تصنف ضمن خانة الاسم عام، ولفظة (هو) التي نعتبرها اسما مُعِيْناً كلاهما يفرضان وضعا معينا في الخطاب إذا ما حذفنا لفظة (أحمد)، لذا لا يعتبران عنصراً أساسياً فيأتيان في المرتبة الثانية بعكس لفظة (أحمد)، فمرتبتها الأولى كونها تأخذ صفة المركزية في التواصل كما لاحظنا في تلك الأمثلة.

إذن، انغلاق الاسم الشخصي يكون في طريقة وجوده، لا في وجوده في حد ذاته الذي يتصف بالانفتاح، وكلتا المرحلتين يعرفها وهو لازال في مستوى النظام ويُثَبَّتُ ويَثْبُتُ انفتاحه في تواجده أكثر حينما ينتقل إلى مستوى الاستعمال كتسمية فردية باستعماله من طرف فرد أو أسرة، ثم تبنيه من طرف المنظومة الاجتماعية في المحيط الضيق، فالمتوسط، إلى الواسع لتتباين درجة تواجده بين حضور دائم ومتذبذب في دائرة الانفتاح دون الخروج منها، ويمكن أن نترجم هذه العملية للاسم العلم أثناء انتقاله من محيطه اللغوي إلى محيطه الاستعمالي في المخطط التالي:

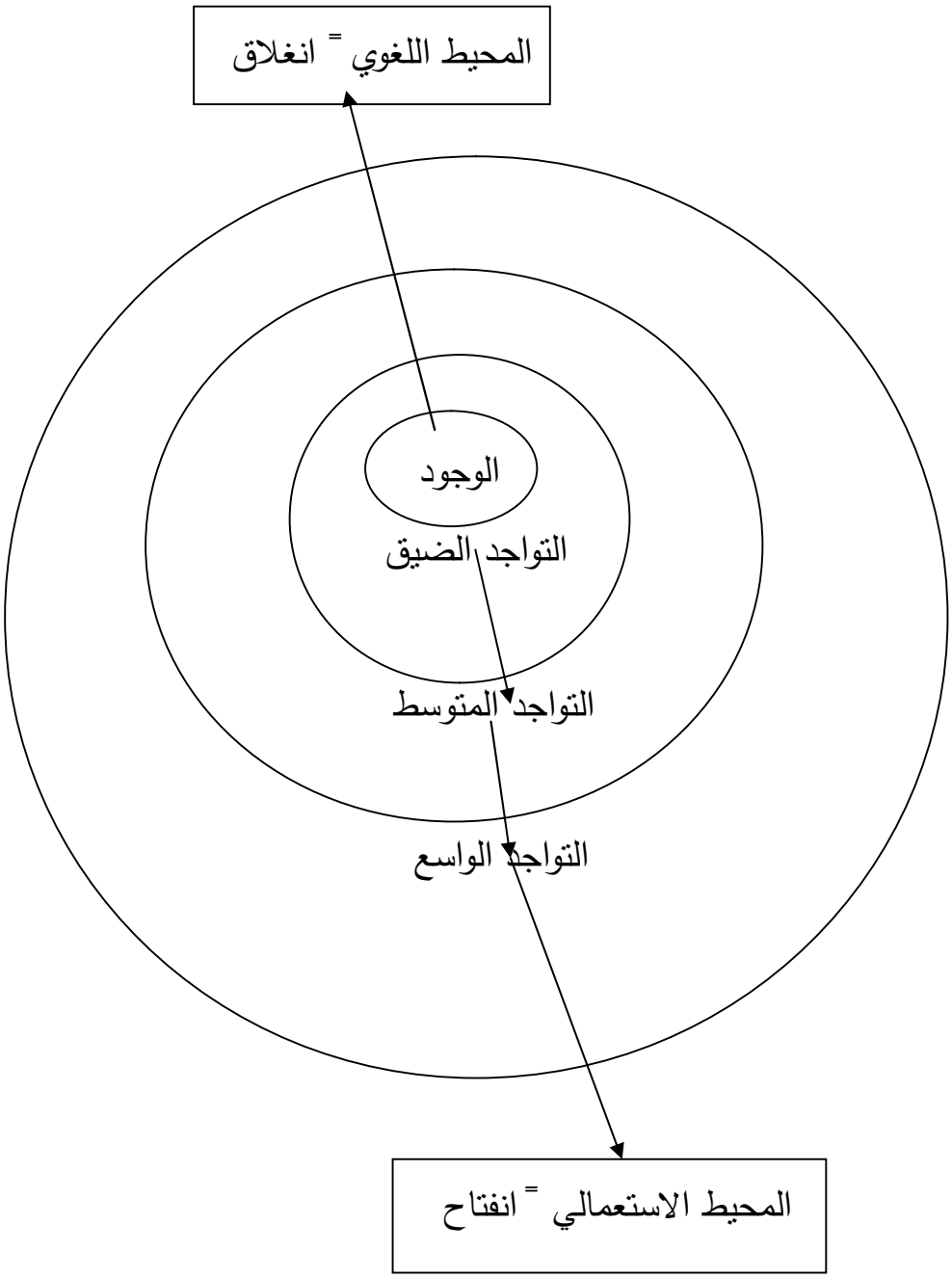

مخطط انتقال الاسم العلم من المستوي النظام إلى مستوى الاستعمال

وكمثال على تثبيت العلم الشخصي انفتاحه في مستوي الاستعمال ودور المنظومة الاجتماعية في ذلك اسم (العربي)، الذي شاع وانتشر بالجزائر كاسم شخصي رسمي منذُ مراحل زمنية سابقة حتى مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين يرجع ظهوره لبداية انتشار الإسلام بها وهجرة بعض العرب، وهي المرحلة التي يبدو أنه كان فيها مجرد لقب تسمى به المهاجر دلالة على انتمائه العرقي، وما زاد من شهرته توسع دلالته إلى شخص النبي محمد-صلى الله عليه وسلم- إذ يُسمى بـ(العربي)، فأصبح مع الأيام وتقادم السنين وتباعدها اسم دالا على الانتماء للدين الإسلامي ومن خلال تلك الدلالة تبناه الأفراد فتحول إلى اسم رسمي يتسمى به المولود وغاب عن الناس ارتباطه بالدلالة العرقية فتجذر عند سكانها وقطع صيلته بها تماما.

وكما يبدو أن الاسم الشخصي لا تتحكم في ظهوره وحضوره وغيابه، وفي كيفية ديمومة تواجده أو تقطّعه لتثّبيت تجذره، أو انقطاعه منظومته الداخلية النظامية، ولا يكون لها حضور في الغالب العام بقدر ما تتحكم فيه مؤثرات المجتمع تلعب أدوارها أحداث مفصلية تؤدي إلى تغيير في المنظومة التفكيرية والفكرية للمشرع الاجتماعي الذي بيده سلطة الاستعمال، فهي سلطة تعمل بمنطق التأقلم مع الحدث ومواكبته، لذا تتميز بنوع من الاستقلالية والتحرر وقلة القيود. وكما نعلم، فإنّ لهذه الأخيرة سطوتها المفروضة على دورة حياة الألفاظ عامة، لدرجة أنها قد تحدث تغييرا في جوانب من منظومتها النظامية الداخلية أو الخارجية (الشكلية)، أو كلاهما معا، والاختلاف يكمن في درجة السيطرة إذْ تتفاوت من لفظ لأخر بحسب المكانة التي يحتلها داخل وظيفته في التواصل.

ولهذا نجد أسماء العلم بشكل خاص تتأثر منظومتها النظامية كثيرا بها كونها ركيزة أساسية فيه وأهم أدواته من جهة ومن جهة ثانية نراها تنبثق من رحم المجتمع وهي ميزة جعلت العلم الشخصي يتواجد في محيطه الاستعمالي على خطي التأثير والتأثر، سواء كان في حالته الحركية أم السكونية كما هو مبين في المخطط التالي:

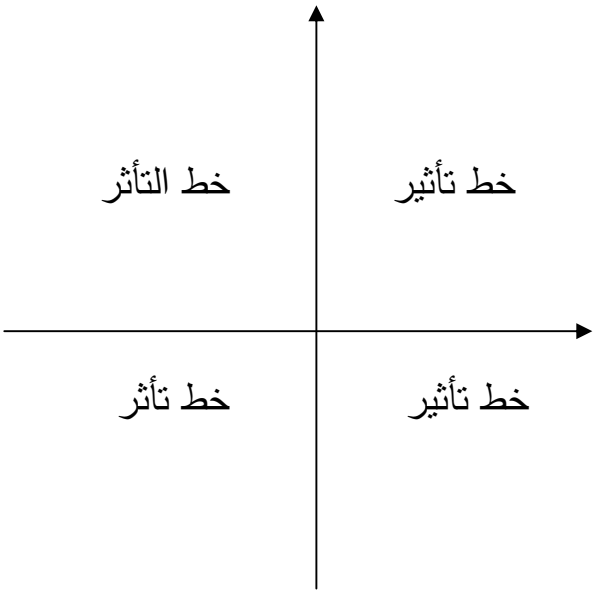

مخطط وضعية الاسم العلم الشخصي في الاستعمال

فسيره على مبدأ تأثيري تأثري بمثابة قاعدة أو قانون لا يخرج عن إطارها بحيث تشمل وضعيته الحركية، والممثلة بخطٍ عمودي كما هو مبين في المخطط أعلاه أين يمكن أن يشغل فيها موقعا مؤثرا، أو متأثرا، ويقال هذا على وضعيته السكونية الممثلة بخط أفقي. وحتى الاستعمال أيضا تحكمه القواعد المحركة للأحداث، والمتمثلة في سنة تطورها وتجديدها، فتتغير بذلك، وتتجدد معها كل أدواته ووسائله، ومنه نستنتج ما يلي:

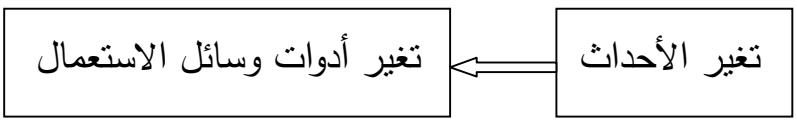

مخطط للقواعد المتحكمة في الاستعمال

وعلى هذا الأساس، فالعلَم الشخصي أثناء تواجده في محيطه الاستعمالي الذي وُلد فيه أو أتى وافدا إليه، وهو بين خطَّي التأثير والتأثر، يسعى لفرض منطقه واتصاله المباشر بالمجتمع، حتى يجد مكانا يتموقع فيه ليضمن تجذره بطرق ذات مسارات مختلفة بحسب الموضع الذي يكون فيه. فإذا كان في موضع المُتَأثِّر نجده يأخذ مسارا تقّطعيا، بحيث يتأرجح بين الحضور والغياب فيتوقف في مرحلة ما من المراحل، ثم يعود للظهور من جديد، مثل اسم (شعيب)، الذي غاب في فترات زمنية بمنطقة تيسمسيلت[1]، ثم عاد للاستعمال في الآونة الأخيرة، وقد يأخذ مسارا تحولياً حيث تطرأ عليه تغيرات في منظومته النظامية الشكلية جزئيا أو كليا تؤدي إلى تغيير في منظومته الداخلية فينتج عنه اسما جديدا نتيجة لظاهرة تحوّله، يحمل ملامحه، لكنه يكون مستقلا عنه ويقطع صلته به كليا، مثل (الجيلالي، جلول)، وغيرها من الأمثلة التي سنقدمها من المنطقة فنلاحظ تحولها عن أشكال سابقة لها. أما إذا كان في موضع المُؤَثِّر فيكون مساره استمرارياً، مثل اسم (أحمد، محمد، فاطمة، أمينة) كما يمكن أن يكون مساره توليدياً، مثل (العربي/ عربية، سعد، ساعد، سعدة، سعيدة/ سعيد، السعيد سعدية). وعلى أية حالفالاسم الشخصي حينما يكون في خط المُتأثِّر يترك مجالا واسعاً يحتله اسم آخر جديدا سواء كان وافداً، أم متحولا يتناسب مع ظروف الاستعمال الجديدة.

[1]– غياب اسم (شعيب) بمنطقة تيسمسيلت خلال الفترة الممتدة من ستينيات إلى نهاية تسعينيات القرن العشرين تم ملاحظته بعد **زيارتنا** مدن وقرى المنطقة والتحدث مع أشخاص لهم دراية بها وبسكانها من جهة، ومن جهة أخرى لم نجده في القوائم التي جمعت من المؤسسات التربوية (في مرحلتي المتوسط والثانوي)، وذلك بعد رفض وكيل جمهورية المنطقة منح ترخيص لنا للاطلاع على سجلات الحالة المدنية، وصادفناه في بعض قوائم التلاميذ بالمرحلة الإبتدائية، ولكن العدد لم يتجاوز اسمين لمولودين في سنة 2015م.

إننا حينما نبحث في مصدر الأسماء الشخصية، وقضاياها لغويا بمنطقة تيارت وتيسمسيلت، بمفهوم المراحل الزمنية، من أبعد مرحلة غارقة في القدم إلى حاضرنا على خط التأثر والتأثير، نجدها متلونة بين التّقطع تارة، وتارة أخرى تراها تميل إلى التحول وقد تميل إلى التوليد، تبعا لتلون الأحداث التي عاشها مشرعها الاجتماعي ولكي نفهم حركتها وتحولاتها اللغوية في منظومتيها الشكلية والداخلية تحت ضغط مؤثرات محيطها الاجتماعي يجب أن نعتمد مبدأ زمنياً استباقياً تراجعياً.

ولنقف أولا على الفئة التي عرفت في نقطة ما وخلال مرحلة زمنية معينة مسارا تحوليا فعكست بذلك ظاهرة استقلاليتها على الأسماء المتحولة عنها، كاسم(هواري) المتداول في المنطقة والذي يعد من أهم الرموز الاسمية لأفرادها، وفي حقيقة الأمر يعود إلى الشكل اللغوي (هوار) الذي هو اسم غارق في القدم لأحد رجال الأمازيغ الأوائل ثم تسمت به أحد القبائل أمازيغية يُنسب بعض من أهلها إليه، عاش جزء منهم بمنطقة الغرب الجزائري قديماً بما فيها منطقة تيارت برسم(هوارة)[1].

وإذا أردنا أن نوقف الزمن لنعرف صورة المنظومة الشكلية النظامية كاملة للرمز(هواري) استنادا على طريقة نطق مستعمليه في المنطقة فإنه يُعطينا الصورة التالية:(هُوَّارِيْ) فتكون صورة المنظومة الشكلية لـ(هوار)[*] تبعا له (هُوَّار)، إن الشكل اللغوي (هُوَّارَة) المتحول عن (هُوَّار) بإضافة التاء للتفريق بين تذكيره وتأنيثه في نظام

---

[1]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، تح: أبو صيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية عمان الأردن، ص1597–1601.

*هناك اضطراب في تحديد شكل الاسم عند ابن خلدون عند ذكر الرجل الأمازيغي الذي تسمى باسم **(هوار)**، فتارة يذكر (هوار) بدون تاء وتارة **(هوارة)**، وفضلنا أن نوظف الشكل الأول للرجل، وذلك لسببين هما: الأول لأن في بداية حديثه عنه ذكر الشكل (هوار) بدون تاء، والثاني لأنه حينما نسب قبيلة أوربة إلى الشخص الذي أخذت اسمه ذكره بدون تاء مربوطة قائلا:«من ولد أورب بن برنس **(العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص**1626.)»، أما الشكل الثاني **(هوارة)** فضلنا توظيفه عند الحديث عن القبيلة لأنه سماها به عند الحديث عنها.

العربية(*) كمقابل له جاء على رسم حروفها بعد نقله إليها وتداوله مُعرباً، نجده يتوافق مع القالب الفعلي (هَوَرَ، وتَهَوَّرَ)، الذي يُعتبر الميزان اللغوي المثالي في قياس الكلمات لتمييز أصولها من فروعها. ولهذا القالب معانٍ معجمية منها، أنه يفيد ذهاب أكثر الشيء وأصعبه هذا في قالبه الفعلي، أما في قالبه الاسمي بحركة الفتح (الهَوْرَة وهَوَارَة)، فيفيد معنى الهلاك والضياع[1].

وبضمه (الهُورَةُ)، يحمل معنى «التُّهمةُ والظّنُّ»[2]، ومع هذا قد يكون لـ(هوار) رمز حرفي في لغته الأصلية يختلف عن الرمز العربي(هـ، و، ا، ر)، قبل نقله للعربية بعد تبنيها من طرف سكان المنطقة القدامى والتخلي عن لغتهم الأصلية وقد يكون له دلالته فيها مغايرة للمعنى المعجمي في العربية فيقابله بذلك معنى أخر، لأن المستعمل الأول للتّسمية الفردية حينما ينقلها من الوضع المغلق إلى الانفتاح فهو في حالة وعي

---

* إن **قانون اللفظ والمعنى، الحقيقة والمجاز** الذي يميز من خلاله الاسم مذكرا أو مؤنثا ينبغي النظر فيه ودراسته بدقة، لأنه يستند على مبدأ **مطابقة الكلمة للواقع** من خلال ثلاثة معايير، هي: طبيعة المظهر الخارجي للكلمة أو شكلها إن كان فيها علامة التأنيث أم لا؟، الطبيعة البيولوجية للشيء الذي تدل عليه في الواقع هل ذكر أم أنثى كجنس؟ وهل موجود الشيء المدلول عليه في الواقع كمادة أم لا؟ وعلى أساس توفر المعايير في الكلمة إما ثلاثتها أو أحدهما يتم تحديد نوعها، فاسم (عمر) مذكرا لتوفرها على المعايير الثلاثة، ومثله(فاطمة) في التأنيث و(هند) مؤنث لتوفر فيه معيار الجنسية والمادية في الواقع، ومثله (حمزة) في التذكير، أما اسم (صباح) فيتم تحديد أنه مذكر أو مؤنث من خلال السياق، والأسماء المُعينة المتمثلة في (الضمائر، أسماء الإشارة، أسماء الموصولة) لأنه يطلق على شيء غير مادي وهي الفترة الزمنية المحددة من بداية انجلاء الظلام إلى منتصف النهار أثناء شروق الشمس وبعدها، كما تطلق على الذكر والأنثى ويتم تحديده من خلال السياق والاسم المُعِيْن، كما توجد أيضا الأعراف الاجتماعية للمشرع الاجتماعي، التي هي بمثابة قوانين تحكم الكلمة وتحدد نوعها فاسم (ربيعة) في القديم عند سكان الجزيرة العربية كان يطلق على الذكر، أما عندنا يطلق على الأنثى، واسم (نهاد) في الشرق الأوسط يطلق على الذكر، أما في الجزائر فيطلق على الأنثى فقط. وعليه مبدأ مطابقة الواقع الذي تسير وفقه المعايير المذكورة أعلاه، ليست مقياسا لتحديد الاسم المذكر من المؤنث، ، وبالتالي الذي يمكن أن يحدد طبيعة الكلمة مذكرا أم مؤنثا، وفق منظور موضوعي **الأسماء المعينة والسياق**، لأن الكلمة لا تحيا كمادة خارج الاستعمال أي في **المنظومة النظامية**، بل بوجودها داخل الاستعمال.

[1]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هور)، ص4719- 4720.

[2]– لجنة مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ-2004م، مصر، ص999.

بمنظومتها الداخلية، ولا يستعملها هكذا اعتباطاً، ويؤكد هذا قول آنو ليتمان:«كل اسم له معنى أصلي، لكن نسي الناس المعنى فسموا أولادهم بأسماء أجنبية معناها غير معروف لهم...ولا يفكرون في معناها»[1]، وقد حدث هذا مع عديد من الأسماء كـ(سارة)[*]، فهو الآخر يتطابق مع القالب الفعلي(سَرَّ)، الذي يحمل معنى السرور أو الفرح، بينما في الأصل هو ليس عربيا إنما عُرب إليها مثله، مثل(إبراهيم يعقوب إسحاق، يوسف)، وقد يكون معناه في لغته الأصلية لو ترجم إلى العربية يخالف لفظتي"السرور، والفرح" مخالفة كلية وهذا يجعلنا نقول: إن الاسم المتحوّل في عمومه يصبح له معنى وفق شكله الجديد مستقل عن شكله القديم، بل حتى بعض الأسماء العربية قديما كان يتم تغيير حروفها بحروف أخرى، مثل(عاتقة) أصلها«عاتكة»[2] بصوت الكاف(ك).

كما يُحكى أن الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور لما عرّفه أحد المنجمين الفارسيين باسمه الفارسي، وكان طويلا وصعبا تلفظه لقبه بـ(سهل) في مقابل تلك الصعوبة[3]. بالإضافة إلى أن التركيب الشكلي للكلمات في نظام الأمازيغية وطريقة نطقها من المؤكد أنها تختلف عنه في العربية، إذ يتميز بكثرة سكون حروفه خاصة الحرف الأخير من الكلمة، كما تتميز ظاهرة تحويل الكلمات من المذكر إلى المؤنث بتشابه بدايتها ونهايتها حيث يتم إضافة (تاء) في أولها، و(تاء) ثانية في آخرها تكون

---

[1]– آنو ليتمان، أسماء الأعلام في اللغات السامية، ص8.

* اسم (سارة) لاحظنا أنه موجود برسم ثان هو(صارة) في الكتابة وكلاهما يستعمل في الآن نفسه، إذ تجد فتاة يقال لها: (سارة)، والأخرى (صارة)، ويبدو أن هذا يعود إلى كتابته في سجل الحالة المدنية حسب ما أطلعني أصحاب هذه الأسماء بعد أن سألتهم.

[2]– أبو الفتح عثمان بن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص60– 62.

[3]–ينظر:عباس إقبال آشتياني،**آل نوبَخت**، تر: علي هاشم الأسديّ، ط1، 1425هـ، مؤسسة الأستانة الرضوية المقدسة، إيران، ص29–31.

مفتوحة ساكنة، مثلا كلمة (أرنب) يُقال لها في الأمازيغية (أَوثُولْ)، فتصبح عند تحويلها إلى المؤنث (تَاوثُولْتْ)؛ أي (أرنبة)، ويوجد في المنطقة أسماء أماكن أمازيغية تدل على هذه الظاهرة في نظامها، مثل (تَاقدمتْ تِيسمسيلتْ، تَاخمرتْ، تَاوريرت تَازروت، بُوتشنتْ).

بعد تبنى سكان المنطقة القدامى اللغة العربية كلغة استعمال وتواصل في حياتهم اليومية، أصبح كل لفظ أمازيغي يجسد في صورة الرسم العربي، وأحيانا يغيّرون فيه حتى يوافق نظامها، وهذا ليس بجديد على العربية، فقد غير أهلها منذ القديم كلمات عديدة من لغات أخرى مجاورة لهم بعد اقتراضها وتعريبها، فتصبح وكأنها عربية كما عبر عن ذلك ابن خلدون(732-808هـ) في قوله:«فتصير باستعمال العرب كأنها من أوضاعهم. ويسمونها المعرّبة وقد يغيرونها بعض التغيير في الحركات أو في الحروف، وهو شائع لهم لأنه بمنزلة وضع جديد. وقد يكون الحرف من الكلمة ليس من حروف لغتهم فيبدّلونه بما يقرب منه في المخرج»[1].

وليس هذا فحسب بل أكثر الأمازيغ الذين عاشوا في المغرب العربي بما فيه منطقة تيارت وتيسمسيلت غيروا حتى في بعض نمط حياتهم اليومية فأصبحوا عربا بامتياز مجراة للعرب الذين قدمِوا من المشرق أثناء مرحلة الفتوحات الإسلامية وبعدها كحدث جديد عايشه المشرع الاجتماعي، وكما غير في نمط حياته اليومي غير معه وسائل تواصله، وما يؤكد لنا هذا، قول ابن خلدون في بعض القبائل الأمازيغية واختلاطها مع ما جاء من قبائل عربية: «وقد تبدوا معهم ونسوا رطانة الأعاجم وتكلموا

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1803.

بلغات العرب، وتحلو بشعائرهم في جميع أحوالهم»[1]، لكن رغم ذلك تبقى طريقة نطق لفظة (هوار، هوارة، هواري) لها جذورها الأمازيغة.

وعليه، فاسم (هُوَّار) عبارة عن خليط أو مزيج بين ما هو عربي من حيث منظومته الشكلية المعروفة لناطق العربية، وما هو أمازيغي في منظومته الداخلية الغائبة عنه ثم في لحظات تتوسط مرحلة أصل الكلمة والوعي بتسميتها، ومرحلة تناقلها دون وعي بتلك المنظومة أفرزت لنا ظاهرة التحول الشكل اللغوي (هُوَّارة) كنموذج جديد أُضيف إلى المعجم اللغوي، فالاسم الشخصي في دورة تواجده، وهو يسير على خط التأثر يبقى منفتحا بحسب مؤثرات مستعمليه لا بحسب مؤثرات قواعد النظام، لكنه لا يعود إلى الانغلاق، بل يُغير من منظومته الشكلية عند مساره التحولي كلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ظروف الاستعمال ومؤثرات الأحداث على المشرعه الاجتماعي.

وبتغير في المنظومة الاسم الخارجية (الشكلية) والداخلية، يظهر نموذج آخر يبدو مغايراً له، ومتحولا من متحولٍ بإضافة أداة التعريف (ال)، وحرف (الياء)، وهذا ما يمثله الرمز (الهُوَارِيّ) المتحول عن(هوارة)، فهو نسبة عن نسبة مغالاة فيها من خلال أداة التعريف فانتقل من الدلالة على القبيلة إلى الدلالة على الانتماء إليها كلفظ هامشي حمله الأفراد يحجب أسماءهم الرسمية فلم يشتهروا بين الناس إلا به، منهم الإمام محمد بن أعمر الذي اشتهر بـ(الهواري)، والمعروف عند سكان وهران بالولي الصالح[2](سيدي الهواري)، وبشهرته تضاعف انتشاره وتسمو به الناس دون الوعي

---

[1]– عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 1604.

[2]– ينظر: محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران**، تح: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة ط1، الجزائر، 2013م، ص56.

بنسبته خاصة بعد اضمحلال نظام القبيلة أمام إحلال نظام الدولة المبني على التعدد والتنوع مهما ضاقت الرقعة الجغرافية.

وبهذا خرج الشكل الاسمي(هواري) من دائرة التسمية الهامشية وأصبح تسمية رسمية إما بإضافة أداة التعريف، أو التخلي عنها في كثير من الأحيان، إذ نجده برسم (الهواري)، و(هواري)، وبذلك قطع صلته بالرمز (هوارة) القديم تماما كأنه وجد على شكله الجديد لا سابق له معبرا عن هوية التّسمية الشخصية الجزائرية أينما ذكر وما دعم هذه الرمزية هو أن المشرع الاجتماعي أوجد له مقابلا في المؤنث برسم (هوارية والهوارية). على ما سبق يمكن أن نلخص المسار التحولي لاسم(هواري) في مخطط كما هو مبين أدناه:

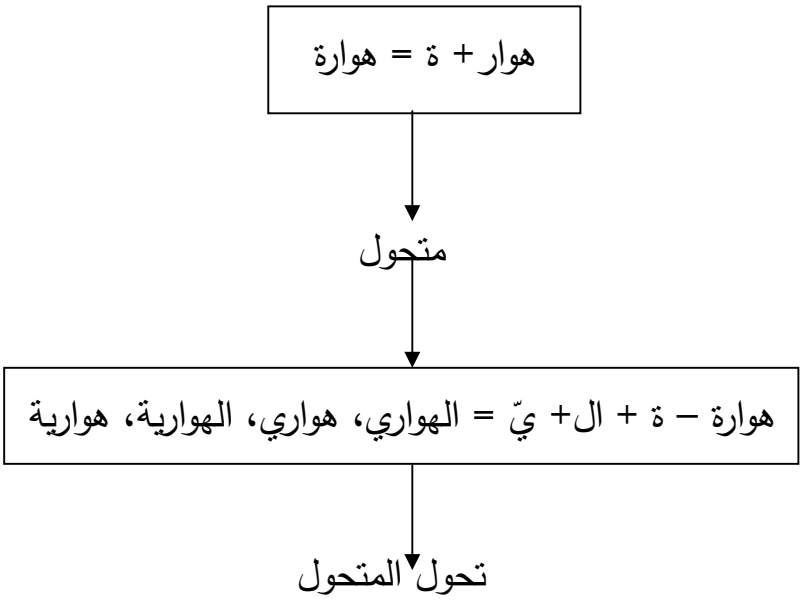

مخطط يبين مراحل تحول الشكل اللغوي الاسمي (الهواري، هواري)

ومن الأسماء الشخصية التي يبدو أنها نتيجة لمسار تحولي لاسم سابق عنها بالإضافة الممزوج بالحذف، اسم (بَختِي) المستعمل بمنطقة تيارت على وجه التحديد للذكور، وشكله المؤنث (بَختة) الذي يستعمل في كلتا المنطقتين (تيسمسيلت وتيارت)

للإناث، فكل من الشكلين (بَختِي/ بَختة) حسب ما نرى قد انقطع تحولا عن الشكل الفارسي المركب (نوبخت) بحذف لفظة (نو) وتعني في لغتها الأصلية معجميا حسب مقابلها العربي شيئا طازَجا وجديدا، أما(بخت)، فتعني الحظ[1]، وما يؤكد تحوله عن الشكل الفارسي(نوبخت) ما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور حول لفظة(البَخْتُ) أن هناك من يعتبرها فارسية لكن العرب استعملتها بمعانٍ منها: (الْجَدُّ)[2]. كما أنه نُقلَ على صورته الكاملة برسم عربي في بداية استعماله ببلاد المغرب، بعد انتشار الإسلام فيه، إذ ذكر ابن خلدون أحد الشخصيات المنتمية لقبيلة زناتة الأمازيغية قديما كانت تحمله على صورته الكاملة (نوبخت)[3]، وقد عاش جزء كبير من هذه القبيلة في منقطة الغرب الجزائري بما فيها منطقة تيارت أو تيهرت قديما حسب ما ذكره في مقدمته، وانتقال اسم (نوبخت) من المشرق إلى بلاد المغرب الإسلامي في تلك المرحلة لم يكن هكذا اعتباطا، بل لشهرة حامله وذيع صيته نتيجة درايته بعلم النجوم والتنجيم وتحكمه فيه فقربه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور إليه[4] مما زاد في اتساع دائرة تلك الشهرة لتصل إلى المغرب الإسلامي أنذاك.

وهذا يعني أنّ تحوّل الاسم بحذف التركيب الأول (نو)، قد تمّ بعد توسعه لكثرة تداوله بمناطق الغرب للجزائر المعروفة بالمغرب الأوسط في تلك الفترة، وعن وعي المستعمل بالمنظومة الداخلية للاسم، لأنه بما أن(الحظ)، يعني أن يحصل المرء على أي شيء يصبو إليه ويعمل من أجله، فهو أمر ممتاز يجعله يشعر بالسعادة وهنا قيمته، وليس قيمته في نوعه، بل في تركه شاملا مبهما عاما. فالجديد بالنسبة له

---

[1]– ينظر: عباس إقبال آشتياني، آل نوبَخت، ص24.

[2]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (بخت)، ص219.

[3]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1811.

[4]– ينظر: عباس إقبال آشتياني، آل نوبَخت، ص 24–27.

في الحصول عليه، وثانيهما أنه تم في مرحلة عدم الوعي بها، بعد انتشاره حيث أصبحت خارج محط أنظار واهتمام مستعمله، فلا يلقي لها بالاً ولا تدخل في حساباته فانعزل عن أصله ولم يعد له أي صلة به، وأصبح يعبّر عن مستعملي بيئته الجديدة.

إن الذي يفرض القول بأن الشكل (بختي/ بختة) تحول عن الشكل (نوبخت) طريقة بناء منظومته الخارجية إذ لم تخالفه في شيء حينما نجرد (نوبخت) مما تخلص منه الشكل (بختي/ بختة) ونظيف له حركته في نظام العربية التي تمثل صورة الشكل الكاملة فيكون على هيئة (بَخْت)، وهكذا نلاحظ أنه يتوافق مع (بَخْتِيّ/ بَخْتَة) تماما ومنه يمكن أن نلخص الحركة التحولية للشكل (بختي، بختة) في مخطط كمايلي:

نُوبَخْت – نو+ يّ = بَخْت = بَخْتِيّ – يّ + ة = بَخْتَة

↓

متحول

وينطبق وضع لفظتي (بختيّ، بختة) على لفظة (زَيْنب) بعد نقلها إلى العربية يقال أنها من أصول اسم ملكة تدمر الذي وجد على الشكل (بن زبى) وتعني(بنت زبى) في النقوش التدمرية، و(زنوبيا)، في النقوش اليونانية حسب الباحث آنو ليتمان إذ يرى أن الشكل (زنوبيا)، عُرب إلى (زينب)[1] من خلال إبدال حرف (الواو) بـ(الياء) وحذف التركيب الأخير(يا). وعليه يكون التحول كما نوضحه في المخطط التالي:

[1]– ينظر: آنو ليتمان، **أسماء الأعلام في اللغات السامية**، مطبعة جامعة فؤاد الأول، مجلة كلية الأدب، م: 10ج: 2، ديسمبر،1948م، 1/ 8– 9.

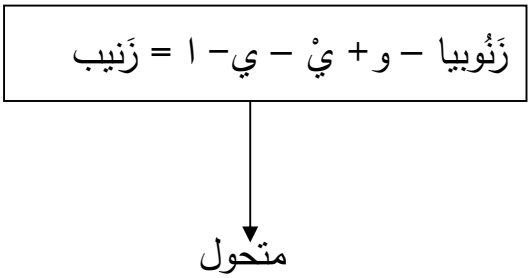

1.1.1- التفكير المجتمعاتي وظاهرة تحول الأعَلاَم:

لذهنية المجتمع وما يجدُّ فيه من أحدث دور في ظهور الأعلام وتحولها كما هو مع الشكل(الجيلالي)الذي يعود للشكل(الجِيلاني)، والمتحوّل بظاهرة الأبدال والإضافة عن لفظة "جِيلان" اسم لأحد الأماكن موزعة بين إيران وتركمانستان حاليا عرفت قديما بطبرستان، ويقال لسكانها "جِيلان"، ويقال لمكان موجود في العراق« الجِيل»[1]، وأحد هذه الأماكن ولد فيه عبد القادر بن أبي عبد الله، وهو رجل دين إصلاحي صوفي عاش في أواخر القرن الخامس الهجري فاشتهر بالجيلاني[2] نسبة إلى مسقط رأسه، ومن صورة (الجِيلاني) تحوّل الشكل الجديد (الجِيلالي) بإبدال حرف (النون لاما) كصورة ثالثة تتمتع باستقلال كلّي، حتى أصبحت هي الأصل، كون التحول قد تمّ في مرحلة شبه انعزالية بين (جيلان/ جيل)، و(الجيلاني). يمكن للمخطط الموالي أن يلخص مراحله التحولية:

---

[1]– ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي بن عبد الله، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت 201/2–202.

[2]– ينظر: علي محمد محمد الصلابي،**العالم الكبير والمربي الشهير الشيخ عبد القادر الجيلاني**، ط1، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 1428هـ–2007م، ص11–12.

جيلان+ ال+ يّ = الجيلاني – ن +ل = الجيلالي

↓

تحول المتحول

فتحوّل الشكل اللغوي لكلمة (الجِيلالي)، كما نرى مرتبط بظهور الفكر الإصلاحي وانتشار ظاهرة الأولياء الصالحين التي عرفت تأثيرا كبيرا على المجتمعات بفعل ما روج عنهم من قصص خارقة حول حياتهم، والأحداث التي يعيشونها، وقد ظهرت عدة أسماء تنتمي لهذا الفكر منها اسم(بُودَربَالَة)، بتيارت، وهي لفظة تعني في المعجم المشي ببطء، أو ضرب الطبل عند الصوفيين، يقول ابن منظور:«دربل الدَّرْبَلَةُ: ضَرْبُ من مشيِ الإنسان في ثقلٌ. ابن الأعرابي: دَرْبَلَ الرجلُ إذا ضَرَبَ الطّبلَ»[1]. أما في العامية فتطلق على الشخص الذي يرتدي ملابس قديمة جدا، يقال في العامية: "فلان مْدَرّبَلْ"، وقد استعملت في البداية كلقب للشخص الزاهد المتصوف ودلالة زهده ارتداء الملابس القديمة ليتحوّل فيما بعد إلى تسمية رسمية. ومن الأسماء المرتبطة بهذا الفكر أيضا، اسم (بوعلام)، الذي يراد به الراية في الاستعمال اليومي العامي، وقد كان في بدايته صفة للولي الصالح (عبد القادر الجيلاني)، حيث يلقب عند الصوفيين بـ"صاحب الراية"، ثم أصبح المشرع الاجتماعي يعتمده للتّسمية تبركا بالولي الصالح، مثله مثل الشكل(قادة/ قدوية).

من أسماء المتحولة ولتحولها صلة وثيقة بالولي الصالح(عبد القادر الجيلاني) اسم (جلول) المتداول بالمنطقة مما يدل على التأثير الكبير الذي خلفه فكره في تلك المرحلة على البيئة الاجتماعية بالعالم الإسلامي بما فيها منطقة تيارت وتيسمسيلت

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة: قدر، ص1351.

وهو تحول بوجه إبدالي محض عن الشكل الاسمي (جليل) من خلال الابدال الذي حدث بين الحرفي (الياء)، و(الواو) فتغيرت صورته الشكلية إلى (جلول)، والمشرع الاجتماعي بالمطقة يستعمله بتشديد حرف للام لتكون صورته الكاملة على (جَلّوُل) فاستقر عليها كقالب اسمي جديد مستقل عن (جَلِيل)، يقول ابن منظور في دلالته ومعانيه: «والجليلُ من صفاتِ الله تَقَدَّسَ وتَعَالَى، وقد يُوصَفُ به الأمرُ العظيمُ والرّجلُ ذُو القدرِ الخطير...وجَلَّ الشيءُ يَجِلُّ جلالا وجَلالَةٌ وهو جَلٌّ وجَليلٌ...وأَجَلَّهُ: عَظَّمَهُ، يُقالُ جَلَّ فُلانٌ يَجِلُّ، بالكسر، جلالة أي عَظُمَ قدره فهو جَليلٌ... وأما الجَلِيلُ فلا يكون إلا للعظيمِ»[1]، كما يبدو أنه يتوافق مع القالب الفعلي(جَلَّ).

فالشكل (جَلُّول) متحول عن الشكل (جَلِيل) كتسمية لُقب به (عبد القادر الجلاني) بالتغني به في القصائد الشعبية والمدائح الصوفية، ومعانيه تطابق المكانة العظيمة التي شغلها الولي الصالح في المجتمع، وعليه نلخص التغيرات التي طرأت على الاسم (جلول) كما يلي:

جليل– ي+ و + ّ = جلول

↓

متحول

وعلى الخطوات نفسها سار المسار التحولي للشكل(قُوَيْدَر)، لكن بحركة إبدالية إضافية عن الشكل (قَادَر)، وذلك بحدوث تبادل بين حرفي(الألف)، و(الواو) مع إضافة حرف (الياء) الدال على التصغير فصار صورة جديدة لا علاقة لها بسابقها. ومن الجدير بالذكر أن نشير في هذا السياق أن الشكل (قادر) لا نعني به الشكل

[1]– ابن منظور، لسان العرب، 662–664.

المركب (عَبْد القَادر)، لأنّ هناك فرق بين الشكلين في قوانين التّسمية الفردية لدى المشرع الاجتماعي بالمنطقة الذي هو المستعمل فيمنح الشرعية لتلك الأسماء ويبتكرها أحيانا، وإن كانا في الأصل صورة واحدة؛ فـ(عبد القادر) كاسم ديني أُستُمدَ للتسمية الشخصية منذ بدايته بتلك الصورة المركبة، يحمل دلالة الخضوع والانقياد والتملك بإضافة لفظة(عبد) له، يقول ابن منظور:«العَبْدُ: الإنسان حرا كان أو رقيقا، يُذْهَبُ بذلك إلى أنه مربوب لباريه، جل وعزَّ...وأصل العُبُودية الخضوع والتّذَلُّلُ»[1]. أما الشكل(قادر)، فقد كان في بدايته مركباً بصورة أخرى كلقبٍ يضاف إلى الاسم الشخصي، وهي ظاهرة تلقبية اشتهر بها خلفاء الدولة العباسية، في صور كثيرة كـ(المنتصر بالله، المعتصم بالله، المتقدر بالله، القائم بأمر الله، القاهر بالله القادر بالله)، كما عرفت في بلاد الأندلس أيضا إذ ذكر بن خلدون أن أحد الشخصيات التي ملكت مدينة طليلة كان يقال له: «القادر بن ذي النون»[2]، وبالتالي فهو يحمل معنى امتلاك القوة بالاستعانة.

والهدف من التلقب به في مرحلة الوعي بمنظومته الداخلية إظهار القدرة على مجابهة الأشياء والتمكن منها، يقول ابن منظور:«قَادِرٌ وقَدِيرٌ أَقْدَرَهُ الله عليه، والاسم من كل ذلك المَقْدَرَةُ»[3]. وبمرور الزمن وتوالي السنين، تبناه الناس للتسمية الشخصية واشتهر بينهم بصورة (قادر) دون أي إضافات، وهي صور توجد في أشكال اسمية كثيرة، منها(كريم، حكيم، حفيظ) بمقابلاتها المؤنثة (كريمة، حكيمة، حفيظة)، كما توجد في أشكال دينية (عبد الكريم، عبد الحكيم، عبد الحفيظ). ومثلما أُستعمِلَ الشكل (قادر) في المشرق، استعمل في بلاد الأندلس ونعتقد أن فيها تمّ تحوّل الشكل (قُوَيْدَر) عنه

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة: عبد، ص2776.

[2]– عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1645.

[3]– ابن منظور، المصدر نفسه، مادة: قدر، ص3546.

لينتقل للغرب الجزائري، وتناقله المشرع الاجتماعي بتلك الصورة في معزل عن أصله (قَادر)، الذي هو اسم فاعل له قالب فعلي(قَدَرَ). وعليه فالشكل الاسمي(قُوَيْدَر) متحوّل عن الشكل(قَادر)، والمخطط التالي يوضح التغيرات التي أجريت عليه:

قَادر – ا + و + يْ = قُوَيْدَر

↓

متحول

ومن الأشكال الاسمية التي تشترك مع (قادر) في القالب الفعلي (قَدَرَ)، ومع صورته المصغرة (قويدر) في الموطن والشكل نجد (قدور)، الذي قد يكون من الأسماء لوافدة من بلاد الأندلس إلى المنطقة وبعض مناطق الغرب الجزائري إلا أننا لا نرى فيه صورة ثانية مصغرة له، ولا للشكل المركب (عبد القادر)، وإنما هو اسم مستقل عنهما وليس كما ذهب إليه الباحث اللغوي إبراهيم السامرائي بقوله:«عبد القادر هو من الأعلام المعروفة في العراق اليوم وهو قديم ومعروف في مختلف الأقطار العربية وأكثر الذين يسمون به هم السنة من مسلمي العراق، وربما كذلك لأنه اسم للصوفي المعروف بالجيلاني أو الجيل. وقد شاع هذا العلم شيوعا كثيرا في المغرب الأفريقي بهيئة تركيبية وبصورة التصغير قدور وقدوري تيمّناً وتبركاً، كما أنهم يسمون الجيلاني للسبب نفسه»[1].

وما يُثبت استقلاله عن لفظة (قادر)، أو(عبد القادر) في صورته المركبة، هو أن للقالب الفعلي الواحد قد يؤخذ منه أشكال اسمية بصيغ صرفية متعددة، ولايقتصر على صيغة الفاعل، أو صيغة التصغير التي تجسدت شكلا ومعنى في (قُويدر

[1]– إبراهيم السامرائي، الأعلام العربية دراسة لغوية اجتماعية، ص8.

عُوَيْشَة) كصور لـ(قادر، عَائِشَة)، زد على ذلك فإنّ(الواو)، التي في الشكل(قدور) في الميزان الصرفي من حيث بناؤه الداخلي لا تناسب صيغة اسم الفاعل، بقدر ما تناسب صيغة المبالغة (فَعول) خاصة وأن المشرع الاجتماعي في المنطقة ينطقه بتشديد حرف (الدال) مع ضمه وفتح (القاف)، فيكون رسما بالشكل (قَدُّور). وهناك أمثلة كثيرة في المنطقة تتشابه معه، مثل (جَلُّول)، و(فَطُّوم، خَدُّوْجَة) صورا لـ(فَاطِمَة خَدِيجة)، وهذا يتوافق مع عدة أسماء كـ(صَدُوق، جَهُول)، فإذا أردنا أن نضاعف في المبالغة نقول:"صَدُّوق جَهُّول"، وبالتالي فالشكل(قَدُّور) اسم مبالغة والشدة علامة لزيادة فيها يراد به معنى تقدير الشيء والتبصر فيه، يقول ابن منظور:«يقال: قَدَّرَ الإله كذا تقديرا»[1]، ومن هنا يكمن الفرق بينه وبين (قادر) وصورته المصغرة (قويدر) فمع اشتراكهما في الجذر لكنهما يختلفان في المعنى والدلالة، جاء في معجم لسان العرب «قَدَرَ والقَدِيرُ والقَادِرُ:من صفاتِ الله عزّ وجلَّ يكونان من القُدرة، ويكونان من التَّقْدِير...فالقادرُ اسم فاعل من قَدَرَ يَقْدِرُ، والقديرُ فَعِيلٌ منهُ، وهو للمبالغة، والمقتدرَ مُفتعِلٌ من اقتدر، وهو أبلغ»[2].

لكنْ، نتفق على أن هذه الأسماء(قويدر، قدور، عبد القادر)، وحتى (جلول) عرفت شهرة وانتشارا واسعاً في مرحلة انتشرت فيها فكرة الأولياء الصالحين، وتأثيرها على عقول الناس بدليل يوجد ضريح ولي صالح يسمّى (سيدي القادر) بالمنطقة.

إن التّغير في المنظومة الخارجية للاسم الشخصي إضافة أو حذفاً وأحيانا إبدالا، أو المزج بين إحداهما والأخرى، والتي يمكن أن تتغير تبعا لها منظومته الداخلية لا يعكس مساره التحوّلي، بل يعكس كذلك مساره التوليدي، ورغم أنهما يقتربان من بعضهما البعض إلا أنهما يختلفان في كون الاسم المتحول يصبح بمثابة اسم

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة: قدر، ص 3545.

[2]– ابن منظور، المصدر نفسه، ص 3545.

جديد، بحكم استقلاله عن الشكل المتحول عنه، لأن الناس عند استعماله لا يستحضرون سابقه، ولا يربطونه به بتاتا، بينما الاسم المُولِد يسجل حضوره في الاستعمال بنفس حضور الاسم المتولد عنه من جهة، ومن جهة أخرى يستحضره المستعمل معه كصورة مقابلة له، فهو عبارة عن صور متعددة لاسم واحد تشبهه وتتصل به دائما مهما بعدت المسافة بينهما.

نشير إلى أنه قد يدخل بعض أنواع الأسماء التي صنفناها ضمن المسار التوليدي في المسار التحولي، ولو من بعيد، وهو ما أطلق عليه الباحث آنو ليتمان مصطلح أسماء القرابة لأنها في نظره تصدر من القرابة الطبيعية، وقسمها إلى قرابة اشتقاقية، مثل(حسن، حسين)، و(صالح، صويلح)، وأنواع أخرى سماها قرابة نحوية تضم في نظره أسماء الخلفاء العباسيين، مثل (المتوكل، المعتضد، المعتصم) وأسماء مركبة عند الأقرباء أو عند الملوك، مثل (بدر الدين، نجم الدين)، وقرابة معنوية يكون فيها ألفاظ النسبة سواء (أب)، أم (ابن)، مثل (ابن الطيب، أبو بكر الصديق)[1].

2.1.1- التّسميّة العَلَميّة في خطي المسار التوليدي والتقطعي:

يمثل المسار التوليدي مجموعة من الأسماء المتداولة في منطقة تيارت وتيسمسيلت، والتي تولدت عن أسماء أخرى دون أن تفقد صلتها بها، ويمكن أن نضعها في جداول مرفقة بنوع التوليد وخطواته كما هو مبيّن فيمايلي:

[1]– ينظر: آنو ليتمان، أسماء الأعلام في اللغات السامية، ص12.

الاسم	الاسم التولد وطرق توليده	نوع التوليد
عَزوْز	عزوز+ بن = بن عَزوز عزوز+ ب – ن + لْ = بَلْعَزوز	توليد بالإضافة توليد بالإبدال والإضافة
نُوَار	نُوَار+ بو+ ل = بُوْلَنْوَار نوار + ة = نَوَارَة	توليد والإضافة
سَهْل	سَهْل + ال + ّ + يّ = السَّهْلِي سَهْل + ة = سهلة سَهْل + يْ + ة = سُهَيْلَة	توليد بالإضافة
ثَلْجَة	ثلجة + يْ = ثليجة	توليد بالإضافة
الْعَلْجَة	العلجة + ا + يّ+ ة = العالجيّة	توليد بالإضافة
الزُّهرة	الزُّهرة – ال– ّ + يْ = زَهيرة	توليد بالحذف والإضافة

ونلاحظ كذلك الأشكال اللغوية (عَزوْز، سَهْل، ثَلْجَة، الْعَلْجَة، الزُّهرة) التي لها شكل أو أكثر قد يختلف معها بالزيادة، أو بالنقصان من حيث عدد الحروف، لكنها تبقى نُسَخاً لا تبتعد عنها كثيرا في منظومتها الخارجية، مما يسمح لنا أن نستحضرها ونربطها بتلك الأشكال المتولدة عنها مباشرة إذا ما استعملناها، فمثلا الشكل (بن عَزوز) عبارة عن توسعة في المنظومة الخارجية للشكل البربري القديم(عَزوز)[1] فإضافة عبارة (بن) سمحت بإيجاد شكلين لصورة واحدة، هذه التوسعة غيّرت في منظومته الداخلية بنقلها من معنى الاستقلالية إلى التبعية باعتبارها تفيد معنى النسبة وهذا ينطبق على الشكل (سَهْل،السَّهْلِي).

[1]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1597– 1759.

الاسم	الاسم التولد وطرق توليده	نوع التوليد
خَرُّوبِ	خَرُّوب + = خَرُّوبِي خَرُّوب + ال + ي = الخَرُّوبِي الخَروبي– ال+ ب+ ل= بَلْخَرُّوبِي	توليد بالإضافة توليد بالإضافة توليد بالحذف والإضافة
قَاسم	قَاسم + بَ + لَ = بَلقَاسم	توليد بالإضافة
عُودَة	عُودَة + بن = بن عُودَة	توليد بالإضافة
طَالِب	طَالِب + بن = بن طَالِب	توليد بالإضافة
شعيب	شعيب + بن= بن شعيب	توليد بالإضافة
جوهر	جوهر + ة = جوهرة	توليد بالإضافة
عَاشَورَاء	عَاشَورَاء – ء +ة = عَاشَورَة	توليد بالحذف والإضافة
هَاجر	هَاجر– ا + يْ = هَجِيْرة	توليد بالحذف والإضافة

ففي الشكلين (بَلْخَروبي، بَلقَاسم)، ومثلهما (بَلْعَزوز) في الجدول السابق إن أعطينا أهمية للمنظومة الخارجية في تلك الأشكال دون مراعاة المنظومة الداخلية وألغينا مبدأ أن مستعمل الاسم لأول مرة يكون على وعي بها، نراه إبدالاً شكلياً حدث بين حرفي (النون، واللام) في لفظة (بن) فقط لا غير، دون أن يلغي وجود وظيفة حرف (النون) ولو ضمنيا خاصة وأن كلاهما يخرجان من نفس المخرج، الذي هو اللسان مع فارق بسيط في المنطقة، وهي ظاهرة تعرفها بعض الأسماء الشخصية، مثل (بخيرة، براجع) والألقاب العائلية، كـ(بعلي، بلعربي، بلحية، بلخير، بلعالية)، في الجزائر وربما حتى في بعض مناطق المغرب الكبير.

فالأشكال (خَرُّوبِي، الخَرُّوبِي، بَلْخَرُّوبِي) المتولدة من الشكل (خَرُّوب)، لتسميّة الأشخاص، هو في الأصل تسمية لأحد الأشجار ولثمارها التي تُؤكل، فيقال: "شجرة الخروب، أو ثمار الخروب"، ومعروف عنها أنها دائمة الخُضرة، وهي موجودة بالمنطقة، وما نلاحظه عن تلك الأسماء المتولدة أنها وإن كانت في كل صورها الثلاثة

(خَرُّوبِي، الخَرُّوبِي، بَلْخَرُّوبِي) عبارة عن نسبة كونها تضمنت في نهايتها حرف (الياء) الدال على هذه الظاهرة في التسميات أين تميل بها إلى التحول إلا أننا أدرجناها في دائرة الاسماء المتولدة من منطلق أنها لم تتخل عن شكلها السابق عنها(خَرُّوب) إذ يسهل على متلقي أيّ من تلك الأشكال ربطها به، وهي قاعد تنطبق على (بَلَقَاسم بن طَالِب، بن شعيب، جوهرة، عَاشَورَة، هجيرة)، حيث بقيت تابعة إلى أشكالها بعد تولدها.

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
الخَيْر	الخَيْر+ أم = أم الخَيْر	توليد بالإضافة
	الخَيْر– ال + ة = خَيْرَة	توليد بالحذف والإضافة
	الخير– ال + ب = بَخّيْرة	توليد بالحذف والإضافة
أحمد	أحمد + يْ + ة = أحميدة	توليد بالإضافة
محمد	محمد + أ = أمحمد	توليد بالإضافة
فَاطِمَة	فاطمة + يْ = فاطيمة	توليد بالإضافة
	فَاطِمَة – ا + و – ة = فطوم	توليد بالحذف والإضافة
	فاطمة – ا + و= فطومة	توليد بالحذف والإضافة
عَبْد	عَبْد + ا = عَابد	توليد بالإضافة

يعتبر التوليد في، مثل (الخَيْر، محمد، أحمد، فَاطِمَة، عابد)عن الحضور القوي الذي سجلته كأسماء وافدة دعمته أحداث أوجدت تنقلها، فثبتت وجودها وتجذرها عند مستعمليها في المنطقة لقربها الشديد من التحول الكلي في معتقدهم الديني، ودلالة عليه[1] فأصبحت بذلك أسماء منتمية للدين الإسلامي بامتياز تلتقي مع أسماء أخرى في هذه النقطة، مثل (رحمة، مباركة، صليحة) ومقابلها(صالح)، ولكثرة استعمالها طبعت الأشكال المتولدة عنها بخصوصياتهم الإثنية كإضافة (الهمزة) كما هو معروف

[1]– ينظر: زكية دحماني السائحي ،الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص135.

عند الأمازيغ في، مثل (محمد) حيث تولّد عنه الشكل (أمحمد)، أو لخصوصيتهم للهاجية كجعل حركة الكسرة حرف (ي) في (فَاطِمة) فأصبح بموجبها(فاطيمة)، لأن نطق حرف (الطاء) عندهم يكون ساكنا فيها فيُقال: "فاطْمَة"، وجعلوا من أداة التعريف (الْ) في أسماء، مثل (الْحَسَن، الخضّرَ)، حرف (لام) بتحريكه فصار(لَحْسَن، لَخْضَر).

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
عُمَر	عمر+ ا = عامر عمر+ بن = بن عمر عمر+ م = معمر عمر+ أ + م = أمعمر عمر+ ا+ ي+ ة = عمارية عمر + ي+ ة = عمرية	توليد بالإضافة

فالاسم (عُمْر) كما نلاحظه في الجدول أعلاه، يصنف ضمن الأسماء الدينية التي لها حضور تأثيري عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة فتولدت عنهما أسماء تعبر عن هويتهم ذات الجذور الأمازيغي الممزوج بالعربية كـ(أمعمر) ومقابلاتها(عَمْرِيّة) وأحيانا نجده بصورة معرفة عند المشرع القانوني، وحتى الاجتماعي أثناء تداوله فيقال: "العَمْرِيّة"، والشكل (عَمَارِيّة)، وكما نرى هناك فرقا واضح بين الشكلين(عَمْرِيّة) أو (العَمْرِيّة)، و(عَمَارِيّة) من حيث منظومتهما الخارجية والذي يؤدي في النهاية إلى اختلاف في المستوى الصوتي عند نطقهما لدي المستعمل حيث ينزح الشكل (عَمْرِيّة) بصورتيه إلى نوع من الضعف والنفس القصير، بينما ينزع الشكل (عَمَارِيّة)

إلى القوة والنفس طويل إذا ما أردنا أن نقارن بينهما باعتبار أنهما تولدا عن نفس القالب الاسمي (عمر)، لكن في صورتها الشكلية التي تستعمل عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة وليس النظامية الرسمية حينما تكتمل بما تحويه من حركات كتالي: (عُمَر) بل (عَمْرْ).

وهي صورة حينما ينطقها المشرع الاجتماعي بالمنطقة تظهر في الحرف الأول منها الممثل في (العين) تمزج فيها حركة الكسرة مع الهمزة وربما تعود هذه الصورة إلى الأصول الأمازيغية للناطقين حيث طوعت كثيرا من الأصوات العربية على قانون لغتهم القديمة التي اضمحلت فبقي بعض ملامحها فيها وأحيانا يستعمل بصورة (عُمَار)، هذا على مستوى الاستعمال دون الاعتراف بها عند المشرع القانوني الذي له دور المدون للأسماء في سجلات الحالة المدنية، ومن بين عوامل توسع الشكل (عمر) إضافة إلى كونه مرتبطا بالمعتقد الديني لدي سكان المنطقة خاصة بتيارت، والتي نجد فيها مقابلاته المؤنثة (عَمْرِيّة، العَمْرِيّة، عَمَارِيّة) مسايرة للقالب الاسمي(مَعَمْر) و(أمَعَمر) المتولد عنه في خط التأثري لتّسمية أحد الأولياء الصالحين به ولتأثير هذه الظاهرة على أفراد المجتمع أيما تأثير فأوجدوا له تلك المقابلات حتى تتسمى الإناث باسمه تبركا وتيمنا به.

الاسم	الاسم التولد وطرق توليده	نوع التوليد
سَعْد	سَعْد + ا + سُعَاد سَعْد + ة = سَعْدَة سَعْد + يّ + ة = سَعْدِيَّة سعد+ ال+ ي = السّعْدِيَّة سَعْد + يْ + ة سَعِيْدَة سَعْد + يْ = سَعِيْد سَعَد+ أم+ ال= أم السّعْد سَعْد + ال + يْ = السَعِيْد سَعْد + ا = سَاعَد سَعْد + أ + بن = بن سَاعَد	توليد بالإضافة
الخِضّر	الخِضّر – ا= لَخْضَر الخِضّر – ا– ل + ة = خَضْرة الخِضَّر– ا – ل + اء = خَضّراء	توليد بالحذف توليد بالحذف والإضافة توليد بالحذف والإضافة

يُظهِر الخط التأثيري للعلَم الشخصي أنه أكثر الأسماء تعبيرية عن واقع المجتمع بكل أبعاده ومقوماته، بدءًا من لغته التواصلية وأفعاله إلى الأحداث التي عاشها ويعيشها، إذ هناك بعض الأسماء تعبّر عن نطقنا لحروف الكلمات في الواقع فجسدت حركاتها حروف كما تنطق عند سكان المنطقة، ويعكس هذا الوضع أسماء

مثل(سَاعد وسَعَدَة) في الجدول أعلاه، و(نَاجِيّة، سَالْمَة، زَاهَيّة) كما يبينه الجدول الذي يأتي لاحقا، حيث نتج حرف (الألف)عن النطق المدي الطويل لحركة الحروف الأولى في (زَهَيّة، سَعد، نَجاة، سَلْمَى)، والنسخ التي تولدت عنها ليصبح حرفاً له اعتباره في الكلمة، يفرض علينا تمييزا ولو من حيث الشكل بين (سَاعد، وسَعد) وبين (سَالْمَة سَلْمَى)، وغيرها من الأشكال، وأسماء أخرى تطلعنا على ظاهرة الإبدال التي تقع بين الحروف لتقاربها، مثل (نَجَاة، صَبَاح، مِيْلود)، حدث فيها إبدال حرف (الألف) بحرف (الياء)، فتولّد عنه أسماء (نَجِيّة، صَبِيْحَة، مَولود)، أو ظاهرة الحذف، مثل (أَمِيْنَة يَمِيْنَة)، وغيرها من الأمثلة المبيّنة في الجداول التالي:

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
نَجَاة	نَجَاة – ا + يّ = نَجِيّة	توليد بالإبدال ولإضافة
	نَجَاة + ا + يّ = نَاجِيّة	توليد بالإضافة
سَلْمَى	سَلْمَى+ يْ – ى + ة = سَلِيْمَة	توليد بالإبدال والإضافة
	سَلْمَى + ا – ى + ة = سَالْمَة	توليد بالحذف والإضافة
	سَلْمَى– ى + ة = سَلْمَة	توليد بالحذف والإضافة
صَبَاح	صَبَاح– ا + ي+ ة = صَبِيْحَة	توليد بالإبدال والإضافة
سَامِيّة	سَامِيّة– ا = سُمَية	توليد بالحذف
زَهِيّة	زَهِيّة + ا = زَاهَيّة	توليد الإضافة
أَمِيْنَة	أَمِيْنَة – أ + ي = يَمِيْنَة	توليد بالحذف والإضافة
	أَمِيْنَة – ة = أَمِيْن	توليد بالحذف
	أَمِيْنَة– أ+ بن + يَ= بن يمينة	توليد بالحذف والإضافة
مِيْلُود	مِيْلود + ال = المِيْلُود	توليد بالإضافة
	مِيْلُود – ي + و+ و = مُولُود	توليد بالإبدال والإضافة
	مِيْلُود+ ة = مِيْلُودة	توليد بالإضافة

فاسم(مِيْلُود)، وما تولد عنه من أشكل اسمية الممثلة في(المِيْلود، مُولُود) و(مِيْلُودة) للمؤنث يعود ظهوره إلى المناسبة الدينية التي يحتفل فيها المسلمون باليوم الذي ولد فيه النبي محمد-صلي الله عليه وسلم-، فهو متولد عن لفظة (مَوْلِد) بعد حدوث أبدال بين حرفي (الواو)، و(الياء)، وبين حركتي (الفتحة)، و(الكسرة) في حرف (الميم)، كابدال فرضه طبيعة حرف (الياء)، وحركة (الكسرة) اللتان تناسبان الشكل (مَوْلِد) بالذات للاستعمال اللغوي اليومي الخارج عن لغة الرسميات عند المشرع الاجتماعي فأصبح (مِيْلُود) كونه قريبا منه ومناسبا لتّسمية الأشخاص من (مَوْلِد) وهنا تظهر مدى عبقريته في ابتكار التسميات.

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
غَانِية	غَانِية – ا + م = مغنية	توليد بالحذف والإضافة
	غَانِية – ا – م = غنية	توليد بالحذف
مسعود	مسعود + ال = المسعود	توليد بالإضافة
	مسعود + ة = مسعودة	توليد بالإضافة
شهرة	شهرة + بن = بن شهرة	توليد بالإضافة
	شهرة + زاد = شهر زاد	توليد بالإضافة
جَمعة	جَمعة + بو = بوجَمعة	توليد بالإضافة
الشّيخ	الشّيخ + ا+ و+ ي = الشيخاوي	توليد بالإضافة
	الشّيخ + أم = أم الشيخ	توليد بالإضافة
الحَبِيْب	الحَبِيْب – ال = حَبِيْب	توليد بالحذف
	الحَبِيْب – ال + أم حَبِيْب	توليد بالحذف وبالإضافة
	الحَبِيْب – ال + ة = حَبِيْبة	توليد بالحذف وبالإضافة
العَبّاد	العَبّاد + يّ = العبّادِي	توليد بالإضافة
	العباد – ال = عَبّاد	توليد الحذف

فالاسم في خطه التأثيري يولد نسخا عنه، حتى يضمن استمراره وتجذره في المجتمع بجعلها تابعة له، وإن تغيرت بعض جوانب صور منظومتها الخارجية بزيادة أو نقصان.

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
خَلَف	خَلَف +م + و = مَخْلَوف خَلَف + يْ + ة = خَلِيْفَة خَلَف + يَ = يَخْلَف خَلَف + بن + يَ = بن يَخْلَف	توليد بالإضافة
خالد	خالد – ا + يْ + ة = خليدة خالد + يّ + ة = خالدية خالد+ال + يّ + ة = الخالدية	توليد بالحذف والإضافة توليد بالإضافة توليد بالإضافة
العِيد	العِيد– ال +ة = عِيدة العِيد – ال + ا + ة = عَايدة العِيد– ال+ بن + ا= بن عَيَاد	توليد بالحذف والإضافة
أم البَنِين	أم البَنِين– أم – ال + ة = بَنينَة	توليد بالحذف والإضافة
حَلِيْمَة	حَلِيْمَة + بن = بن حَلِيْمَة	توليد بالإضافة
مَلّحَة	مَلّحَة + بن = بن مَلّحَة	توليد بالإضافة

من الأسماء التي يعبر التوليد فيها على مدى حضورها لدى المشرع الاجتماعي بالمنطقة الاسم (الْحَسَن)، الذي يمكن أن يلخص الجدول التالي الأشكال المتولدة عنه:

الاسم	الاسم المتولد وطرق توليده	نوع التوليد
الْحَسَن	الْحَسَن– ا = لَحْسَن	توليد بالحذف
	الْحَسَن– ال + ة = حَسْنة	توليد بالحذف والإبدال
	الْحَسَن– ال +يْ + ة = حَسِيْنَة	توليد بالحذف والإضافة
	الْحَسَن– ال +يْ + ة = حُسْنية	توليد بالحذف والإضافة
	الْحَسَن + ي = الحُسنِي	توليد بالإضافة
زَيان	زَيان + بُو = بُوزَيان	توليد بالإضافة

ونسجل أكثر الظواهر اللغوية التي يعرفها العلَم الشخصي ليُثبت تجذره بتعدد صوره ظاهرة الإضافة، وهذا يجعلنا نشير إلى مقولة البلاغيين والنحويين الشهيرة:«زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى»، دون أن نخوض في إشكالية العلاقة بينهما، فنقول بدورنا أن التغيير الذي يحدث في المنظومة الخارجية للأسماء الشخصية فَيُولِدُ نسخة جديدة تشبهها في جوانب وتختلف عنها في جوانب أخرى دون استقلالها الكلي عن نسختها السابقة يكسبها معنى، قد يكون إضافيا للمعنى السابق وزيادة له وتوسعة فيه، وقد يكون معنى جديد يختلف عنه مما يعني في نهاية المطاف أنه تعدد في المعنى بتعدد الأشكال.

يخرج الاسم الشخصي من النظام الذي هو منظومة، لها قوانينها تتميز بالثبات والاستقرار، إلى الاستعمال كمنظومة قائمة على مبدأ اللاثبات واللااستقرار كونها محكومة بقانون الحدث المتصف بالتغير والتطور المستمر، فيتأثر بها مما يجعل مساره تقطعيا راصدا لنا حركتها، ويعبّر عنها بانتظام محكم بوجوه متعددة تسير على خط تأثري، يبدأ بقلة استعماله بين كل مرحلة زمنية وأخرى يعرفها محيطه الاجتماعي

إلى أن ينقطع فلا نكاد نلمح وجوده فيها إلا قليلا. ويمكن أن نسقط هذا على الأسماء الشخصية المتداولة بالمنطقة عبر المراحل الزمنية لخمسين سنة الأخيرة، حيث لم تكن على فئة واحدة أحادية الصورة، بل إنّ المتتبع لها يجد في كل مرحلة أضاف المشرع الاجتماعي صوراً جديدة أو قديمة لرصيده الاستعمالي، وافدة كانت أم متحولة، وحتى متولدة.

ففي مرحلة سبعينيات القرن العشرين، لا نكاد نلمح وجود أسماء تعود لمراحل بعيدة، تتنوع في أصولها لغويا إلى الأمازيغية إلا في القليل النادر، مثل (بوتشنت ميرة، زروق) الموجودة بمنطقة تيسمسيلت، و(سنوسي) بمنطقة تيارت أو إلى العربية مثل (مناد، سحنون، مداني، القاضي، مقدم، عدة، واضح، براجع، رقية، الزبير، بن شرقي، ميمون، دراهم كلتوم، روبة، سكينة، الزرقة، حبارة، هامل، المولاي، بن تمرة لعرج، الحواس الساسي)، وتراجعها لم يكن هكذا من تلقاء نفسها، بل نتيجة لاحتلال أسماء أخرى مساحة واسعة في الاستعمال، مثل (جمال، محمود، كمال، دنيا، ليندة نادية، دليلة صفية، ليلى، نوال حفيظة، شهرة، فتيحة، وهيبة، نورة)، حيث فرضت تراجعها تعبيراً عن المرحلة وأحداثها، وهو الذي تعمل به منظومة الاستعمال، فهي لا تنظر إلى المظهر الخارجي أو الداخلي للاسم بقدر ما تعطي الأهمية إلى ما يواكب ظروفها مهما كان شكله ومعناه، لهذا نرى تلك النظرة التعاكسية بينها وبين المنظومة النظامية في عديد الظواهر اللغوية، فالانفتاح أو العموم في منظور النظام اللغوي يقوم على مقياس جمع عدد من الأجناس تشترك في سمات فيزيولوجية وتختلف في أخرى أو مقياس الغموض والإبهام، فكلمة (إنسان) منفتحة عنده، لأنها تضم لفظة (رجل امرأة) كجنس إنساني موجود في الواقع يختلفان في بعض الأشياء أهمها الذكورة

والأنوثة ويشتركان في بعضها الآخر، وكلمة (رجل) عامة هي الأخرى من منطلق إغراقها في الغموض والإبهام بحيث لا تحدد لنا من الرجل ولا كيف هو.

أما الانغلاق فيعني في دائرة النظام استناد الكلمة للوضوح، ولا يتوفر فيها الجمع العددي الجنسي القائم على الاختلاف في خصائص جنسية معينة، والاشتراك في بعضها كشرط أساسي يخرجها منه، بينما في منظومة الاستعمال لا تعمل بهذه الشروط، لأن انغلاق الأشياء في قانونيها تعني أنها غير معروفة، فهي غامضة ومبهمة لديه، أما انفتاحها فيعني معرفتها والتوسع في تلك المعرفة. وعليه فالاستعمال يقوم على مبدأ كلما كان الشيء معروفا في وسطه كان منفتحا، وإذا قسنا منظوره هذا على الألفاظ فإنّ انفتاحها يكمن في مدى قوة حضورها تداوليا، وتوسع مساحته عند المستعملين، والحاجة الملحة لحضورها أثناء المواقف التواصلية.

لونأخذ بعضاً من تلك الأسماء المنقطعة، أو تلك التي تمّ تداولها كعيّنة للبحث في منظومتها الخارجية والداخلية، سنجد فيها ما هو ملتزم بقوانين النظام شكلا متصلا من حيث معناه بمعانٍ فصيحة، مثل الشكل (مَيْمُون) من ناحية الميزان الصرفي لم يخرج عن قوانين الاسم المفعول لا بالزيادة، ولا بالنقصان في حروفه، ولافي حركاته وحتى في معانيه المعجمية يتصل بمعنى الشيء المبارك الذي يُرجى منه الخير كله ويسعد به، كما يعني في استعمالات المشرع الاجتماعي الأمل في تحقيق الأماني وبلوغها ولكثرة استعماله وضع له مقابل في المؤنث (مَيمُونَة).

وينطبق هذا على الشكلين (جمال، كمال)، فهما عبارة عن صفات مشتقة من الفعل (جمل، كمل) مع الاختلاف في الدلالة إذ يرمز كل من (جمال، وكمال) إلى أن المشرع الاجتماعي بدأ يميل إلى الوضوح والشفافية في حياته. أما الشكل (مَنَّاد) فينتمي إلى اسم الفاعل وتكوّن صورته الكاملة في نظام العربية (مُنَاد)، يقول

تعالى:﴿ربَّنَا إننا سَمِعْنَا **مُنَادِياً** يُنَادِي للإيمان أن آمِنوا بربكُمْ فآمنا ربنا فاغفر لنا ذُنُوبَنا وَكَفّر عنا سيئاتِنا وتوفَّنا مع الأبرارِ﴾[1]، لكن سكان المنطقة يستعملونه بصورة فتح حرف(م) مع تشديد النون فتكون صورته (مَنَّاد)، فنقله إلى صيغة مبالغة على ميزان (فَعَّال)، مثل (فَتّاح) ربما حتى يكون له وقع خاص وأكثر تأثيرا على النفوس، وقد يرجع إلى إصول أمازيغية وعرب شكلا إلى العربية فتوافق مع (مُنَاد) مثله مثل (هواري) الذي ذكرناه سابقا، إذ ذكره ابن خلدون في مقدمته لأب أحد أشهر الشخصيات التي حكمت بالمغرب الأوسط أنذاك بقوله:«زيري بن مناد»[2]، فالعلم بطبيعته ينزع إلى ما يساعده في النظام اللغوي حتى يتوسع في الاستعمال ويواكب تجدد أحداث المجتمع الذي وجد فيه.

تقدم لنا المنظومة الداخلية لبعض الأسماء الشخصية معنى ودلالة فكرة عن طبيعة تفكير المشرع الاجتماعي، وتبين مدى وعيه بها في بداية الوضع، وإن أصبحت بمرور الزمن وتعاقب مراحله تتناقل للتّسمية دون وعي بتلك المنظومة؛ فاسم (هامل) الذي تنفرد به منطقة تيارت عن تيسمسيلت[3] إلى جانب أسماء أخرى، منها: (ميسوم زهمي، المسعود، الشادولية، الداودية، قداوية، قادة، الضاوية)، كمظهر خارجي، هو اسم فاعل قالبه الفعلي (أهمل)، وله معانٍ منها: ترك الشيء، والإغفال عنه، ونسيانه وهي معانٍ نفهم منها أن (الهامل) يقصد به المنسي، وسكان المنطقة يطلقونه خارج التسمية على الأشياء الضائعة التي لا يُعرف مكانها، بما فيهم الأشخاص فيقولون:

---

(1)– سورة آل عمران، الآية: 193.

(2)– ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، 1631.

(3)– لم نجد اسم(هامل) في القوائم التي جمعناها من المؤسسات التربوية للمتعلمين في مختلف المراحل التعليمية سواء مرحلة الابتدائي والتي ترفق قوائم متعلميها بأسماء أبائهم، كما لم نجده في قوائم أسماء المتلعمين للمستوى الثانوي وكذا المتوسط، وربما عدم تداول هذا الاسم بالمنطقة يعود إلى اللفظة في حد ذاتها، فهي عبارة عن وصف قد يوصف به الشخص لغاية ما.

"فلان همل"؛ أي ضاع ولا يعرف مكانه، كما يطلقونه على من ما لا يعرف له أصل فيقولون:"الهامل"؛ أي لا أصل له في بعض السياقات.

وإذا وضعنا تلك المعاني المعجمية، والوضعيات السياقية التي يستعملها فيها المشرع الاجتماعي مجتمعة في موضع، مقارنة مع مكانة الطفل حينما يكون حديث الولادة تبدو متعاكسة لسياق التّسمية، أن المولود في أسرته مهما كانت ظروفها تحيطه برعاية واهتمام خاص، وهذا يجعل الاسم ذا دلالتين؛ دلالة مباشرة، هي إهمال المولود ونسيانه، ودلالة غير مباشرة، تتمثل في خوف الوالدين عليه من الموت، بناءً على تجربة سابقة مرّا بها، وهاجس الخوف من أن تتكرر تجربة الموت للمولود الجديد تدفعهم اللجوء إلى أي فكرة لعلهما يتغلبون عليه، فأم (موسى) عليه السلام لما خافت منفقدان ابنهااهتدت بتوفيق من الله تعالى لفكرة رميه فيالبحر، وهو مولود صغير يقول تعالى:﴿وأوحينا إلى أمِّ موسى أن أرضعيهِ فإن خفتِ عليه فألقيهِ في اليمِ ولا تخافي ولا تحزني إنا رادّوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾[1]. قال المفسرون عن لفظة "أوحينا" منهم أبو حيان الأندلسي: بأنه عبارة عن إلهام لها[2].

فالدلالة المباشرة الهدف منها الإيهام، أما غير المباشرة فتترجم صراعات الإنسان الداخلية في سعيه للبحث عن طرق تساعده في التغلب على ظواهر توفق مقدرته البشرية، فرأى في معاني الاسم كـ(الهامل) سلاحاً يواجه به الموت لعلّه ينساه ولا يأخذ الطفل صغيرا، وهناك أسماء لها معنى الدعاء للمولود بأن يعيش طويلا، مثل (عائشة، عمر، عامر، معمر)[3]، فاسم (عائشة) هو عبارة عن تمني بعيش طويل وراحة فيه، بحسب توافقه مع القالب الفعلي"عاش" الذي هو الحياة مقابل الموت والقالب

---

[1]– سورة القصص، الآية: 7.

[2]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 7/ 100.

[3]– ينظر: آنو ليتمان، أسماء الأعلام في اللغات السامية، ص18.

الاسمي"عائشُ" كاسم فاعل ويفيد «ذو الحالة الحسنة»[1]، يقول خالد الناشف في السياق ذاته: «هناك أسماء تتعلق بموت الأطفال وكيف أن التسمية تعكس شكلا من أشكال محاولة التغلب على الموت»[2].

تنقل لنا معاني بعض الأسماء الشخصية إذا ربطناها بقوالب فعلية من المعجم تتصل بها، ما يدور في حياة الناس اليومية، وتجعلك تستشف الطبيعة التفكيرية للمجتمع، فالشكل (بركاهم) في استعمالات الجزائريين يعني "يكفي" يُسمِّي به سكان منطقة تيسمسيلت الإناث حينما يرزقون بكثرتهن، فيعبر بذلك عن ميل غالبية الأسر إلى إنجاب الذكور، وهناك أسماء هي بمثابة تأملات تترجم إلى أهداف لأفراد يريدون أن يصلوا إليها ويعيشوها؛ كالتفاؤل بحياة كلها فرح خالية من العقبات، والمصاعب في، مثل (مسعودة/ المسعود، سعدة، أم السعد سعدية، هنية، مهني، رابح/ ربيحة) يقول ابن جني: «إنما سُمّيت هانئاً لأهنأ»[3]، ويعني اسم (لاعج) شيئا يفوق قدرتنا على مقاومته، كأن تكون عاطفة قوية اتجاه شخص، أو الإحساس بمرارة شديدة عند تذوق شيء ذي طعم مرّ، وهو على قالب اسم الفاعل، بينما يعني اسم (مقدودة) المرأة الحسنة القد والجميلة القوام، أو المرأة التي كَمُل مظهرها في الجمال مما يبدو لنا أنه كان عبارة عن لقب حملته امرأة، ثم تَسموا به.

وقد يستعمل الاسم للتسمية استنادا إلى معناه العامي غير النظامي المتعارف عليه في دوائر المشرع الاجتماعي، سواء كان هذا المعنى على صلة بمعناه المعجمي النظامي من قريب، أو من بعيد بتثبيته، أو بالتوسع فيه، أم انعزل عنه، وقد يحصره

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة: عيش، ص3191.

[2]– خالد الناشف، **أسماء الأشخاص في اللغات السامية**، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 26/ 1/ 1412هـ، ص40.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 3/ 270– 272.

في معنى واحد من تلك المعاني كما يمكن أن يكسبه معنى جديدا يضاف إلى معناه المعجمي يخالفه فمثلا اسم (الحَوَاس) يتوافق مع الشكل المعجمي (التّحَوُّسُ)، من بين المعاني التي يفيدها الرغبة في السفر دون تحققه، يقول ابن منظور:«والتّحَوُّسُ: الإقامة مع إرادة السفر كأنه يريدُ سَفَرا ولا يتهيأ له لاشتغاله بشيء بعد شيء»[1] ويعني في الاستعمال العامي لسكان المنطقة كثرة السفر والتنقل من مكان إلى مكان كما يعني أيضا في الاستعمالات اليومية-حينما يوظف في خطاب ما-الانشغال بالبحث عن الأشياء حين فقدانها، فنقول: "راني نحوّس"، وتفهم حسب سياق الخطاب الذي يدور بين المتكلمين وبين هذين الإطارين، إما التنقل والسفر أو الانشغال بأمر ما لا يظهر مكانه، والغالب فيه أن تحوّله إلى تسمية كان من باب تلقيب شخص عُرف بشغفه للسفر فكثرت تنقلاته، وحركاته.

ومن الأسماء المتداولة في منطقة تيسمسيلت قديما، ولا نلحظها إلا نادرا في سبعينيات القرن الماضي، وهي مُستقاة في استعمالها من معناها اللهجي العامي وليس النظامي المعجمي نجد اسم (سَاجِيّة) للإناث، فهو لفظ يوظف في الخاطب حينما يدور عن شخص يتميز بالنشاط والحيوية والفطنة والذكاء، فيقولون: "فلان سَاجِي" بصيغة اسم الفاعل، أو "فلانة سَاجِيّة" أي نشيطة وفطنة. أما في اللغة الفصحى النظامية، فيعني ظلمة الليل الحالكة وسكونه. يقول أحمد ابن فارس في مقاييسه: «يقال سَجَا الليلُ، إذا ادلهمَّ وسكَن»[2].

---

[1]– ابن منظور لسان العرب مادة: حوس، ص1048.

[2]– أحمد ابن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب الفكر، مادة: سجو 3/ 138.

فلو نتأمل الأسماء التي حملها أشخاص وُلدوا في مرحلة سبعينيات القرن العشرين، سنلاحظ ذلك التغيّر المتدرج خلال السنوات العشر أنه كان خاضعا وملازما لسنة تغيّر الحدث، حين بدأت تتقلص المسافات بين الأماكن، وأصبحت الثقافات تتنقل من بلد لبلد، ومن قارة لقارة دون أن يسافر أهلها، فبعدما كانت أسماء، مثل (ربيعة عامر، قدور، أم حبيب، ذهبية، محجوبة، الطيب، العالية، الزُّهرة، الطاهر، تُزَكِيّة الشيخ/ أم الشيخ) لها حضورها وبريقها التأثيري على المشرع الاجتماعي بالمنطقة انحصر بحضور أسماء وافدة لم يكن لها وجود عنده، فأصبحت تنافسها أسماء، مثل (فضيلة، فهيمة، فتيحة، فوزية، سمرة، نعيمة، مازوري، صوفيا، صونيا، مليكة زكية صورية). وكما سيطرت في مراحل سابقة أشكال كـ(العربي، حميد، ناصر العوني منصور، الغالي، غانم)، وأوجد في سيطرتها أشكال تزيد عنها من حيث منظومتها الخارجية لتناقضها في قانون النظام اللغوي بمبدأ التأنيث في مقابل التذكير على نحو منظم كالتالي: (عربية، حميدة، نصيرة، منصورة، العونية، غالية، غانيمة) دون أن تخرج عنها من حيث منظومتها الداخلية إلا في إطار السياقات التي تأتي فيها وأعراف المشرع الاجتماعي للتسمية بهانجد أيضا أشكالاً، مثل (كريم، سمير) ومايقابلها من أسماء الإناث (كريمة، رشيدة، جيملة، سميرة، حكيمة).

وبدأ خلال هذه المرحلة استدعاء-ولو بشكل محتشم-أسماء دينية كان قد قلّ استعمالها، ولا نسجل لها حضورا ظاهرا ومكثفا إلا في القليل النادر في مواليد مراحل سبقتها، مثل (عبد اللطيف، عبد الرحمن، عبد الوهاب، عبد الناصر) على وجه الخصوص، لتعرف انتشاراً واسعاً خلال الثلاثين السنة الأخيرة على مختلف ألوانها وأشكالها، مثل (عبد الكريم، عبد الحق، عبد المؤمن، عبد الإله، عبد الرزاق، عبد

المالك، عبد الهادي، عبد السلام، عبد النور، عبد الغني، عبد المغيث، عبد الرحيمعبد الرؤوف، عبد الرشيد، عبد الباسط، عبد الصمد).

ومن الصور الاسمية التي بدأ المشرع الاجتماعي بالمنطقة يُضيفها، بدءًا من مرحلة الثمانينيات، نذكر الأسماء الوافدة من المشرق على وجه التحديد، منها على سبيل المثال (سهام، وفاء، وداد، نسرين، شهيرة، سلوى، رغدة، حُسَام، فتحية، إلهام سناء أنغام، دلال، فايزة، أحلام)، وذلك بعد انتشار الوسائل السمعية البصرية وسهولة اقتنائها، وعلى رأسها جهاز التلفزيون؛ فعن طريقه غزت تلك الأسماء العائلات، تأثرا بشخصيات تمثيلية في الأفلام والمسلسلات الشرقية، إلى جانب أشكال أخرى كانت نتيجة لسهولة اتصاله وتنقله ببقية المناطق المجاورة له، مثل (حياة، رزيقة، عقيلة راضية). وقد توسع في تنبيه لعديد الأشكال الوافدة من المشرق أكثر في التسعينيات إذ نجد أسماء كـ(منار، إياد، لينة، جهاد، رانيا، هنادي، سولافة، أصالة، منال، مروة، قمر أيمن، رتيبة، حنان، عبير، ذكرى).

وما يميّز أوضاع التّسمية الشخصية خلال مرحلة التسعينيات عن المرحلتين السابقتين الذي توسع فيهما الوجه النقلي للاسم في مقابل تراجع وجهه التناقلي نتيجة سيطرة مفهوم الشخصية، وبريق أدوارها فغُيبَ روح الوعي بمنظومته الداخلية عند المشرع الاجتماعي أثناء التسمية، كما رأينا أنه بدأ ينزع إلى ابتكار أسماء خارج إطار ذلك المفهوم الشخصوي الوجودي، سمحت له بخلق وجه آخر يوازن بين وجهها النقلي والتناقلي، باستعمال أشكال، مثل (وسام، روميساء، روفيدة، نجود، إبتسام، صاعدة غيداء). ويظهر هذا حتى في أشكال دينية تتلاءم مع المرحة وأحداثها، منها: (نور

الهدى، إيمان، نبية، عقيدة، كوثر)، مما يترجم لنا وجود نوع من الارتقاء في المستوى الثقافي للناس ساعد على التجديد في[1] أشكالها، والإبداع فيها.

يترسخ الخط التأثيري، والتأثري للاسم الشخصي بعامل الحدث، متدرجا كلما نَعّرُج إلى مرحلة زمنية عرف فيها المشرع الاجتماعي أحداثا جديدة غيرت من طرق عيشه، ووسائل تواصله، واتصاله بغيره فيُغير معها في تسمياته الشخصية، وكأنه يرى فيها لوناً أساسياً يعكس ذلك التغير، فيصبح الاسم المحلي مُتأثِّرا، والاسم الوافد مُؤثِّرا وهذا ما تعرفه التسميات الشخصية بالمنطقة في العشرين سنة الأخيرة التي عشناها ونعيشها من القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح الاتصال بأي نقطة في العالم أسرع كالبرق؛ فوحّد مختلف نواحيه ونقاطه، على تباعد المسافات بينها، مما سهل التعرف على ثقافة كل الأجناس والعرقيات المتواجدة في العالم وطرق عيشها دون أن نزورها أو نعيش بين أصحابها، فنرى أهل المنطقة تبعا لذلك ينوّعون في تسمياته بتنوع اتصالاتهم المباشرة وغير المباشرة بين ما نُقِلَ من الثقافات أخرى بعامل تأثيري لشخصيات التي تمثلها، فنجد أسماء مشرقية عربية، مثل (يسرى، لؤي، فؤاد، ندرجاء سماح، انتصار، معتز، وائل، هناء، إيهاب، نهى، أشرف، وليد، هيثم، فادي، رامي رباب، رياض، فدوة، أماني، صفاء، نهاد)، وأسماء تركية، مثل (إيلاف، إليف رهف سمر، هيام، لميس، نورهان)، وحتى أسماء فارسية، مثل (ريماس، شيراز).

وما ابتُكِرَمن أصول العربية وألفاظها لم يكن مستعملا قديما للتّسمية الشخصية، اللهم إلاّ في القليل النادر كـ(ريتاج، ميساء، رؤية، شروق، وصال، روان نوران، أنير

---

[1]– ينظر: زكية دحماني السائحي، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص135.

* قد تساعد الأعلام على قراءة تطورات وتغيرات تحدث في المجتمع مستقبلا، فإذا كان المجتمع متعدد العرقيات مثلا وعودة عرقية ما بينهم إلى أسمائها القديمة لا يكون هكذا، بل له دلالة، كعدم الرضا بتغير واقع ربما فرض عليها لتتخلى على ذلك الماضي السحيق.

ملاك، خلود، أريج، وجدان، هديل، منصف، أشواق، ريهام، ولاء، رونق رودينة نزيهة، وديعة، ملية، نجود، إيناس، رحاب، مرام، ولهاء، رزان، ريتاج، لوجين، حنين أميمة، هديفة، إيثار، شهد)، وينطبق هذا حتى على أسماء دينية، إذ نجد، مثلا اسم (سلسبيل، ملاك، إسراء، سجود، ساجدة، بسملة، إخلاص آية، تسنيم، تقوى دعاء أنفال، آلاء)[1]، وإن كانت كل هذه الأسماء الوافدة أو المبتكرة تشتركمع الأسماء المتولدة والمتحولة عن أسماء محلية في الصفة التناقلية عند المشرع الاجتماعي للمنطقة.

كما يمكن للاسم أن ينتشر ويشتهر بشهرة شخصيات في ميادين مختلفة، مثل (صدام) خلال مرحلة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، قد يعود إذا ما غاب في فترة زمنية مهما كان طولها للاستعمال مرة أخرى بسببهاكشخصية فنية تمثيلية اكتسبت شهرة تأثيرية بين أفراد المجتمع في أفلام ومسلسلات تلفزيونية، مثل (عمار، خليل، ياسمين، مراد)، أو شخصية رياضية، مثل (زين الدين) أو حدث له دور في تغير حياة المجتمعات مرتبط بذكر أسماء لأشخاص كانلهم في الماضي لبُعده أوقربه فيستعملها الناس من جديد، مثل (أبوبكر، عقبة منتصر بالله). وقد يكون سبب عودته غيابه في حد ذاته، فيبدو على قدمه جديدا مواكبا لحياة الناس، مثل (أسيل) اسم أحد أجداد الأمازيغ قديما[2]، وهي أمثلة كثيرة نشاهدها بالمنطقة في أيامنا هذه منها ذات للفظة الواحدة كـ(إياس، شيماء، سمية، أسماء، سام، إسلام آسيا بسمة سفيان، يونس، إسحاق، نوح، الياس، يعقوب، شعيب، آدم، أيوب، لقمان، ياسين)

[1]– وجدنا هذه التسمية في القوائم التي حصلنا عليها من المؤسسات التعليمية لمرحلة الابتدائي.

[2]– ينظر: ابن خلدون، كتاب العبر، ص1597.

والمركبة، مثل (زين العابدين،علاء الدين، حسام الدين، عز الدين، نصر الدين، تاج الدين، سيف الإسلام، سيف الدين، مؤيد بالله).

2.1- حركية منظومة التسمية الشخصية استمرارية وتجدد

ينوع الاسم الشخصي في طرق تواجده، وإن لم يخرج عن خطي التأثير والتأثر كمبدأ فرضته عليه طبيعة ارتباطه المباشر بحياة المشرع الاجتماعي التي لا تعرف الثبات في أحداثها، فنجد هناك فئات أخرى منه سارت وفق مبدأ القلة في حضورها فلم تنتشر ولم تعرف شهرة واسعة بين الأفراد، وقلّما نلمح استعمالها بين الفينة والأخرى منها على سبيل المثال (تفاحة، جازية، حمامة، طاوس، المهدي، موسى، عثمان عتيقة الحاجة، الشريف/ الشريفة، سنية، جوهر، زوليخة، فاروق، زوبيدة زكية، دحمان نصيرة)، وعلى نقيض ذلك هناك فئة أخرى نجد في قلة حضورها تجددها المستمر مثل (حورية، كنزة، خولة، رشيد، طارق، لطفي، سعاد، جمال/ جميلة، بثينة، إسماعيل يحيى، حمزة، أسامة، بلال، وليد)، وفئة ثالثة كان حضورها المستمر والمكثف في كل مرحلة زمنية وقفنا عليها بالمنطقة لافتاً للنظر، فسارت وفق مبدأ الكثرة لثبت تواجدها وتجددها في آن نفسه، منها مثلا (أحمد، محمد، مصطفى، سليمان، يوسف، علي عمر، إبراهيم، أمين، الأمين، يمينة، أمينة، فاطمة، فاطمة الزهراء، حليمة، خديجة مريم، عائشة، عبد القادر، عبد الله).

إنّ الذي يُظهر بقاء أشكال اسمية، مثل (محمد، فاطمة) في دورة التجدد المستمر وحداثيتها أضافتها لأشكال أخرى قديمة كـ(محمد يخلف، محمد شريف، محمد العربي، محمد المسعود، محمد الطاهر، فاطمة الزهراء مباركة، فاطمة هوارية، خيرة فاطيمة، وليد الزوبير، حواس بلال)، وهذا حتى تضفي عليها نوعا من التجدد، كون المشرع الاجتماعي بالمنطقة يرى أنهالم تعد تواكب المرحلة التي يعيشها، وهو هنا

يعاملها تماما كما يعامل الأسماء التي نجدها منتشرة هذه الأيام بين الأفراد، والتي أصبح يُضيف إليها أسماء قديمة، حيث نصادف كَمّاً هائلا منها على الصورة التالية مثلا (قويدر أنيس، رابح عبد الإله، خيرة وئام، إكرام أم الخير، صليحة صفاء، مسعودة وئام، بشرى ميمونة، زينب هناء، رحيل حليمة، نهاد مباركة، ملك تركية، رونق الزهرة منال محجوبة، نصيرة ابتهال، آية مغنية، ميرة أمال، أماني العلجة)[1]، وهذا يدل على ذلك الرابط الخفي بين الأفراد، وما تحمله تلك الأسماء القديمة من إيحاءات تاريخية وقومية وعقائدية وعائلية،[2] تدعوهم للتمسك بها ولو بالإبقاء عليها شكليا مرافقة لما جَدّمن الأسماء في استعمالاته اليومية.

ورغم أن «تعدد الأسماء للمسمى الواحد كأسماء الجلالة، أو تبدل أسماء أعلام بأخرى على سبيل التفاؤل أو التطيّر، أو تحلّ محلها كنى للتهجين أو للتعظيم دون أن يتبدل المسمى»[3]، هي فكرة فيحد ذاتها قديمة، لكن اللافت فيها حاليا أنها أصبحت وسيلة مهمة للحفاظ على استمرارية أسماء قديمة، وقد يكون السبب وراء عودتها بقوة بعدما اختفت في مراحل ماضية حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين حيث كانت فكرة الاسم المفرد هي السائدة في المنطقة، وقلما يصادفك اسم مضاف. ولم يقف المشرع الاجتماعي في وقتنا الحالي عند التسمية باسميْن اثنيْن الموجوديْن بكثرة مثل(عبد الباسط عبد الصمد، سولاف إبتهال، مروة إكرام، دعاء الجنة، ملك دعاء، ألا

[1]– وجدنا هذا النوع من التسمية في القوائم التي حصلنا عليها من المؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار.

[2]– ينظر: زكية دحماني السائحي، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق، ص48.

[3]– زكية دحماني السائحي، المرجع نفسه،ص143–144.

سلسبيل، رونق أناهيد، بصائر أسماء، جواد رياض، أسينات ريما، أرزاق وجدان ضلال أم الباسمة)[1].

بل إن المشرع الاجتماعي بالمنطقة زاد على ماكان متعارفاً عليه قديما، بإضافة أكثر من اسمين للمسمى الواحد ليصبح ثلاثة فأكثر؛ إذ نجده يستعمل أشكالاً اسمية كـ(عبد اللطيف قمر الدين محمد، محمد أسامة ياسين، سندس رحاب لميس نجيبة، آية صباح نور ميساء، حسام محمد رفيق، مؤمن أحمد عبد الكريم، منال دعاء نريمان، حنان أميرة حياة، سارة يسرى سيرين، أمال تقوى الله، شيراز جمانة حوراء، ولاء نور الإيمان، روميساء شروق الإسلام، ساجدة رضاء الله، رزيقة هبة الله، ألاء نعمة الله)[2]، حتى أصبحت ثقافة من خلالها يفرض شكلا من الأشكال التي كانت موجودة في مراحل سابقة لدوافع نفسية ذاتية؛ كرحيل شخص عزيز كان يسمى به، منها مثلا (رابح وليد حسام الدين، رابح نبيل هيثم، بوعلام علاء الدين عيسى، إسلام إيهاب الدين ساسي، الحاج لخضر أمين سيف الدين الصحراوي، خديجة بنت خويلد، خيرة دليلة شيماء، ضحى فاطمة الضاوية، آية منار بختة، زهرة نور الأيام، ريتاج خدوج ربيعة، غزلان ندى الصباح)[3] وهي أشكال نرى في تكاملها ترابطاً يسمح لنا أننصنفها بالأسماء الجملية.

---

[1]– هذه الأسماء الثلاثية وحتى رباعية أحيانا كثيرة وجدناها في جل القوائم التي جمعت من المؤسسات التربوية خاصة لمواليد السنوات العشرة الأخيرة أي من مواليد 2009م، و2010م إلى يومنا هذا.

[2]– وجدنا هذه الأسماء الثلاثية في القوائم التي جمعناها من المؤسسات التربوية لمواليد السنوات العشرة الأخيرة والقوائم التعليمية كما هو معروف أخذت من **الحالة المدنية** للمتعلم.

[3]– المصدر نفسه.

2- البعد الرمزي للاسم العلم المكاني وتجاذبه بين مفهوم النظامية والاستعمال الشعبي

تظهر أهمية الكلمات، وعلى وجه الخصوص التسمية العَلَميّة، في حياتنا وواقعنا التواصلي حينما نعزلها عنا، فنجد أنفسنا نحن من ينعزل عن الوجود، لذا فالأسماء تعيش معنا وتُكمّل وجودنا وتدل عليه كمنظومة متكاملة بشقيها الخارجي (الشكلي)، والداخلي، فمظهرها منظومة، لأنها تتكون من عدة حروف وحركات، وكل حرف له خصائصه تجعله يختلف عن الآخر على الأقل في بعض الجوانب كالصوتية مثلا، ثم تتآلف فيما بينها كبناء واحد تحكمه قواعد وقوانين نظامية، وأخرى اجتماعية وهو بناء لا يكتمل إلا باتحاده والتحامه مع الشق الداخلي الذي يتكون بدوره من دلالة ومعنى، كمنظومة أيضا تتمايز فيها الحروف من حيث معانيها قوة وتأثيرا لتجتمع في الأخير حتى تُثبِّت اتصالنا بذاتنا أولا وبما يحيط بنا ثانيا كما مرّ معنا في التّسمية الشخصية، وينطبق هذا على التسمية المكانية كذلك.

فالمكان حتى تدب فيه الحياة، والحركة لابد من أن يتضمن فاعلين أساسين هما الإنسان الذي يكون مجتمعات، بما تحمله أفرادها من ذهنية تفكيرية تبني فلسفتهم في الحياة وطريقة عيشهم وهويتهم، والحدث كمحرك لتلك الحياة وتغيير لحركتها التطورية، ومن هذين العنصرين يستمد تسميته، إذ نلاحظ أن أسماء المكان تتنوع في ثقافة كل مجتمع بين أسماء شخصية، مثل (عبد المومن، ڤروج، خميستي، جيلالي بن عمار)، وأسماء ما يحيط بالإنسان من أشياء ومناظر طبيعية، مثل (الملعب الجوزة حي زعرورة، حي التفاح، جبيلات الرصفة، الخضورات)، أو ما يتواجد معه من مخلوقات، مثل (الوطواط، حي السبع)، بل تشمل حتى ما يستعمله أفراده من عبارات في حياتهم سواء تلك التي تدل على أفعالهم، كـ(المَهاينية، الخَربة، الخَلوة، المَساير

لرجام، المنكوشين، الرشايقة، الرحوية)، أو الدالة على صفاتهم، مثل (عين الكحلة العنصر لبيض).

ورغم أن مصطلح العَلَم يُختزل في أغلب الأحيان حينما يُذكر بين الناس في التّسمية الشخصية تحديداً وتُلغى تسمية المكان، وتسميات أخرى عديدة منها المنتجات التجارية على اختلافها من ذاكرتهم، إلا أننا نرى أكثر الرموز اللغوية التي تجسد اجتماعيته الاسم المكاني، والذي ندرجه ضمن التّسمية الفردية في مقابل التّسمية الاتفاقية المنبثقة عن الجماعة كما ذكرنا سابقا، فهو ذاكرة الشعوب نقرأ من خلاله كل ما مرت به وما عرفته من أحداث وتغيرات، يحفظ ماضيها، ويطلعنا على تمازج ثقافاتها بثقافات أخرى، إنه نتيجة حكاية ولد منها يخفيها أحيانا ويظهرها في أحايين أخرى بإعادة صياغتها من جديد حسب الظروف المحيطة بذلك الاسم ليستمر معتمدا إستراتجية عجيبة يستمدها من الواقع الاجتماعي إذ نجده يبني نفسه بنفسه ويترسخ في المجتمع الذي ولد من رحم لغته المتداولة في واقعه المعيش، لغة ليس فيها تصنع ولا تنمق، ليصبح بذلك صورة عن ذلك المجتمع متحدا مع المكان على مر العصور وكأنهما واحد لا ينفصلان.

لا تبتعد أسماء الأماكن كثيرا عن أسماء الأشخاص في بعض المواقف التي تتعلق بطرق الحفاظ على وجودها وتواجدها المستمر، وفي تأقلمها مع تقلبات الأحداث وتغيرها، فيكون مسارها تحوليا تتشد فيه التجدد للحفاظ على استمراريتها، وقد تخالفها فتعتمد مسارا ثابتا لا يعرف التجدد طريقا له بحكم دلالتها على ذلك الرابط القوي بين الإنسان والمكان، وإن كان لهذا الأخير خصوصيته من حيث تنوع أسمائه وأصولها المرتبطة بما تتعاقب عليه من عرقيات، أو أجناس بشرية سواء استقرت فيه أم كان تعاقبها مرحلياً مؤقتاً، كما تظهره عديد من النماذج الموجودة بمنطقة تيارت

وتيسمسيلت، فمنها مايعود إلى أصول أمازيغية اعتمدت مبدأ الثبات في بنائها الهيكلي فلم تُغير فيه تقلبات الأحداث شيء بعد نقلها للعربية، حيث بقيت على هيئة لغتها الأصلية، مثل (تَاقّدَمّتْ، تَاخّمَرّتْ، تَاوْغّزُوتْ، تِيْحّمَامّتْ).

إن هذه الفئة من الأسماء تعبّر عن المكان، باعتمادها مسارا ثابتا لا يعرف الالتواءات عند تنقلها وانتقالها من مرحلة زمنية لأخرى فتسير وفق مبدأ انسيابي ذيخط مستقيم، استطاعت من خلاله أن تتعايش مع طارئ الأحداث، ومعتحولات المجتمع بتكييف وسائله الجديدة والغريبة عنها في الوقت نفسه لصالحها لكي تستمر وهو ما يثبته أشكال، مثل (تِيْغّرِمَتِيْنْ، تَرّنَاتّنْ، تَازّكَا، تَابّيّنّتْ، تَاسّلَمّتْ، تِيْسِمّسِيْلَتْ تَامَلْاَحّتْ تَمَزّلِيْتْ)، إذ طوّعت المنظومة الخارجية للعربية، لتجعل منها صورة لها حتى تعبّر عنها وبها، وتفرض ديمومة تواجدها، حيث لم تتمكن من أن تغير فيها شيئا سوى منحها حروفها، فنُقلت كما هي على هيئة لغتها الأمازيغية الأصلية رغم اختفائها كليا من المنطقة، ومع ذلك بقيت تخبر عنها في تمازج مع العربية فلا يشعر الناس بأمازيغيتها ولا يلقوا لها بالا إلا أذا سألتهم عن معانيها ولا تجد عندهم جوابا سوى أنها أسماء لهذ المكان أو ذاك، وهذا ليس لأنها لا تملكه، بل لأنهم يجهلون لغتها التي جاءت منها وحافظت عليها فتجبرنا على البحث عنها، ويمكن أن يترجم المخطط التالي مسار هذا النوع من الأسماء:

مخطط توضيحي للأسماء الأماكن ذات مسار ثابت

إذ تسير فيه وقف خط تراتبي، فتعرف الثبات في منظومتيها(الخارجية والداخلية)، بحيث نلحظ حضورها ومسايرتها لتغيرات الأحداث وحركتها على صورة

وحدة فلا تؤثر فيها، فحينما ننظر إليها نظرة لغوية، رغم أن منظومتها الخارجية بوجه عربي إلا أنها على صورتها الأمازيغية، لأن المشرع الاجتماعي أثناء استعمالها يحترم فيها كل مبادئ الأمازيغية دون نقصان مع أنه يجهلها، فتكون العربية هنا مجرد ناقل لها، وتعبر عنها رسما فقط لا غير، ولا يجسد هذا المفهوم الصورة الشكلية في أي من تلك الكلمات فحسب بل أيضا المنظومة الداخلية، فكلمة (تَاقّدَمّتْ) «لفظة زناتية معناها الدف شبه به المكان لتربيعه»[1]، و(تِيْسَمّسِيْلَتْ) في لغة الأمازيغ الذين قطنوا بها قديما مركبة من كلمتين "تِيْسَمّ" التي تقابلها في العربية لفظة "غروب"، و"سِيْلَتْ" هي "الشمس"؛ أي «غروب الشمس»[2]، في حين تعني (تَامَلاَحّتْ) بالأمازيغية قديما الأرض التي ماؤها فيه ملوحة وغير صالح للشرب، ولو سألنا عامة الناس بالمنطقة عن معنى (تَاقّدَمّتْ) أو (تيسمسيلت) لا نجد عندهم جواباً بكل تأكيد، لانقطاع الزمن بينهم وبين لغتها فاندثرت واضمحلت حتى من ذاكرتهم، ولم يبق منها سوى صورتها الصوتية التي وضعتفي القالب الهيكلي للعربية عندهم، دون أن يلقوا لها بالاً إذ ينطقونها بشكل عفوي كمشرعين اجتماعيين.

أما المسار التحوّلي في أسماء الأماكن فيأخذ عدة طرق، وذلك بإحداث تغيير في المنظومة الخارجية للكلمة؛ كإضافة حرف في آخر الكلمة، أو إبداله مع حرف آخر بحسب طبيعتها، مثل (مغِيْلَة، تَامّدَة، تُوسّنِيْنَة، تَازّغَة، مَادّنَة، تِيْدَة، فرَنّدَة، الشّمُرَة فَرّطُوفَة، النّاظُورَة، تيَارّتْ، مَدّرُوسَة، سرَقّيْنْ)، وقد أطلق عليه (وليام برايت) بالتآكل الصوتي والدلالي، مما جعل في نظره أصولها غير واضحة ومعانيها مجهولة[3]، يمكن

---

[1]– محمد بن رمضان شاوش، **الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي**، المطبعة العلوية، 1385هـ 1966م، ط1، مستغانم، الجزائر، ص20.

[2]–ينظر: عبد القادر دحدوح، تيسمسيلت محطات تاريخية ومواقع أثرية، الناشر ردمك، الجزائر،2009م، ص15.

[3]–William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics, p 673.

أن يكون بتمازجها مع لفظ عربي، مثل (عين تُوكّرِيّة، عين دزَارِيْتْ، بني لَنّتْ، بني جَرّتَنْ، وادي سُوسّلَمْ)، أو بتغيير في المنظومة الخارجية ومندمجا في الوقت نفسه مع لفظ عربي، مثل (حمام يَازّرُوا،عين بَرَانِيْسْ، سيديبُوشّنّتْ، وادي لِيْلِي)، فهو مسار يبين كيف طوعت فيه العربية وقوانين نظامها البناء الهيكلي لهذه الأسماء، فكانت أداة لينة طيعة بحيث تغير في هيكلها مالا يتوافق مع منظومتها الخارجية فنلاحظ حذف حرف أو إبداله، أو إضافة حرف وأحيانا أكثر من حرف للكلمة لتشكلها كيفما تشاء ويمكن أن يعبر المخطط التالي عن هذا المسار:

مخطط أسماء الأماكن ذات مسار تحولي

إنّ لفظة (مغِيلَة) -على سبيل المثال-شكل اسمي قديم التواجد يعود لأحد السكان الأمازيغ الأوائل، وقد حملته من بعده جماعة ممن قطنت المنطقة ترجع أصولها العرقية إليه حسب ما ذكره ابن خلدون في أكثر من موضع من مقدمته[1] قبل أن يصبح اسم مكان، فهذه اللفظة، والتي على شاكلتها، تحولت من حيث منظومتها الخارجية متأثرة بنظام العربية وقوانينها من خلال حذف حرف الألف المد أو النون في آخرها ووضع التاء المربوطة مكانهما استنادا إلى طريقة نطقها عند المشرع الاجتماعي بالرسم التالي: (تامدا، تازغا، تيدا، مادنا، تُوسّنِيْنَة، فرندا، مَدّرُوسَة) جاريا على لفظة (تازكا، بني زيتن)، كما نلاحظ أن الحرف الأول فيها المتمثل في (الميم) وكل الحوف الأولى في (فرَنـدَة، تيَارّتْ، سرَقّيْنْ، عين دزَارِيْتْ) تنطق عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة مشدودة يسبقها همزة وكأنها تكون رسماً على صورة (أمّغِيْلَة أفَّرَنّدَة، أتَّيَارّتْ أسَّرَقّيْنْ، عين أدَّزَارِيْتْ).

[1]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1597، 1598.

وإذا جئنا إلى مقابلة المنظومة الداخلية لأي من تلك الأسماء لما ما يوافقها في العربية، مثلا نجد (تامدة) يراد بها في الأمازيغية بركة ماء أو بئر صغير فيه ماء ولفظة (توسنينة) يراد بها "معرفتنا"، أما(فرندة)(*)، الذي تحوّل عن الشكل الأمازيغي (فرنذا) بحدوث إبدال بين حرفي الذال، والدال، ثم تمّ حذف ألف المد وإحلال مكانها التاء المربوطة، فهوفي لغته مركّب من كلمتين (فرن) وتعني في العربية (اختبأ) و(ذا) يقابله لفظة (هنا)؛ أي "هنا اختبأ"، أو "اختبأ هنا"، وقد يكون متحولا عن الشكل (تافرنت) الذي يقابله في العربية الممر الجبلي.

يتحول اسم المكان شكليا، تحولا انسيابيا دون أن يشعر به الأفراد فيتعاقب على الأمكنة الحاملة له، فيتموقع ويثبت بينهم، فالشكل (تَازَة)، أو(طَازَة) كما يُلفظ أحيانا عند كثير من مستعمليه بمنطقة تيسمسلت هي في الأصل (تَازَا) فحدث استبدال بين ألف المد وحرف التاء المربوطة، بعد تحوله عن للفظة الأمازيغية (تَالَة)، والذي يقابلها في العربية لفظة "عين"، أو "منبع"، وهناك من يرجع أصوله إلى الشكل (تِيْزِي) الذي يقصد به "ممر"، أو "طريق" بين جبلين[1]، وسواء كانت من (تالة)، أو (تيزي)، فهو شكل متحول من متحول، مثله مثل الشكل (لواتة) الذي يعود في أصوله إلى القالب الاسمي الأمازيغي الغارق في القدم (لوا)، كتسمية شخصية لأحد الأفراد، وحملته من بعده جماعة ينتظمون تحت مصطلح القبيلة، فيقال لهم: "لواتة"، ثم سمي المكان الذي

* **فرندة:** هناك من يرجعها إلى لفظة"فرند" التي تعني جوهر السيف وجريان الماء فيه، ولفظة "**الفرند**" تعني الورد الأحمر، واللفظ في العموم دخيل حسب ابن منظور في معجم لسان العرب، ص3405.

[1]– ينظر: عبد القادر حدوح، المرشد الأنيس إلى تاريخ وآثار عاصمة الونشريس، ص46.

قطن جزء منهم فيه عليهم بمنطقة تيسمسيلت، وإن كانت هناك عدة أشكال لهذا الاسم منها «لقاتة»[1].

ولعل الوصف الأدق لمساره التحولي من الإفراد إلى الجمع، ومن الأمازيغية إلى العربية ما ذكره ابن خلدون في معرض حديثه عن نسب الأمازيغ وأصولهم، يقول: «البربر البتر ينتسبون إلى لوا الأصغر بن لوا الأكبر...ولوا اسم أبيهم، والبربر إذا أرادوا العموم في الجمع زادوا الألف والتاء فصار لوات، فلما عرّبته العرب حملوه على الإفراد وألحقوا به هاء الجمع»[2].

إن العديد من الأشكال الاسميةالمكانية القديمة بالمنطقة لم تكن على الصورة التي نراها حاليا، بل غيرت في بنائها الهيكلي عبر الزمن وفق النمط الانسيابي فلفظة (تيارت) الدالة على المكان ترجع إلى الشكل أمازيغي القديم المتمثل في (تاهرت) الذي ذكره الشاعر بكر بن حماد التاهرتي (200هـ-296هـ)، في شعره حينما وصف فصل الشتاء بها، فيقول[3]:

مـــا أخشـن البـرد وريعـانه	***	وأطـرف الشمـس بتاهـــرت
تبدو من الغـيم إذا ما بدت	***	كـأنها تنشـر من تخـــــت
نحـن فـي بحـر بلا لـــجة	***	تجري بنا الريح على السمت
تفرح بالشمس إذا ما بـدت	***	كفـرحة الــذمي بالسبـــــت

[1]- غابرييل كامب، **البربر ذاكرة وهوية**، تر: عبد الرحيم حزل، أفريقيا الشرق، 2014م، الدار البيضاء، المغرب ص163.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص،1611.

[3]- محمد بن رمضان شاوش، الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي، ص61.

ثم طرأ على منظومته الخارجية بعض التغيرات، وربما كان على مراحل زمنية متفاوتة، إذ نلاحظ أنه تداول قديما أيضا بصورة (تيهرت)، حيث تم فيها تبادل بين (الألف)، و(الياء)، وبين حركتي الفتحة والكسرة بالنسبة لحرف (التاء) فتحولت من(تَاهَرّت) إلى(تِيْهَرّت)، يقول محمد بن رمضان شاوش عن كلا الشكلين:«لفظة تاهرت أو تيهرت بربرية أو بعبارة أصح: زناتية لأن هذه اللهجة كانت مستعملة عند الإباضيين بتاهرت ولازالت مستعملة إلى يومنا هذا في وادي ميزاب»[1] لتستقر في الصورة التي عليها حاليا (تيارت)، والتي تم فيها حذف حرف الهاء وإبداله بـ(ألف) مما ترتب على ذلك تغيير حركة حرف (الياء) من سكون إلى فتحة، وجعل حركة الكسرة في حرف (التاء) الأول للكلمة فيها نوع من الثقل، فمالت الشدة أكثر منها إلى كسرة خالصة، إذ ينطقها المشرع الاجتماعي بالمنطقة في تعاملاته بالصورة التالية (تّيَارَتْ). وقد ذكرنا عند حديثنا عن أسماء الأشخاص أن الأمازيغية تتميز بكثرة التسكين، كما أن هناك كلمات فيها تبدأ حروفها بساكن، وفيها ما يبدأ وينتهي به والمشرع الاجتماعي في تعاملاته اليومية بالمنطقة، وهو يتواصل بالعامية العربية نلاحظ أنه يبدأ بساكن في كثير من الأحيانعلى قوانين الأمازيغية، والذي يعد الجانب الغالب في حياته مخالفا العربية فيه، إذ من قانونها أنها تبدأ بحركة وتنتهي بساكن واللغات كما هو متفق عليه بين باحثيها تلتقي في بعض النقاط كما تختلف في أخرى.

أما بالنسبة لحرف (الراء)، كما نرى، فقد حدث إبدال بين الشدة والفتحة فيه هذا من حيث التغيرات التي حدث في المنظومة الخارجية للكلمة، أما في المدلول الأمازيغي للفظة (تاهرت) وما يقابلها بالعربية فتعني"اللبؤة"، يقول محمد بن رمضان شاوش في تبريره لأسباب التسمية: «اللبؤة سميت المدينة بهذا الاسم لأن المكان الذي

[1]– محمد بن رمضان شاوش، الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي، ص18.

أسست به كان قبل تأسيسها عرين تلتجئ إليه لبؤة لإرضاع أشبالها»[1]. وعلى ما سبق من تغيرات التي طرأت عليها يمكن أن نلخصها في ما يلي:

تَاهَرّتْ– ا + ي= تِهَرّتْ– + ّ + ه + ي+ ا = تِّيَارَتْ

تحول المتحول

ومن الأسماء المكانية ذات الأصول الأمازيغية الموجودة بمنطقة تيارت وتيسمسيلت نجد: (مدروسة، السُّوقَرْ، متيجة)، فكلمة (مدروسة) يبدو أنها تحول للشكل (مادغيس)، أو(ماذغيس)، إذ جاء في مقدمة ابن خلدون بكلتا الصورتين (الدال) و(الذال) وهو في رأيه اسم لشخص ينتسب إليه عدد كبير من الأمازيغ[2]، بينما ذكره غابرييل كامب(Gabriel Camps) بحرف(د) فقط (مادغيس) في موضع وفي وموضع أخر ذكره بحذف ألف المد الموجودة مع (الميم) وأضافتها بين (الراء) و(السين) فجاء على صورة (مدراسن) وقال أنه عبارة عن قبر لشخصية عظيمة أو ملك بقي ذكره حتى العهد الروماني بمنطقة الأوراس[3]، وقد طرأ على الشكل أكثر من تغير في ملامحه مع تقادم الأزمنة وتباعدها ولكثرة تداوله، حيث حذف المشرع الاجتماعي في استعمالاته للاسم (الألف)، وأوقع تبادلاً بين (الياء والواو) فتحول الشكل إلى (مدغوسة)، لأنه من زمن قريب بمنطقة تيارت كان يستعمل بين سكانها بلفظ(مَدّغُوسَة)، قبل أن يقع تبادل بين (الراء، والغين) كما هو حاليا(مدروسة) والملاحظ أنه منتشر كتسمية مكانية في منطقة تيارت بعدة قوالب والتي نعتقد أنها في

---

[1]– محمد بن رمضان شاوش، الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد التاهرتي، ص18.

[2]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1610.

[3]– غابرييل كامب، البربر ذاكرة وهوية، ص136، 160.

الأصل ترجع كلها إليه، حيث نجد اسم (مدريسة)، و(مَدّرْسَة)، ولكل منهما اسم لمكان يختلف عن الآخر وليست أسماء لمكان واحد. وقد يدل هذا التعدد في التسمية على تجذّره فيها من جهة، ومن جهة أخرى فهو دلالة على أنه كان يكتسي أهمية ومكانة كبيرة عند سكانها قديما، ولنترجم تلك التغيرات التي طرأت عليه كالتالي:

مَادَغِيْس– ا – ي + و + ة = مدغوسة

↓

متحول

أما(السوڤر) فنسخته الأمازيغية القديمة والقريبة منه، هي(تَاسُوڤّرْتْ)، وخاصة إذا ما وضعنا له الرسم العربي في صورته الكاملة حسب نطقه عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة فتصبح (السُّوَڤّر)، ويكون الرسم كاملا في الشكل القديم على نحو:(تَاسُوڤّرْتْ)، والذي يعني في مدلوله التربة الحمراء. فكما يظهر التحول فيه حدث بظاهرة حذف حرف (التاء) من أول الكلمة وآخرها االذي تتميز به الأمازيغية ويكثر في أسمائها كثيرا، مثل (تاخمرت، تاسلمت، تاملاحت، تاغزوت)، ثم أضيفت إليه أداة التعريف (ال) حتى أصبح على الصورة التي عليها حاليا. وأما الشكل (مَتِيجَة) ربما كان فيما سبق على صورة (مَتِيجّتْ)، فحدث التحول بإبدال حرف (الثاء) بـ(تاء) مربوطة ونلخص هذه التغيرات التي طرأت على الشكليْن فيما يلي:

تَاسُوڤّرْتْ – ت + ل – ّ – ت= السُّوڤّر

↓

متحول

مَتِيْجّتْ – ث– ّ +ة = مَتِيْجَة

↓

متحول

يتحول اسم المكان متأثرا بما جدّ من الحدث، فيعطي في كثير من الأحيان تفاصيل تأثره، حتى يتأقلم مع الطبيعة اللغوية للمجتمع في الاستعمال التي تسهم في صنع هويته وثقافته، وليس في النظام إذا ما كان وافدا فيعبر عن وجوده وعن المكان الذي يقر فيه، كما هو الحال مع الشكل (كرمان) المتحول عن الشكل التركي (كرامان) وقد يخفي تلك التفاصيل فلا يقول شيئا، ويكتفي بالتمليح دلالة على أنه كان هناك تحول غايته التجدد بجديد الحدث، كالأشكال التالية: (الضّاية، طَرَبَاجَة رَاسَ لّمُو) بمنطقة تيسمسيلت، فـ(الضّاية)، كتسمية فردية مثلا تطلق على مكان يقطنه الناس، لكن فيه ماء تحيط به أشجار وأعشاب.

وكما تحولت بعض الأسماء تركيبيا بإبدال حرف بحرف أخر، في مثل (سرغين) الذي أصبح (سرڤَين)، بعد إبدال(الغين) بـ(القاف) لدواع استعمالية في التواصل اليومي، حيث يثقل نطق حرف(غ)، بعكس حرف (ق) الذي يتميز بالخفة، وخاصة أن الأفراد ينطقونه بثلاث نقاط (ڤَ) في كثير من المواقف التواصلية(*)، ولا ينطقونه في صورته الحقيقية كما هو في نظام العربية إلا في القليل النادر، فهناك أسماء تحولت بإضافة كلمات عربية معينة، مثل (عين، وادي) في (عين دزاريت، عين برانيس، عين توكرية وادي ليلي، وادي سوسلم)، ومثل (بني أولاد) الدالة على الانتماء العرقي للأشخاص، ثم سمي المكان الذي قطنوه عليهم كـ(بني جرتن أولاد أعراب) بالإضافة إلى لفظة(سيدي)، في مثل(سيدي بوشنت سيدي علي ملال) وقد تكون أي عبارة أخرى عربية، كما هو مع اسم (يازروا) الذي يستعمل حاليا مضافا إلى لفظة(حمام) فأصبح متعارفاً بين مستعمليه بـ(حمام يَازّرُوا) مع أنه في الأصل (أَزّرَوا)، فكان تحوّله إبدالي إضافي بعد التبادل الذي حدث بين (الهمزة)،

* أي ينطقونه بصوت(g) الفرنسي، عندما يكون متصلا بمصوّتات خاصة فيقولون: سرڤين، مسرڤين.

و(الياء) ومع اسم (فدول) لفظة (حاسي) التي تعني في المنطقة "بئر" فيُقال (حاسي فدول).

في حقيقة الأمر لا تنحصر ظاهرة إضافة تلك الكلمات لأسماء الأماكن ذات الأصول الأمازيغية، وإنما نراها متوسعة في تواجدها لتشمل جانباً كبيراً لشتى أنواعها بالمنطقة، وإن كان التوسع يختلف بحسب طبيعة الكلمة في حد ذاتها، والدور الذي يلعبه ما تعبر عنه في حياتهم، فلفظة (عين)، مثلا أكثرها سيطرة عليها تماما مثلما يمثل الماء شريان حياتهم وتجمعاتهم، كما تظهره المخططات التالية على سبيل المثال:

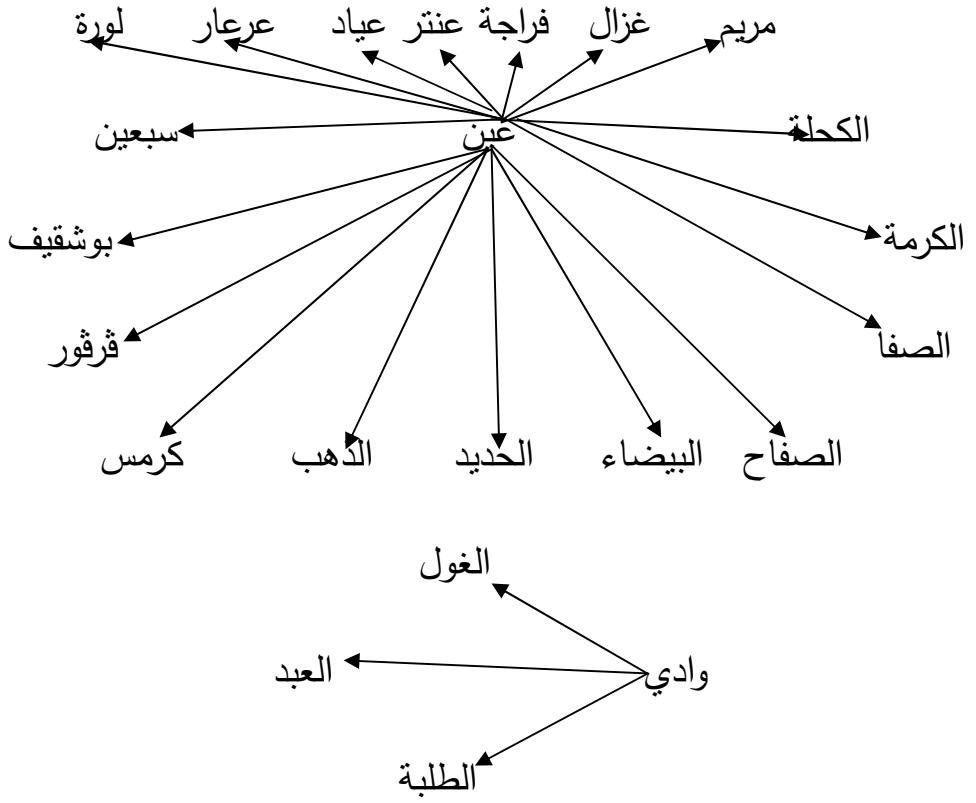

كما نلاحظ من خلال مخطط الذي يلخص درجة تأثير كل من الشكل (عين ووادي) على أسماء الأماكن فيظهر لنا أن (عين) هي الأكثر تأثيرا عليه مقارنة بـ(وادي) وحتى الشكلان (أولاد، بني، سيدي) كما يبدو لنا في المخططات أدناه:

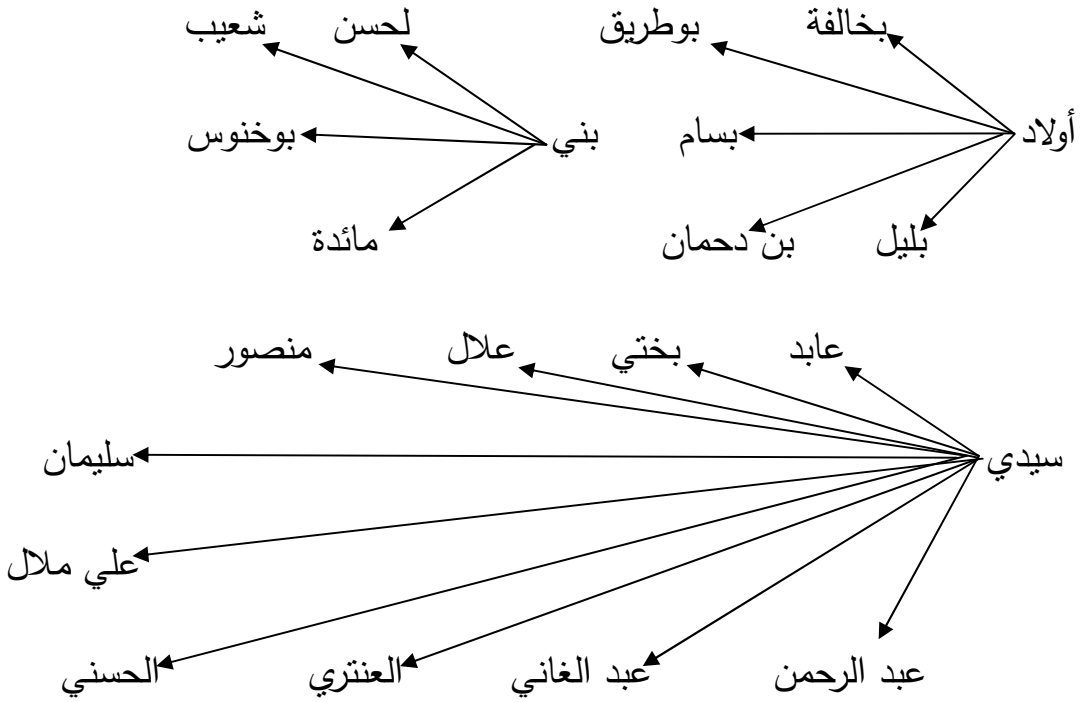

يولّد اسم المكان من الألفاظ التي يستعملها الناس في حياتهم اليومية وتعاملاتهم في أبسطها كما هو مع بعض الأشكال في المخططات أعلاه، والتي منها: (كرمس الكرمة، الكحلة، الطلبة)، إن لفظة (الطلبة) المُكملة للشكل الاسمي (واد الطلبة) إذا ما وضعنا لها رسمها وفق نظام العربية في صورته الكاملة، والتزاما لمستعمليها بالمنطقة يكون على نحو: (وَاد الطُّلَبَة)، ويُطلق في الأصل على جماعة تقرأ القرآن وترتّله في مناسبة دينية أو وفاة، ثم سُمي المكان به. ولفظة (الغول) في الشكل (واد الغول) جاءت تسمية المكان به لكثرة الحوادث على الطريق المعبّد فيه، وكما نعلم فإنّ لفظة (الغول) اسم لأسطورة معروفة في عدة مجتمعات في العالم، وكل مجتمع يتداولها بحسب ثقافته ومعتقداته، وكلها تشترك في موضوع واحد هو التخويف، جاء في لسان العرب: «غول. غالَة الشيء غَولاً واغتالهُ: أهلكهُ وأخذه من حيث لم يدري. والغول المنية...وكل ما أَهْلَكَ الإنسان فهو غولٌ»[1].

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة غول، ص3317.

أما لفظة (كرمس) مثلا، فهي تحوّل عن لفظة (الكرموس) التي تطلق في الاستعمال الشعبي عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة على فاكهة (التين)، بينما يُسمي شجرتها (الكرمة)، مثلما يحصر لفظة (الزيتون) في (الثمار) دون (الشجرة) التي يتعارف عليها بلفظة (الزبوج)، وشجرة (العنب)، بلفظة (الدَّالِيَّة)، وشجرة (البلوط) بلفظة (الكَرُّوش) في حين يخصص كلمة (البلوط) لثمارها فقط.

ومن الأشكال التي ولدت من لغة التعامل فانزاحت عن مفهوم النظامية ومع ذلك اكتسبت شرعيتها نجد، مثلا (الفايجة، لمهال، لقباب، لمواس، بشطوط، مكبرتة بواطيط، متواعدين، شحيمة)، فكلها مستقاة من العامية، وإن كان لها جذور في الفُصحى وتظهر عاميتها حينما نضعها في صورتها الكاملة في نظام العربية كالتالي: (الفَايْجَة لَمْهَال، لَقْبَاب، لَمْوَاس، بَشّطُوط، مْكَبْرّتَة، بْوَاطِيْط، شّحَيْمَة). فمن خلال ولادته من رحم نظام الاستعمال،نجده يأخذ الشرعية فيقر ويستقر بمحيطه الاجتماعي ويفرض نفسه على النظام اللغوي، ولو كان في قمة تشدده وصرامته لإخضاع الألفاظ إلى قوانينه المعيارية، فقد يغيّر في بعض صوره، لكنه لا يلغيه تماما لذا فهو يعبّر عن التمايز في هوية المشرعين الاجتماعيين وتواجدهم، وليس لفرض تواجده فحسب.

لا يفرض اسم المكان وجوده على قوانين النظام اللغوي، بل وحتى على القوانين النظامية التي تتميز تشريعاته بالرسمية تخطه فئات من المجتمعات لتنظيم حياة أفرادها، وإن كانت تملك سلطة تغييره، إذ ترسم الأسماء التي فيها حرف القاف وتنطق عند المشرع الاجتماعي في المنطقة بثلاث نقاط في للافتات، مثل (بوڤارة، عين ڤرڤور ڤروج)، إذْ يعود الشكل (بوڤارة) في تحوله إلى قالبه الاسمي(أبو قرة)، أو(أبوڤرة) وقد كان قديما اسما لأحد الشخصيات الأمازيغية التي حكمت مناطق من الغرب الجزائري

بعد نشر الإسلام به وفي مراحل الصراعات عليه، وقد ذكره أبن خلدون كثيرا في مقدمته، يقول في إشارة عن أصوله الأمازيغية: «انتفض بنو يفرن من زناتة ومغيلة من البربر بنواحي تلمسان، وقدّموا على أنفسهم أبا قرة من بني يفرن، ويقال أنه من مغيلة وهو الأصح في شأنه، وبويع له بالخلافة»[1]، ثم تحول الشكل إلى اسم عائلي أو لقب لبعض العائلات الجزائرية، والمخطط التالي يلخص ظاهرة تحوله من(أبو قرة) أو (أبو قْرة) إلى (بوقْارة) أين تم في مرحلة ما دمج لفظة (أبو) الدالة على الكنية مع لفظة (قرة) فصارت جزءً منها تعبر عن لفظة مفردة الشكل المركب (أبو قرة):

أَبُو قَرَة (أَبُو قْرَة) – أ – ّ + ا = بُوقْارَة

↓

متحول

ومن أسماء المكان الموجودة بالمنطقة، والتي جاءت نتيجة لظاهرة التحوّل، نجد على سبيل المثال هذه الأسماء (حمادية، مهدية، سلمانة، معاصم، النعيمة)، حيث تحيلنا على القوالب الاسمية الشخصية التالية: (حَمّاد، المَهْدِي، سَلْمَان، عَاصَم نَعِيْمَة)، كونها تحمل ملامحها، وهي أسماء ربما كانت لها-فيما سبق-شهرة وتأثير على الناس، لشهرة أفراد تسموا بها، فبلغوا مكانة معينة في مجتمعهم تحددها طبيعة أفعالهم. ويظهر تقاربها إذا ما اكتملت لنا صورة منظومتها الخارجية، وإن تغيرت بعض الشيء نتيجة لظاهرة تحوّلها، وهي الغاية التي ينشدها الاسم من هذا التحول، لكي يصبح مستقلاً كليا عن الشكل السابق له كما يلي: (حَمّادِيّة، مَهْدِيّة، سَلْمَانَة مَعَاصَم النّعَيْمَة). وكأنّ الاسم الشخصي بهذا يقاوم اندثاره وانحصاره في دائرة التّسمية الشخصية

[1]– ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، ص1609.

فيتحول متوسعا ليشمل تسمية المكان حتى يرسخ مبدأ انفتاحه والحفاظ على بقائه فيجمع بذلك بين حالتي اللاستقرار والاستقرار ليثبّت وجوده، وهناك عديد من الأمثلة منتشرة بالمنطقة لهذا النوع من الأسماء المكانية، التي تحولت عن أسماء شخصية يمكن أن نلخصها في الجدول التالي، مع ما طرأ عليها من تغيرات:

الاسم المتحول	الاسم المتحول عنه وخطوات تحوله	نوع التحول
الكّرَايَش	كَرْشة + ال+ ّ + ا + ي= الكّرَايَش	متحول
النَّوَاصَر	نَاصَر + ال + ّ– ا + و+ ا = النَّوَاصَر	متحول
القّوَاسَم	أبو القَاسَم – أبو – ا + ّ + و + ا = القّوَاسَم	متحول
السَّوَاعَد	سَاعَد + ال + ّ– ا + و+ ا = السَّوَاعَد	متحول
الرّفَافّسَة	رَفَاس + ال + ّ + ف = الرّفَافّسَة	متحول
اليُوسُفِيّة	يوُسَف + ال + ي + ّ + ة = اليُوسُفِيّة	متحول
الأَزّهَرِيّة	أَزّهَر+ ال + أ + ي+ ّ+ ة = الأَزّهَرِيّة	متحول
السّتَاتّوَة	سَتِي+ال + ّ– ي+ ا +ت+ ّ +و+ة = السّتَاتّوَة	متحول
القّدَادّرَة	قَادَر+ال + ّ– ا + ا + د + ّ + ة = القّدَادّرَة	متحول
بَلْيَاس	إلْيَاس – إ + ب = بَلْيَاس	متحول
الدَّحْمُونِي	دَحْمُون + ال + ّ + ي = الدَّحْمُونِي	متحول
بُوقَايَد	أُبُو قَائِد – أ – ء + ي = بُوقَايَد	متحول

فلفظة (الكّرَايَش) كما يظهرها الجدول أعلاه لم تأت اعتباطاً، حين أصبحت اسماً لأحد الأماكن بمنطقة تيسمسيلت وحتى تيارت، وإنما كما نلاحظ لها نسخ تحولت عنها، وأقرب هذه النسخ الشكل الاسمي(كرشة)، والذي ربما عُرف به فرد ما بالمنطقة في فترة زمنية سابقة كاسم رسمي له، أو ككنية مضافة لاسمه، وما يدعم تحولها من الشكل (كَرّشة) أنها تتوافق مع منظومته الخارجية في صورتها الكاملة من جهة ومن جهة أخرى أنه يراد به عند المشرع الاجتماعي بالمنطقة (البطن)، كبديل له في الاستعمال الشعبي، لذا فتسمية الشخص بـ(كرشة) تحمل دلالتين متناقضتين إحداهما مذمومة وأخرى محمودة بحسب ما يُضاف إليها، أما الشكل الاسمي الجديد الذي تحوّل عنه (الكّرَايَش) الغالب في دلالته بحسب منظومته الخارجية، فيراد به معنى المبالغة في التكاثر والتناسل، وإن كان قريباً من شكل اسمي قديما ذكره ابن منظور في لسانه على صورة "كَرْشاء"، ويقول إن اسمه الكامل: كَرْشاء بن المزْدَلِفِ وأنه فارس جاهلي له وقائع كثيرة أُسِرَ في واحدة منها[1].

بما أن العلَم المكاني هو تسمية، غرضها التواصل مع المكان، كما نتواصل مع الأشخاص بأسمائهم، نجده يأخذ صورا متعددة في بنيته الخارجية؛ إذ يكون كلمة مفردة، مثل(الأربعاء، الملعب، السبت، العيون، شريطة، عماري)، أو تركيباً جُملياً مثل: (ثنية الحد[*]، برج بونعامة، العنصر الأبيض، قصر الشلالة، مشرع الصفا زمالة الأمير عبد القادر)، كما يمكن أن يحمل اسما شعبيا إضافيا لاسمه المعترف به لدى المشرع القانوني؛ كـ(مدروسة) بـ(لوهو)، و(أم العلو) بـ(الزهاير)، و(برج الأمير عبد القادر) تعرف باسم(تازة)، و(زمالة الأمير عبد القادر) باسم(طاقين)، و(لرجام) بـ(الحد).

---

[1]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: كرش، ص3857.

* لفظة (الثّنِية): تعنى الطريق الجبلي حسب ما يفهم من حديث ابن خلدون في مقدمته، ص1658.

خلاصة:

- إن المسار التّقطّعي والتحوّلي للاسم الشخصي، وإن ظاهره له جانب سلبي عليه، إذْ تضعف مكانته في الاستعمال الذي يمثل الضامن الرئيسي لديمومة تواجد الرموز اللغوية، ومرافقتها لتطور المجتمع، في المقابل له آثار إيجابية إذ تُسهم في إثراء معجمها اللغوي، من خلال تزويده برموز لغوية مثلما يظهره المخطط التالي:

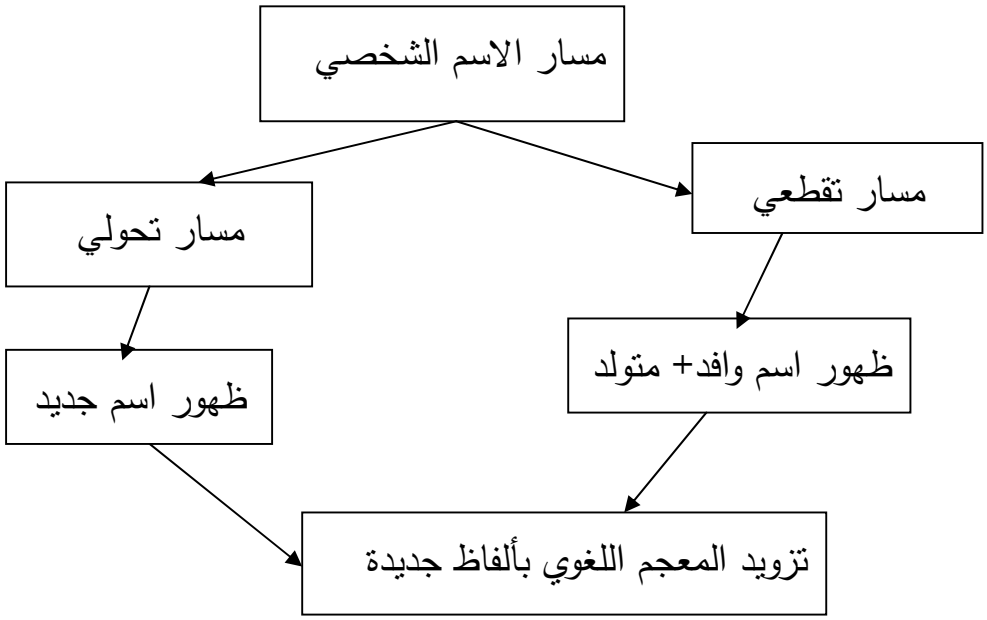

-في القديم كان التوليد في منظومة الاسم الشخصي هو الذي يمثل نوعاً من الإبداع والتنويع في الأسماء، أما حاليا فقد قلّت فيها الظاهرة، وحلّت محلها ظاهرة التنويع بالشكل، والشكل المغاير من اللغة الذيأصبح بمثابة إبداع منقبل المشرع الاجتماعي.

-كان لفكرة الأولياء الصالحين تأثيرٌ كبير في شهرة عديد من الأسماء الشخصية وانتشارها، كما كان لها أثر في تحول عديد من الكنى إلى أسماء رسمية يتسمون بها مثل (بن تمرة، سحنون، الشريف، الحسني)، وأوجدوا لها مقابلات، مثل (الشريفة حسنية حسنة).

- تعتمد التسمية المكانية ظاهرة التحول الشكلي كمسار، حتى تحافظ على وجودها وتثبيت استمراريتها، وهي ظاهرة في الحقيقة تعرفها كل ألفاظ اللغة، لكن بنسب متفاوتة يتحكم فيها الدور الذي يلعبه كل لفظ في الحياة اليومية للناس، ومكانتها في تواصلهم.

- يتجاذب التّسميّة الفرديّة قوانين النظام اللغوي، والاستعمال الذي يسن نظمه المشرع الاجتماعي، والذي تعود إليه شرعنة الاسم والإقرار به شخصياً كان أو مكانياً.
- يعكس الاسم المكاني الحالة الثقافية التي يعرفها المجتمع إن كانت مستقرة أو العكس وان كان تغيرات المجتمع نابعة من ثقافته، أو انحرف عنها.

- لتّسمية المكان وجود مشرع اجتماعي، وآخر قانوني كنتيجة لحدثٍ ما، أوتُسمّى على أشخاص لهم دور في الحياة الفكرية، أو السياسية، أو الثقافية، وغيرها من مجالات الحياة.
- يخضع الاسم المكاني عند المشرع القانوني للميولات الذاتية واعتبارات تتعلق بالهوية وقد تكون سياسية محضة فيلجأ به إلى تغييره بشكل اسمي آخر.

خاتمة

خاتمة:

- إن البحث في موضوع الاسم بمفهومه الواسع وتعريفه، وتصنيفه إلى أنواع مختلفة وتناول قضاياه في دراسات اللغويين، كان من خلال إسقاطه على المسميّات. ففي تصنيف الاسم إلى ما هو عام، وما هو خاص عند اللغويين العرب القدامى، كان من خلال هذا المبدأ وجعل الاسم العلم أخص المعارف لأنه يطلق على شيء معيّن؛ أي مسمى واحد رغم أنه لا يقتصر على ذلك الشيء الواحد، فقد تتسمى به أشياء كثيرة، كما كان ذلك التصنيف في إطار مقولة الجنس؛ أي بضم أكبر عدد من الأجناس، وهي مقولة فلسفية محضة طُبّقت على الاسم العلم بتفاصيل تفاصليها اعتمادا على المقارنة، بالاسم العام مما أدى بهم في نهاية المطاف إلى حصره في زاوية الانغلاق، مقابل انفتاح الاسم العام كونه يتصف بالمثالية والكمال، فجعلوه أصلا للأسماء.

- كان الاسم العلم دائما اللفظ الذي هضم حقه في الدراسات اللغوية، لمجرد خروجه عن القوانين المعيارية.

- عالج النحاة العرب الاسم العلم في إطار صيغته الاشتقاقية ووظيفته في الجملة، وهو ما جعلها معالجة بعيدة عن امتداده الاجتماعي العربي وعن ثقافة ذلك العربي ودلالته عليها فانحصرت في استعماله النحوي من حيث حالته الاستعمالية؛ مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة بهدف تقعيد القواعد، وإعطاء هذه القواعد مسميات علمية، وبهدف تعليمي؛ أي دراسة الاستعمال لإعطاء مصطلحات للوضع.

- إن عزل الاسم العلم عن الاسم العام، ووضعه في زاوية ضيقة، والنظر إليه نظرة تحجرية هي أفكار يلغيها الاستعمال اللغوي بين الأفراد في المجتمعات، حيث يظهر دوره المركزي فيها مقارنة بالاسم العام والاسم المُعِيْن، والذي من خلاله يساهم في غنى اللغة وتزويدها بألفاظ جديدة، بما يتميز به من خصوصية وجودية، تبدأ بالانغلاقية وتنتهي بالانفتاحية والتوسع.

- إن مقياس العمومية والتوسع في الألفاظ، ليس بضمها عدة أجناس لها خصائص مختلفة بل باستعمالها المتواصل، واتساع رقعتها في آن واحد، وبالاستمرارية في تواجدها وحضورها كفاعل مؤثر ومتأثر في أي مجتمع من المجتمعات التي في النهاية هي من تُزكي هذا الاستمرار.

- يتجاذب التسمية الفردية قوانين النظام اللغوي، والاستعمال الذي تخط ركائزه المشرع الاجتماعي.

- من الأسماء ما تجعل من اللغة وحروفها لينة، فتطوّعها لها لتسير معها وفق معانيها بلغة مجتمعها الذي تعيش فيه، فيحدث اتحاد بين ما هو موجود في المجتمع، من ذهنية تفكيرية وهوية وثقافة تتمايز من خلالها المجتمعات، والأماكن التي تعيش فيها، وما هو جديد محدث طارئ عليه من تحولات ومستجدات لترسخ بذلك مفهوم توسع وانفتاح التّسمية الفردية.

- تخضع التسمية الفردية شخصية كانت أو مكانية للغة الاستعمال، لا للغة الرسمية النظامية في معظمها، ومع ذلك نجد علاقة تبادلية بينهما، فاللغة الرسمية تأخذ تطورها من لغة الاستعمال اليومي.

- إن تغيّر المنظومة الشكلية للتّسمية الفردية في تحوّلها، يخضع للنمط النظامي الاستعمالي للمنطقة، مما يجعلها تشكل تلك الرمزية الدالة على عنصر مجتمعي معين ويعبر عنها وفي الوقت نفسه يُثري المعجم اللغوي الذي يتجاوز العنصر المجتمعي بألفاظ جديدة.

- المسار التحولي في التّسمية الفردية، هدفه الاستقلال والتميز عن الشكل القديم، أو عن اللفظة التي يتحول منها، فيأخذ صفات تختلف عنه، وإن بقي يحافظ على بعض ملامحه الموجودة فيه.

- إن بدت التّسمية الفردية المكانية على وجه الخصوص منظمة خاضعة للقوانين ليس اللغوية فحسب، بل حتى للقوانين التشريعية المتسمة بالرسمية، والتي تقرها المجتمعات لتنظيم حياتها تبقى وليدة العفوية، وأكثر تعبيرا عن حياة الناس في بساطتها، وتطلعك على طرق تطور الألفاظ وتغيّرها بين الفينة والأخرى، وإنتاجها بما يواكب تطور حياتهم واحتياجاتهم في شتى المجالات.

- إنّ عمل اللغة في أسماء العلم، مثل الماء، إذا اعترض طريقه شيء، بحثَ عن طريق آخر له، ليواصل مسيرته ودورة حياته، فلو تصورنا اللغة نهراً لكانت نهراً ماؤه دائم الجريان.

- يتسم موضوع الاسم العلم بالتوسعية والاستقلالية، لذا نجده يشكل أرضية خصبة للدراسة وبجوانبه المختلفة.

المصادر والمراجع

01- القرآن الكريم

المصادر والمراجع العربية:

أولا - المصادر:

02- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإحياء التراث، بدون طبعة 1402هـ-1982م، العراق.

03- ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الأول.

04- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، كتاب الفهرست، تحقيق: أيمن فؤاد السيد مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، بدون طبعة، 1430هـ-2009م، لندن.

05- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار المكتبة العلمية، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الثالث.

06- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق: مروان العطية، شيخ الراشد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1408هـ-1988م، بيروت.

07- ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: أبو صيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، بدون طبعة، بدون تاريخ، عمان الأردن.

08- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الاشتقاق، الجزء الأول، بدون ذكر دار النشر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

09- ابن رشد، أبو الوليد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، بدون طبعة، 1978م، مصر.

10- ابن سينا، أبو علي، الإشارات والتنبيهات مع شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا مؤسسة النعمان للطباعة، بدون طبعة، 1413هـ- 1992م، بيروت.

11- ابن عصفور الحسن بن محمد، المقرب، تحقيق: عادل أحمد عبد الواحد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بدون طبعة، 1418هـ- 1998م، بيروت- لبنان.

12- ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب الفكر، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الثالث.

13- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي والكبير وآخرون، دار المعارف بدون طبعة بدون تاريخ، القاهرة.

14- ابن يعيش، موفق الدين بن علي أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م، بيروت- لبنان، الجزء الأول، والثاني.

15- أبو البقاء بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية- تحقيق : درويش محمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1419هـ- 1998م بيروت- لبنان.

16- أبو حيان التوحيدي محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1413هـ-1993م، بيروت- لبنان، الجزء الرابع والخامس.

17- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، اشتقاق الأسماء، تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1415هـ- 1994م القاهرة.

18- الأنبا ري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن أبي سعيد، أسرار العربية تحقيق: محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي، بدون طبعة 1377هـ-1957م، دمشق.

19- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن أبي سعيد، الأنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الأول.

20- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشربدون طبعة، بدون تاريخ، بيروت.

21- التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : رفيق العلم دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

22- الرازي، أبو الحسين بن زكريا أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م، بيروت- لبنان.

23- الرازي، محمد فخر الدين، تفسير الفخر الرازي(مفاتيح الغيب)، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،1401هـ-1981م، بيروت- لبنان، الجزء الأول.

24- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الثانية، 1996م، بنغازي- ليبيا، الجزء الأول والثالث.

25- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1412هـ- 1992م، بيروت- لبنان.

26- سيبويه، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م، القاهرة، الجزء الأول.

27- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأول، 2008م، بيروت- لبنان.

28- الشريف الجرجاني، علي بن محمد السيد، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر، بدون طبعة، 2004م، القاهرة.

29- الطوفي، نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الثانية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1419هـ-1998م، المملكة العربية السعودية الجزء الأول.

30- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفي من علم الأصول، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الأول.

31- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، رسائل في اللغة، تحقيق: وليد محمد السراقبي الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1428هـ-2007م الرياض.

32- الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، تحقيق: عبد المنعم خفاجة منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الثانية،1414هـ-1993م، بيروت، الجزء الأول.

33- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة الطبعة، بدون طبعة،1408هـ 1988م، القاهرة.

34- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث 1399هـ- 1979م، مصر، الجزء الرابع.

35- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله، معجم البلدان، دار صادر بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ، الجزء الثاني.

ثانيا- المراجع:

01- إبراهيم السامرائي، الأعلام العربية- دراسة لغوية اجتماعية-، مطبعة أسعد بغداد بدون طبعة، 1964م.

02- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة لأنجلو المصرية، الطبعة السادسة 1978م القاهرة.

03- أحمد محمود نحلة، في المصطلح النحوي- الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية-، دار المعرفة الجامعية مطبعة الانتصار، بدون طبعة، 1994م الإسكندرية.

034- أمطوش محمد، في تخوم التسمية والاصطلاح، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1435هـ- 2014م، عمان، الأردن.

05- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، والدار البيضاء للنشر بدون طبعة، 1994م، المغرب.

06- الحاج صالح عبد الرحمن، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، بدون طبعة، بدون تاريخ، الرغاية الجزائر.

07- حركات مصطفى، العربية بين البعد اللغوي والبعد الاجتماعي، دار الآفاق، بدون طبعة، 2017م، الجزائر.

08- حنا طرزي فؤاد، الاشتقاق، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2005م بيروت- لبنان.

09- دحدوح عبد القادر، المرشد الأنيس إلى تاريخ وآثار عاصمة الونشريس، بدون ذكر دار النشر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

10- دحدوح عبد القادر، تيسمسيلت محطات تاريخية ومواقع أثرية، الناشر ردمك بدون طبعة، 2009م، الجزائر.

11- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران، تحقيق: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة الطبعة الأولى، 2013م، الجزائر.

12- الساقي فاضل مصطفي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان مكتبة الخانجي، بدون طبعة، 1497هـ-1977م، القاهرة.

13- السائح دحماني زكية، الأسمائية في اللسانيات الحديثة بين النظرية والتطبيق كلية الآداب والفنون الإنسانية المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، بدون طبعة 2014م منوبة، تونس.

14- سة نكاوي فاتح محمد سليمان، معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر- دلالتها وتطروها-، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2012م، بيروت.

15- شاوش محمد بن رمضان، الدر الوقادمن شعر بكر بن حماد التاهرتي، تقديم:

16- محمد بن رمضان شاوش، المطبعة العلوية، الطبعة الأولى، 1385هـ- 1966م مستغانم، الجزائر.

17- الصلابي علي محمد ، العالم الكبير والمربي الشهير الشيخ عبد القادر الجيلاني الطبعة الأولى، مؤسسة اقرأ، بدون طبعة، 1428هـ-2007م، القاهرة.

18- طالب الإبراهيمي خولة، الجزائريون والمسألة اللغوية عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، ترجمة: محمد يحياتن، دار الحكمة، الطبعة الثانية2007م، الجزائر.

19- عباس إقبال آشتياني، آل نوبَخت، ترجمة: علي هاشم الأسديّ، الطبعة الأولى مؤسسة الأستانة الرضوية المقدسة، بدون طبعة، 1425هـ، إيران.

20- علوية نعيم، بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م، بيروت، لبنان.

21- عمارة محمد، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دارا النهضة، الطبعة الأولى القاهرة، مصر، 1999م.

22- فهمي حجازي محمود، اللغة العربية عبر القرون، دار الثقافة للطباعة والنشر بدون طبعة 1978م، القاهرة.

23- قريرة توفيق، الاسم والاسمية والإسماء في اللغة العربية – مقاربة نحوية عرفانية- تقديم: عبد القادر المهيري ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القيروان، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011م، تونس.

24- لجنة مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة1425هـ-2004م، مصر.

25- المكاوي علي محمد، البيئة والأسماء- دراسة في المعاني والدلالات، بدون ذكر دار النشر، بدون طبعة، بدون تاريخ .

26- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التّفكير النّحوي- بحث في مقولة الاسمية بين التّمام والنّقصان-، الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون، الطبعة الثالثة، 2015م تونس.

27- نقوري إدريس، علم الأسماء، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1435هـ- 2014م.

28- هبيل يسر، الإحالة بين اللغة والخطاب، الدار التونسية للكتاب، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، الطبعة الأولى،2017م، تونس.

المراجع المترجمة:

01- أف آر بالمر، علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال المركزية، بدون طبعة، 1985م، بغداد.

02- جورج لايكوف، مارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشرالطبعة الثانية، 2009م.

03- جون سورل، الأعمال اللّغوية- بحث في فلسفة اللغة-، ترجمة: أمير غنيم منشورات دار سيناترا المركز الوطني للترجمة، بدون طبعة،2005 م، تونس.

04- غابرييل كامب، البربر ذاكرة وهوية، ترجمة: عبد الرحيم حزل، دار النشر أفريقيا الشرق، بدون طبعة، 2014م، الدار البيضاء، المغرب.

المجلات:

01- آنو ليتمان، أسماء الأعلام في اللغات السامية، الجزء الأول، مطبعة جامعة فؤاد الأول مجلة كلية الأدب مجلد العاشر، الجزء الثاني، ديسمبر، 1948م.

02- خالد الناشف، أسماء الأشخاص في اللغات السامية، مجلة جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية،26 يناير1412هـ.

03- فيبكا فالتر، أسماء الأعلام العربية من القرن الجاهلي الأخير إلى العصر العباسي، مجلة اللسان العربي مطبعة فضالة، الرباط، المملكة المغربية، مجلد التاسع العدد الأول.

المراجع وبحوث الأجنبية:

أولا: المراجع

01- Bruno Ambroise, Sandra Laugier, philosophie du langage: signification, vérité et réalité, paris librairie philosophique, place de la Sorbonne ,2009.

02- Gardiner Sir Alan, the theory of proper names, oxford university press London,1957.

03- John Stuart Mill, a system of logic, Harper and Brothers, publishers Franklin Square ,8e ,New York , 1882.

04- Kripke Saul, Naming and Necessity, Harvard university press Blackzell, 1980.

05- Otto Jespersen, the philosophy of grammar, George Allen and unwin ltd,London,1924.

المجلات:

01- Burge Tayler, Reference and proper names, the Journal of philosophy, vol70, no.14, aug. 16, 1973.

02- Georges Kleiber, dénomination et relation de nominatives, 1984.

03- Georges Kleiber, Noms propres et noms communs un problème de dénomination, 1996

04- Georges Kleiber, Y a-t-il de la métaphore sous les noms propres en antonomase?, 1965.

05- Gilles Granger A quoi servent les noms propre ?, 1982.

06- John Lyons, semantics, volume1, Cambridge university press,1996.

07- Sam Coates-Stephens, the analysis and acquisition of proper names for robust text understanding, 1992.

08- Sarah Leroy, une date dans la description linguistique du nom propre :l'essai de grammaire de la langue française de D'amourette et Pichon,2007.

09- Walter Henriette, nom propre et nom commun : un statut provisoire, 1995.

10- William Bright, What is a Name? Reflections Onomastics, 2003.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: التَّسمية "دراسة تأصيلية تنظيرية بين المفهوم والتّمظهر"	
تمهيد.....18	
التّسمية في اصطلاحات اللغويين.....18- 44	
تعريف الاسم.....18 - 25	
إشكالية الحدود في الاسم، هل هي تعرف له؟.....25- 36	
تعريف التّسمية.....36- 44	
تسمية فردية.....41 - 42	
تسمية اتفاقية.....43- 44	
الاسم في تمظهره العام-أنواعه، خصائصه-.....45-67	
الاسم العام تعريفه، أنواعه وخصائصه.....45-55	
تعريف الاسم العام.....45- 48	
مفهوم العمومية في الاسم العام كنموذج للمثالية الاسمية.....48- 55	
الاسم العلم.....55 - 57	
تعريف الاسم العلم.....57- 59	
أنواع العلم في التصنيف الأسمائي الحديث.....60 - 61	
أعلام الأشخاص.....60 - 62	
أعلام الأماكن..... 62-63	

أعلام الهوية الثقافية.....63

خصائص العلم بين القواعد المعيارية والاستعمال.....63- 67

الاسم المعين.....67 - 71

خلاصة.....72

الفصل الثاني: صورة الاسم العلم في مباحث الدرس اللغوي

تمهيد.....75

الاسم العلم في الدراسات اللغوية العربية– بحث في الأسس والمبادئ–

.....75- 106

مبادئ لغويي العربية في دراسة الاسم العلم.....75 -80

معايير اللغويين العرب في تصنيف العلم وتفريعه.....81- 92

العلم الشخصي.....93- 98

الاسم.....93- 94

اللقب.....94- 97

الكنية.....97 - 99

العلم الجنسي.....100 - 103

عَلَم الحيوان.....100- 103

علم الأوقات..... 104

العلم المكاني.....104- 106

الاسم العلم في الدراسات اللغوية الغربية.....106- 119

المعيار اللغوي لدراسة الاسم العلم عند الغرب.....107- 112

الاسم العلم رهينة النظرية المرجعية، والوصفية.....112- 119

من قضايا العلم معانيه.....120- 129

الأسمائية اللسانية-علم وتاريخ-.....129-135
خلاصة.....135 - 137
الفصل الثالث: المَنهَل الاسمي العَلَمي الجزائري في منطقة تيارت وتيسمسيلت من زاوية لسانية
تمهيد.....140 - 141
منظومة الاسم العَلَم الشخصي وشحناته الدلالية بين ثنائية التجذر الانقطاع والتأثير/التأثر.....142-186
الاسم العَلَم الشخصي في ظل المؤثرات الاجتماعية وسلطة الاستعمال...142- 157
التفكير المجتمعاتي وظاهرة تحول الأعَلاَم.....157-163
التّسميّة العَلَميّة في خطي المسار التوليدي والتّقطعي.....163-184
حركية منظومة التسمية الشخصية استمرار وتجدد.....184- 186
البعد الرمزي للاسم العلم المكاني وتجاذبه بين مفهوم النظامية والاستعمال الشعبي.....187 - 203
خلاصة.....204 - 205
خاتمة.....207- 209
قائمة المصادر والمراجع.....211- 220
المحتويات.....221 - 224